جامعة يحى فارس

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

عنوان المذكرة:

الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وإدارة المخاطر

إعداد الطالبتين:

- منية قصير
- وسام شيكر

الأستاذ المشرف:

محمد أمين الزاهي

السنة الجامعية: 2017/2016

دعاء

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب باليأس إذا فشلنا بل ذكرنا دائما بأن الفشل هو أساس النجاح وعلمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب إن جردتنا من الأهل فأترك لنا قوة الصبر

وإن جردتنا من نعمة الصحة فأترك لنا نعمة الإيمان

يا رب إن أسئنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار

وإن أساء إلينا الناس أعطنا شجاعة العفو

يا رب أن نسينا فلا تنسانا

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل، والسلام على نبينا محمد صل الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان غلى يوم الدين .

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، نتقدم بخالص شكرنا إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة زاهي محمد أمين على توجيهاته القيمة وتفانيه في مساعدتينا على إكمال هذا العمل، ورفع من معنوياتنا دائما، كما نتقدم بشكرنا لكل من مدنا بأية معلومة أو نصيحة من قريب أومن بعيد إلى كل أساتذة وأستاذات منذ بداية مشوارنا الدراسي إلى كل من قيل فيهم: ((كاد المعلم أن يكونٍ سولا))

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين ...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ..إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأيد.." والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب " أمي الحبيبة"

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد ..إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ..إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..إلى من عرفت معها معنى الحياة " أختي دلال"

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء، في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل أخي " عبد القادر "

إلى أجمل وأغلى ما منحتنا الدنيا إلى الشمعة التي أضاءت عائلتنا، المدللة الوحيدة أختي "نهال"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي..إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة ..إلى من رافقتني مشواري ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن " وسام شيكر"

إلى من يرافقني في المستقبل ..إلى شعلة السعادة والنور زوجي "صفيان"

إلى كل العائلة أخص بالذكر: صاحبة القلب الكبير جدتي العزيزة التي لم تبخل عليا بالدعوات أطال الله عمرها، إلى أعمامي وعمتي، وأخوالي وخالتي، وعمي فضيل وزوجته مدينة.

وإلى الأحباب والأصدقاء التي عرفتني عليهم الجامعة

إلى كل أستاذ احترم مهنته وأدى واجبه وكانت له بصمة في تفوقي الدراسي

إلى من أعطى من حصيلة فكره لينير دربنا أستاذي المحترم " زاهي أمين"

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله

نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى.

فالحمد لله والشكر لله على كل حال.

إلى منارة العلم والإمام المصطفى

إلى الأمي الذي علم العالمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا

"محمد صلى الله عليه وسلم"

اهدي بحثي هذا إلى

من قال الله فيهما(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى الماس الذي لا ينكسر..نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي وعلمني طرق الارتقاء..

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى الغالي الذي يختتم اسمي باسمه "أبي الحنون"

إلى الزهرة التي لا تذبل ..نبع الحنان ..التي ساندتني بدعائها لي ووقفت بجانبي حتى وصلت هذه

المرحلة من التقدم والنجاح..إلى من تعجز الكلمات على وصفها وتسكت أمواج البحر لسماع اسمها.من

أرضعتني الحب والحنان إلى القلب الناصع " أمي الحنونة"

إليك التي علمتني بان عندما تطفأ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة ولا نقوم بلعن الظلام ..إلى التي حبها

يجري في عروقي ..ويلهج بذكرها فؤادي ..ملاذي وملجئي أختي المحبوبة "كريمة"

إلى القلب الطاهر الرقيق والنفس الصافية زوج أختي "الهاشمي"

إلى الأخت التي لم تلدها أمي.. إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من

تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى رفيقة عمري "منية قصير"

إلى الأحباب والأصدقاء من الأقرب فالأقرب إلى الأبعد فالأبعد ..إلى العم محمد والخالة نسيمه

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم

منارة تنير لنا العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام

إلى من أعطى من حصيلة فكره لينير دربنا أستاذي المحترم "زاهي أمين"

الملخص:

يتم التطرق في هذه الدراسة الى موضوع الى آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية مع التركيز على حالة الجزائر، وذلك باعتبار أن البنوك التجارية تعد من اهم المؤسسات المالية التي تعمل داخل النظام المصرفي والتي ينبغي متابعة ومراقبة انشطتها بصرامة وفعالية لضمان استقرار هذا الاخير.

وسيتم من خلال هذه الدراسة تحديد مختلف الآليات والأساليب التي يستعملها بنك الجزائر لفرض رقابته على البنوك التجارية، بالإضافة إلى التعرف على أهم المستجدات التي طرأت على هذا الخال وعلى المستوى العالمي، ومحاولة تقييم مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري لهذه التطورات.

ولعل اهم ما تم التوصل إليه فيما يتعلق بإدارة المخاطر هو معايير بازل للرقابة الدولية، إذ أخذت لجنة بازل على عاتقها مسؤولية اصدار معايير موحدة لكفاية راس المال التي يجب على المصرف التقيد بها، حيث نسجل صدور ثلاث صيغ لمعايير بازل فيما عرف باتفاقيات بازل، وهذا التغير المستمر في هذه المعايير نابع من محاولة اللجنة مسايرة التغيرات المسجلة في الساحة المصرفية الدولية.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإسقاط الضوء على موضوع تطوير الخدمات المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري وتطوير معايير بازل، وذلك من خلال عرض جهود الجهاز المصرفي للنهوض بخدماته المقدمة وإبراز أهم المتطلبات التي يجب الأخذ بها لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي، البنك المركزي، البنوك التجارية، المخاطر المصرفية، الرقابة المصرفية، معايير بازل.

Résumé

Ce mémoire traite de la supervision de la banque centrale sur les banques commerciales avec insistance sur le cas algérien , tout en considèrent que les banques commerciales sont les acteurs les plus importants qui œuvrent au sein du système bancaire ,dont le suivre et la rigueur de leurs activités sont primordiaux pour la stabilité du système.

Cette étude traite les différents mécanismes et méthodes utilisés par la banque d'Algérie pour exercer la supervision sur les banques commerciales , avec un complément des nouveautés introduites dans ce domaine et sur la scène internationale (tout en essayant d'évaluer les capacités du système bancaire algérien d'être au diapason de ces évaluations.

Les résultats les plus importants ce qui a été atteint en ce qui concerne la gestion des risques et les normes de Bâle à un contrôle international , comme l comité de Bâle a pris sur sa responsabilité de l'émission de normes communes en matière de suffisance du capitale que la banque doit se conformer ,où nous enregistrons l'émission de trois formats pour les normes de Bâle à être de la tentative de la commission de suivre le rythme des changements enregistrés dans le domaine bancaire internationale .

De là vient cette étude dans le but de laisser tomber la lumière sur le sujet du développement des services bancaire dans le système bancaire algérien et l'application des normes de Bâle, et grâce aux efforts de la présentation du système bancaire pour cet objectif. En plus d'identifier l'étendue de la correspondance précaution les critères appliqués dans le système bancaire avec le comité de Bâle algérien et démontrer les mécanismes les plus importants à suivre pour réaliser cette congruence.

Mots-clés: Système bancaire, Banque centrale, Banque commerciales, Risque bancaire , Contrôle prudentielle, Les normes de Bâle

الفهرس العام

الفهرس العام

الفهرس	الصفحة
شكر ودعاء	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الأجنبية	
الفهرس العام	III-I
فهرس الجداول والأشكال	V- IV
قائمة الرموز والمصطلحات	IX -VI
مقدمة عامة	
الفصل الأول: النظام المصرفي ومخاطره	
مقدمة	2
المبحث الأول: النظام المصرفي	3
المطلب الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي	3
المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية ووظائفه	9
المطلب الثالث: تصنيف البنوك في الجزائر	12
المبحث الثاني: البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية	16
المطلب الأول: البنك المركزي وهياكله	16
المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي	21
المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية	23
المبحث الثالث: المخاطر المصرفية وضماناتها	25
المطلب الأول: تصنيف المخاطر المصرفية	25
المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية	36
المطلب الثالث: تغطية المخاطر المصرفية	38

خاتمة.	41
الفصل الثاني: الرقابة المصرفية وتقييم أداء البنوك	
مقدمة	43
المبحث الأول: الإطار العام للرقابة المصرفية	44
المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية، أهميتها، أهدافها	44
المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية	47
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة	51
المبحث الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية	55
المطلب الأول: نشأة لجنة بازل تعريفها، أهدافها	55
المطلب الثاني: اتفاقية بازل الأولى وأهم تعديلاتها	58
المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثانية	67
المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 ومستجدات بازل 3	71
المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك	77
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء	77
المطلب الثاني: النماذج العامة لتقييم أداء البنوك	79
المطلب الثالث: نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	83
خاتمة	88
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA	
مقدمة	
المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك	91
المطلب الأول: نشأة البنك	91
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك	94
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك	96
المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري وفقا لنظام CAMELS	100

المطلب الأول: تقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري	100
المطلب الثاني: تقييم ربحية، سيولة للبنك الوطني الجزائري	104
المطلب الثالث: حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة	110
خاتمة.	112
خاتمة عامة	114
قائمة المراجع	119
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة بين القانون رقم (90-10) والأمر رقم (03-11) والمتعلقين بالنقد والقرض.	**8-7**
2-1	بعض محددات معدلات الفائدة في السوق (أمثلة على عوامل تؤدي إلى الزيادة).	**31**
1-2	أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات داخل الميزانية العمومية	**60**
2-2	أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات خارج الميزانية	**61**
3-2	مراحل تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة	**76**
4-2	أهم مؤشرات قياس ربحية البنك	**80**
5-2	مؤشرات قياس المخاطر	**81**
6-2	تصنيف البنوك حسب طريقة CAMLES	**84**
1-3	كفاية رأس المال	**101**
2-3	نسبة التصنيف المرجح	**102**
3-3	نسبة إجمالي التصنيف	**103**
4-3	معدل العائد على الأصول	**105**
5-3	العائد على حقوق الملكية	**107**
6-3	نسبة التمويل على الودائع	**108**
7-3	نسبة القروض على إجمالي الأصول	**109**
8-3	حساب الفجوة	**110**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	ظروف نشأة اتفاقية بازل الثانية	**68**
2-2	هيكل اتفاقية بازل الثانية	**69**
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	

قائمة الرموز

	الانجليزية	العربية
BIS	BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS	بنك التسويات الدولية
BCBS	BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION	لجنة بازل للرقابة المصرفية
CD	CERTIFICATE OF DEPOSIT	شهادة ايداع
EC	EQUITY CAPITAL	راس المال
G20	GROUPE 20	مجموعة العشرين
IAA	INTERNAL ASSESSMENT APPROACH	اسلوب قائم على التصنيفات الداخلية
IMF	INTERNATIONAL MASETARY FUND	صندوق النقد الدولي
IRB	INTERNATIONAL RATINGS- BASED APPROACH	اسلوب قائم على التصنيفات الداخلية
OI	OPERATION INCOM	الدخل التشغيلي
OECD	ORGANISATION OF ECONOMIC COORPERATION AND DEVELOPEMENT	منظمة التعاون الاقتصادي والانماء
RBA	RATINGS- BASED APPROACH	اسلوب قائم على التصنيفات
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد الى حقوق المساهمين

المصطلح	المعنى
المخاطر	الحالة المعنوية للفرد التي تتم عن عدم يقين عند اتخاذ القرار، احتمال وقوع ضرر في ظل عوامل محددة، ويقوم هذا التعريف على مبدأ الاحتمالية من خلال تعبير رياضي قيمته تتراوح بين 0 الى 1 (او من 10 الى 100%) كمقابل لاستحالة وقوع خسارة الى حدود ان الضرر مؤكد مطلقا على التوالي.
ادارة المخاطر	منظومة متكاملة من التدابير والوسائل التي تستخدم لمجابهة المخاطر، أي لمنع او تخفيض التكاليف ولتعظيم العوائد، من خلال خطوات ممنهجة كالتالي: الاكتشاف والتعرف، القياس، التصنيف، الاختيار بين القبول والرفض، في حالة قبول المخاطرة يتم اختيار الوسائل المناسبة للاستئصال / التخفيف/ التحويل/ الاخراج/ التمويل، المراقبة والمتابعة، التوثيق والتقرير، الارشفة في قاعدة البيانات من اجل استفسارات مستقبلية، وعند آخرين مفهوم ادارة المخاطر هو مجموعة الاساليب العلمية التي يستند عليها للحد من ظاهرة عدم التاكد عند اتخاذ القرار.
الرقابة المصرفية	منظومة من منظومات الرقابة الخارجية على اعمال ونتائج البنوك، وهي رقابة شاملة تمارس من طرف جهاز مستقل متخصص يتبع السلطة المركزية (البنك المركزي باعتباره الرقيب على البنوك) تحاول الاطمئنان والتاكد من ان البنوك لا تخالف القواعد والاجراءات التنظيمية بالشكل الذي قد يطال حقوق المودعين او يهدد استقرار النظام المالي.
لجنة بازل للرقابة المصرفية	كان افلاس البنك الالماني Herstatt جوان 1974 والبنك الامريكي Franklin National Bank في نفس السنة وقع شديد على الساحة المصرفية الدولية انذاك، فاهتدت السلطات الرقابية الى ضرورة العمل بقواعد اشراف موحدة لضبط الاعمال المصرفية الدولية في اطار التعاون الدولي بين البنوك المركزية، من اجل ذلك انشات لجنة تحت اشراف بنك التسويات الدولية تعمل ايجاد هذا الاطار المشترك (معايير دولية للرقابة المصرفية). اسست لجنت بازل نهاية سنة 1974 من طرف مندوبي السلطات الرقابية مجموعة العشر،اعضاء اللجنة حاليا هم محافظي البنوك المركزية وممثلي السلطات الرقابية للدول التالية: اسبانيا، استراليا، الارجنتين، المانيا، اندنوسيا، ايطاليا، البرازيل، بلجيكا، تركيا، جنوب افريقيا، روسيا، سنغفورا، السويد، سويسرا، الصين، فرنسا، كندا، كوريا الجنوبية، لكسنبورغ، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الهند، هولندا، هونغ كونغ، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، ابتداءا من فيفري 1975، ينظم في مجرى السنة ثلاث او اربع ندوات عادية لاعضاء اللجنة لمناقشة الانشغالات المطروحة في الصناعة المصرفية العالمية، مقر الامانة الدائمة للجنة في مدينة بازل السويسرية ببنك التسويات الدولية.

الاموال الخاصة للبنك	مصدر تمويل (خصوم) يوفر موارد مالية دائمة في ظل شروط تقنية وتعاقدية، بحيث تكون متاحة للبنك مادام قائما في نشاطه العادي، من ناحية محاسبية ايضا، تمثل الاموال الخاصة للبنك جزءا يسيرا من حجم الخصوم مقارنة بالمديونية المشكلة اساسا من ودائع المدخرين، وبالنظر الى السلوكيات المصرفية للمودعين والمقترضين الحادة احيانا وغير المتوقعة، تتجلى اهمية الاموال الخاصة في الحفاظ على متانة المركز المالي وعلى تعميق الراحة المالية للبنك (الملائة) وتبرز اهميته في ابقاء على مستويات السيولة في حدود الموازنة بين المقبوضات والمدفوعات (السيولة). لذلك ترى لجنة بازل بان هذا المعطى ذو اهمية بالغة في مزاولة الرقابة المصرفية، فاقترحت للصناعة المصرفية العالمية اطرا عن كفاية الاموال الخاصة (Adiquation de fonds propres) وهي اتفاقات بازل1، بازل2، بازل3.

مقدمة عامة:

مقدمة عامة:

شهدت الأنظمة المصرفية في السنوات الأخيرة فترة تحول هامة، مرجعها الأساسي الأزمات التي واجهتها وتحرير الأسواق المالية، وبصفة عامة ما يعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، وحتى يصبح كل بلد يتعامل في مستوى التطورات، عليه أن يمارس سياسة نقدية ومالية لتدعيم نظامه المصرفي ومواكبة هذه المتطلبات الجديدة.

وما يميز الاقتصاديات الحديثة وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي، إذ تعمل هذه الأنظمة على تحقيق التوازن النقدي داخل الاقتصاد، ولعل السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي (أو هيئات أخرى) تلعب الدور الفعال والرئيسي لإحلال هذا التوازن، وفي هذا الصدد، يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف المرتبطة أساسا بالبنوك التجارية، وتتمثل هذه الوظائف في الإصدار النقدي، إقراض البنوك التجارية، تسيير عملية الاقتراض بين البنوك وأهمها توجيه وتنفيذ السياسة النقدية من خلال إشرافه على البنوك التجارية.

إذ للرقابة المصرفية دور مهم في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، ومن النتائج خلق جهاز مصرفي سليم وقوي، ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل قوي وسليم، وأيضا يسهم بشكل فعال وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومع زيادة المخاطر التي يوجهها النشاط المصرفي في السنوات الأخيرة تم الاهتمام بإداراتها في ظل المعايير الدولية، وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل الأولى سنة 1988، والتي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، وبعد سنوات من تطبيقها تم تعديلها بسبب تعاظم المخاطر، وتغير طبيعتها، فظهرت اتفاقية بازل الثانية، التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة الشفافية في السوق، وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل الثانية لتتولد اتفاقية بازل الثالثة في 12 سبتمبر 2010.

ولتأكد من وجود نظام مصرفي سليم، لم يكن الحل أمام المؤسسات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها، مما يعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي، ومن أجل هذا تم استخدام العديد من المعايير بغية الإنذار المبكر التي قد تحدث قبل استفحالها، لذا سعت البنوك إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تعتري أنشطتها والعمل على استدراكها وبما أن النظم التقليدية

لتقييم الأداء لها محدداتها وهي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف بسبب اعتمادها على التحليل الكمي دون النوعي، لذا ظهرت معايير جديدة تهتم بكلا الجانبين وتعطي تقييم شامل لأداء المصرف، ومن بين أهم هذه المعايير نظام تقييم البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة عن الفحص الميداني أو نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك.

يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية ضرورة ملحة نظرا لما يشهده النظام المصرفي من تحولات وإصلاحات بداية بقانون النقد والقرض وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة، والسعي لتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء كفاءة ومردودية البنوك من أجل تأهيلها للمنافسة إقليميا ودوليا.

الإشكالية الرئيسية:

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الرقابة المصرفية في تقييم أداء البنك الوطني الجزائريBNA؟

الأسئلة الفرعية:

ومن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي المخاطر التي تتعرض لها المصارف؟
- ما مضمون الرقابة المصرفية، وما هي المقررات الثالثة التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل التطورات المصرفية الدولية الحديثة؟
- هل تستخدم البنوك الجزائرية المقاييس العالمية في إدارتها للمخاطر؟
- هل يمتلك البنك كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة ؟

الفرضيات:

وللإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من وضع الفرضيات التالية:

- من أهم المخاطر التي تعيق العمل في المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي تتعلق أساسا بمخاطر السيولة والسوق وسعر الفائدة ومخاطر الفائدة ومخاطر الصرف وغيرها والتي تتم إدارة كل منها غير

خطط وإجراءات لمعرفة طبيعة هذه المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها ثم التحكم فيها بواسطة مؤشرات.

- تعتبر الرقابة المصرفية ضرورة حتمية لتحقيق استقرار النظام المصرفي في ظل التطورات التكنولوجيا المتلاحقة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة، وما نتج عنه من أزمات مصرفية عالمية.
- يساهم معيار **CAMELS** في تقييم أداء المصارف ويساعد على اتخاذ القرارات الأفضل للمصارف لضمان سلامته.
- يمتلك البنك كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال الأمور التالية:

- يتعلق موضوع الرقابة المصرفية بقطاع حيوي في الاقتصاد ألا وهو القطاع المصرفي، وهو من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر، بالنظر إلى معدلات التشابك والتطور والتداخل العالية التي يمتاز بها عن باقي القطاعات الاقتصادية وبالنظر إلى اضطلاعه بدور تخصيص المال والنقد في الاقتصاديات الحديثة يتطلب الأمر إذن الكثير من الاهتمام بسلامة المركز المالي للبنك، من ثم متانة هذا القطاع واستقراره.
- التأكيد على أهمية مقررات لجنة بازل في وضع معايير موحدة للرقابة المصرفية ولضبط العمل المصرفي في معالجة مسألة المخاطر المصرفية على النحو الذي يضمن سلامة المراكز المالية للبنوك ويحول دون تعرضها للانهيار، حيث تسعى هذه اللجنة إلى عرض حزمات إرشادية تكون بمثابة قاعدة حقيقية لأية إصلاحات القصد منها إرساء تنظيم رقابي أفضل على أعمال البنوك ومخاطرها.
- أهمية نظام **CAMELS** لتقييم أداء البنوك نظرا لتقييمه الجوانب الكمية والنوعية واعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

أهداف الدراسة :

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في تفعيل البنوك وضمان سلامتها.
- إظهار الرقابة المصرفية وتطورها في إطار معايير الإشراف المصرفي للجنة بازل.
- دراسة واقع الرقابة المصرفية في الجزائر.
- نظرا لنقص المراجع المتعلقة بنظام **CAMELS** في المكتبة الجزائرية سعينا من خلال الدراسة إلى إثراء هذه الأخيرة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع عن غيره من الموضوعات الاقتصادية الأخرى، نذكر منها على الخصوص:

- نوع التخصص الذي ننتمي إليه، وهذا الموضوع له علاقة متينة بفرع البنوك والمخاطر.
- الأهمية البالغة التي تحملها الرقابة المصرفية في مجال العمل المصرفي.
- الاهتمام بالمواضيع الحديثة في مجال البنوك خاصة التي تمتاز بضعف أو قلة الأبحاث حولها وبالتحديد الجزائر.
- التعرف على أهم أصناف المخاطر التي تعترض البنوك في مزاولة العمل المصرفي.
- الميول الشخصي للبحث أكثر في الموضوع.

المنهج المتبع:

المنهج والأدوات المستخدمة:

اتبعنا المنهج الوصفي، التحليلي، الإحصائي في الدراسة ضرورة لما يتطلبه الموضوع، وكذا المنهج التاريخي باعتبار أنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسة، وهذا من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة، والإجابة على جميع التساؤلات، كما تم استخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة تنوعت بين كتب، مذكرات، مجلات، مواقع الكترونية، وغيرها بالإضافة إلى استخدام القوائم المالية لسنوات قيد الدراسة لما تحمله من معلومات وبيانات تساعدنا في حساب النسب وتحليلها.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات ونذكر منها ما يلي:

نقص الكتب التي تتناول موضوع تقييم أداء البنوك.

قلة المراجع التي تدرس تقييم الأداء البنوك التجارية عامة ونظام **CAMELS** خاصة.

صعوبة الحصول على وثائق تثري الدراسة.

هيكل الدراسة:

لقد قمنا في الدراسة بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول حاولنا فيهم الإلمام بكل الجوانب التي يتمكن من خلالها على إيجاد أجوبة كافية ومقنعة للإشكالية المطروحة وكذلك من أجل اختيار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها، ويمكن عرض الخطة المعتمدة كما يلي:

الفصل الأول : النظام المصرفي ومختلف المخاطر التي تتعرض لها، مبرزين في المبحث الأول منه نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري ومختلف الإصلاحات التي مر بها، وسنتبعه بتقديم البنوك التجارية وبيان وظائفها، وسنتعرض في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية، وذلك حتى نحاول التعرف على هذه المؤسسة التي تعمل على تطبيق وتنفيذ الرقابة المصرفية، وسيتم التركيز هنا على بنك الجزائر

من خلال التعرف على وظائفه وهياكله بما فيها الهيئات الرقابة، وسنورد في المبحث الثالث مختلف المخاطر المصرفية وضمانتها، باعتبار أن المخاطر المصرفية ظاهرة ملازمة للنشاط البنكي نظرا لطبيعة هذا الأخير.

الفصل الثاني: الرقابة المصرفية وتقييم أداء البنوك، الذي تناولنا فيه الإطار العام للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي تضمنت مقرراتها الثلاثة، وأخيرا تناولنا تقييم أداء البنوك وبينا أهم النماذج العامة لتقييم أداء البنوك.

الفصل الثالث: (التطبيقي): **تقييم مخاطر البنك الوطني الجزائري** حيث يتضمن بطاقة تعريفية لبنك الوطني الجزائري وأيضا أهم أنشطته وذلك من خلال مبحثين الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري، والثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري.

الدراسات السابقة:

هناك عددا من الدراسات التي تمكنت من التحصل عليها ، تصب في إطار بحثنا هذا ، الخاص بالرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية على ضوء لجنة بازل، وسنتطرق فيما يلي إلى تلك الدراسات.

- ✓ 'ذهبية بلعيد ' رسالة ماجستير سنة **2007**، تحت عنوان " **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية** "، بجامعة سعد دحلب بالبليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك.

خلصت الطالبة في دراستها إلى أن لجنة بازل لعبت دورا بارزا في التطور الذي تحقق في مجال الرقابة على المصارف، كما أن تطور معيار كفاية رأس المال في المصارف (في بازل الثانية) إنما كان انعكاسا للإحساس المتزايد بأن القضية الأساسية في إدارة المصارف هي المخاطر، والمبرر الأساسي للرقابة على المصارف هو الحد من تلك المخاطر، وتعتبر الرقابة المصرفية شرطا مسبقا لتحقيق سلامة الجهاز المصرفي.

- ✓ **' فائزة لعراف'** "رسالة ماجستير " للسنة الدراسية 2009-2010 ، تحت عنوان " **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"** بجامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال .

خلصت الطالبة إلى أن النظام المصرفي الجزائري، قد تأخر في تطبيق مقترحات بازل الأولى حتى نهاية سنة 1999، ومنح مصارفه مهلة في ذلك وصلت إلى خمس سنوات ، خلافا لما أقرته اللجنة بثلاث سنوات، مرجعة في ذلك الأمر إلى طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري آنذاك، تمثلت في المرحلة الانتقالية نحو تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وان تلك المصارف لم تطبق متطلبات ومعايير اتفاقية بازل الثانية كاملة، وفيما يخص نظرتها حول التكيف المستقبلي للمصارف والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر مع مقررات لجنة بازل، تقول أن لها من الخصائص ما يمكنها من التكيف التام مع ذلك وبشكل أفضل، وأن النجاح في تطبيق بازل الثانية لا يقتصر على تطوير أساليب إدارة المخاطر وقياسها والرقابة عليها للتقليل منها، إنما يتطلب ذلك أيضا ضرورة توفر مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية بمستوى تلك الموجودة في عدد من دول العالم.

- ✓ " **خضراوي نعيمة** " بعنوان" **إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية ، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد في كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008-2009 ، وقد استعرضت الباحثة في دراستها إلى إدارة المخاطر البنكية، ولتصل في الأخير إلى جملة من النتائج. والتي من أهمها ما يلي:
  - إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
  - إن البنوك المركزية لها دور في تقليل من المخاطر من خلال أساليبها التنظيمية على البنوك والتنظيمات التي تفرضها عليها.
  - افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.

الفصل الأول:

النظام المصرفي ومخاطره

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في التطور والازدهار الاقتصادي إذ يمثل المحرك لكل اقتصاد، وخاصة في الدولة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواقا مالية فعالة، ويشمل الهيكل المصرفي كل الوسطاء الماليين إلا أنه عادة ما يتم حصره في البنوك بأنواعها المختلفة ويتم من خلال هذا الهيكل تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط وتعتبر البنوك التجارية أهم قطب وأنشطة الوحدات التي تعمل في الجهاز المصرفي، وهذا نظرا لدورها الفعال في مجال حشد الأموال وإعادة دمجها في الاقتصاد وهذا كله يحدث برقابة وتوجيه من البنك المركزي، هذا الأخير الذي يمثل في بعض الدول الأداة الأساسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة في السياسة النقدية.

ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك التجارية، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر، هذه الأخيرة التي تتنوع بتنوع المجالات التي توجه للبنوك مواردها، وهذا ما يستدعي من البنوك أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة مثل هذه المخاطر ومن أهمها الضمانات المصرفية.

وسنتناول من خلال هذا الفصل النظام المصرفي الجزائري ومختلف المخاطر والضمانات المرتبطة بالنشاط البنكي وهذا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث نتطرق في:

- **المبحث الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري وتطوره**
- **المبحث الثاني: البنك المركزي ووظائفه وهياكله وعلاقته بالبنوك التجارية**
- **المبحث الثالث: المخاطر المصرفية وضماناتها**

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري

يتمثل النظام المصرفي لأية دولة في نمط من التنظيم، والذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مكونات الجهاز المصرفي تختلف من بلد إلى أخر حسب درجة التقدم الاقتصادي بوجه عام ونوع التنظيم الذي تعمل في ضله مختلف وحدات النظام المصرفي، وعموما فإن أي نظام مصرفي لابد أن يشتمل على بنك مركزي والبنوك بمختلف أنواعها، وبالإضافة إلى مؤسسات مالية أخرى، ونظرا لهذا الاختلاف في مكونات الجهاز المصرفي فقد ارتأينا التطرق في هذا المبحث مباشرة إلى النظام المصرفي الجزائري، من خلال التعرف على مختلف مراحل تطوره في ظل الإصلاحات المالية التي مر بها.

المطلب الأول : نشأة وتطور النظام المصرفي

إن التطرق لنشأة النظام المصرفي الجزائري يقودنا إلى التعرض للمراحل المختلفة التي مر بها قبل أن يصبح على ما هوعليه في يومنا هذا وفيها يلي عرض وجيز لهذه المراحل.

1. **النظام المصرفي الجزائري في عهد الاستعمار:**

قبل سنة 1849 لم يكن في الجزائر أية هيئة قرض، بأتم معنى الكلمة فالاقتصاد الجزائري كان يعتمد وسائل بدائية وبالإضافة إلى هذه المؤسسة المصرفية، وفي سنة 1836 كانت هناك مبادرة قام بها أحد رجال الأعمال ويسمى تريكو"TRICOU" من مدينة بوردو"BORDEAU" وتخلصت هذه المبادرة في إنشاء بنك في الجزائر بعد ذلك تم إنشاء " المصرف الوطني للخصم " بالجزائر (comptoir escompté national) واقتصر نشاطه على الائتمان غير أنه لم ينجح نظرا لنقص الإيداعات، بعد ذلك تم إنشاء " بنك الجزائر " بموجب القانون الصادر بتاريخ 4 أوت 1851 وباشر عملياته بتاريخ 1 نوفمبر 1851 كما تم بموجب هذا القانون السماح لبنك الجزائر بإنشاء وكالات في الجزائر، وبموجب مرسوم "bylical" قي 8 جانفي 1904 تم السماح لبنك الجزائر بالعمل في تونس، وبهذا تم إنشاء بنك الجزائر وتونس وهذا بسب مروره بأزمة من سنة

[1] بخزاز بعدل فريدة، " **تقنيات وسياسات السير المصرفي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 ص 95

1880 حتى 1900 نظرا لإفراطه بمنح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، وقد تم تأميم بنك الجزائر في سنة 1946 وظل يعمل إلى غاية 31 ديسمبر 1962 ليرثه البنك المركزي الجزائري بعد ذلك مباشرة[1].

إن نشأة النظام المصرفي الجزائري كانت عبارة عن امتداد للنظام المصرفي الاستعماري.

2. النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال :

غداة الاستقلال كان بالجزائر ما يقارب 20 بنكا ففي الخمس سنوات الأولى للاستقلال كانت البنوك مهتمة بمصالح الاستعمار، كما أن قروضها كانت محددة فقط بالقروض القصيرة الأجل وبتحويل الأموال ، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وهذا ما ولد لدى سلطات البلاد الوعي بضرورة التدخل السريع لإنقاذ الوضعية، فتمت إعادة تنظيم النظام المصرفي والمالي وذلك على عدة مراحل ، ففي 20 أوت 1962 تم فصل "الخزينة العامة الجزائرية " عن " الخزينة العامة الفرنسية " وفي 13 ديسمبر 1963 تم إنشاء " البنك المركزي الجزائري ".

3. ضرورة الإصلاحات المصرفية

3-1 الإصلاح المالي لسنة 1970

من أجل تكريس شروط تحقيق التخطيط المالي، وبمراعاة الخيارات السياسية الجديدة للجزائر، ومن أجل مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية، أوكلت السلطات الجزائرية – ابتداء من 1970 – البنوك لتسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية وهذا ما أدى الى ضرورة إعادة تنظيم كل هياكل المالية للدولة.

3-2 الإصلاح المالي والنقدي لعام 1986 :

وجاء بموجب القانون رقم (86_12) الصادر بتاريخ 19 أوت 1986لاوالمتعلق بنظام البنوك والقرض ويتمثل هدفه الأساسي في تحديد إطار قانوني مشترك لنشاط كل مؤسسات القرض مهما كانت طبيعتها القانونية[2].

[1] شاكر القزوبني، "**محظرات في اقتصاد البنوك**" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجمعية الجزائرية ط2، ص 49.

[2] Ammourbenhlima : Q .cit . pp20-23

3-3 قانون عام 1988 :

ان قانون رقم (88_06) الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم (86_12) الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 أعاد تعريف هيكل مؤسسات القرض والبنك المركزي الجزائري، حتى تتماشى مع القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية،وحسب أحكام هذا القانون فإن المؤسسة البنكية تندمج ضمن الفئة القانونية للمؤسسات العمومية الاقتصادية[1].

3-4 قانون النقد والقرض لعام 1990:

لقد صدر القانون رقم (90_10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض في ظروف تميزت بتغيرات عامة في المجال الاقتصادي، وانقلابات اجتماعية- سياسية وقد جاء هذا القانون للعمل على تحسين صورة القطاع البنكي الذي يعتبر المحرك والمنشط لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى ولذلك بتدعيمه وإعادة مكانته باعتباره قطاعا حساسا[2].

3-5 تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001 :

لقد صادق المجلس الوطني الشعبي (APN) في 24 مارس 2001 على الأمر رقم (01-01) الصادر بتاريخ 27 فيفري من طرف رئيس الجمهورية، المعدل والمتمم للقانون رقم (90-10) الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

[1] Ammourbenhlima : Q .cit .PP78-79

[2] M-lacheb , « **droit boncaire**» , Imprimerie modeime des arts graphiques , alger, 2001,pp 34-35

3-6 قانون النقد والقرض لعام 1990:

لقد صدر القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض في ظروف تميزت بتغيرات عامة في المجال الاقتصادي، وانقلابات اجتماعية-سياسية.

وقد جاء هذا القانون ليعمل على تحسين صورة القطاع البنكي الذي يعتبر المحرك والمنشط لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بتدعيمه وإعادة مكانته باعتباره قطاعا حساسا[1].

3-7 تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001:

لقد صادق المجلس الوطني الشعبي (APN) في 24 مارس 2001 على الأمر رقم (01-01) الصادر بتاريخ 27 فيفري من طرف رئيس الجمهورية، المعدل والمتمم للقانون رقم (90-10) الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

3-8 قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003.

لقد تمت مراجعة قانون النقد والقرض نظرا للأوضاع الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتها الجزائر والتي تميزت بما يلي[2]:

- النموالسريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.
- تنوع المجال البنكي والمالي وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية.
- الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.
- وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الأمر (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض قد أدخلت تغييرات ويمكن إبرازها من خلال الجدول الموالي.

[1] M-Lacheb, « **droit Bancaire** »,Imprimerie moderne des arts graphiques, Alger 2001 pp34-35.

[2] Ordonnance n :(01-01) du 27 Février 2001 , Modifiant et complétant la loi n (0910) du 14 Avril 1990 relative à la monnaie et au crédit , Jora n 14 28 Février 2001.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين القانون رقم (90-10) والأمر رقم (03-11) والمتعلقين بالنقد والقرض.

القانون رقم (90-10) المصادر ل 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم	الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض
- قيمة الدينار الجزائري تحدد بموجب قانون وطبقا للاتفاقيات الدولية (المادة 02).	- يتولى إدارة بنك الجزائر ومحافظ يساعد ثلاثة نواب له (المادة 13).
- يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب له ومجلس الإدارة ومراقبات (المادة 19 الفترة 01).	- يتم تعيين الثلاثة موظفين السامين بموجب من رئيس الجمهورية (المادة 18).
- يتكون مجلس الإدارة بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة من ثلاثة موظفين ذوي الكفاءة في المجال الاقتصادي والمالي، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة (المادة 32).	- تقتطع نسبة 10% من الأرباح لصالح الاحتياطي القانوني وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع بمجرد بلوغ الاحتياطي قيمة رأس المال (المادة 28 – الفترة 02).
- تقتطع وجوبا نسبة 15% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ولا يكون هذا الاقتطاع إلزاميا عندما يبلغ الاحتياطي القانوني قيمة رأس المال ويصبح إلزاميا إذا انخفضت هذه النسبة (المادة 103 – الفقرة 02).	- يرفع المحافظ الى رئيس الجمهورية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي إختتام كل سنة مالية الحصيلة وحسابات النتائج مع تقرير يتضمن عمليات بنك الجزائر ونشاطاته (المادة 29 الفقرة 01).
- يسلم محافظ البنك لرئيس الجمهورية خلال الشهر الذي يلي اختتام كل سنة مالية الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع تقرير يبين أعمال بنك الجزائر (المادة 105).	- يرسل المحافظ دوريا إلى رئيس الجمهورية مع التبليغ إلى رئيس الحكومة وجلس النقد والقرض تقريرا حول تسيير كل من احتياطات الصرف والديون الخارجية (المادة 29-الفقرة 03).
– يتكون مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة أشخاص ذوي كفاءة في المجال الاقتصادي والنقدي (المادة 43 الفقرة 1).	- تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا (المادة 106 – الفقرة 1).
– تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ ونائبه وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا وعضوين يتم اختيارهما نظرا لمكافئتهما في الشؤون المالية والمصرفية وخاصة المحاسبة (المادة 144 – الفقرة 01).	- يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة (5) سنوات (المادة 106 – الفقرة 02).
– يعين أعضاء اللجنة لمدة (5) سنوات بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة ويمكن تجديد تعيينه (المادة 144 –	- الطعون من اختصاص مجلس الدولة (المادة 107- الفقرة 05).
	- تستمع اللجنة المصرفية إلى الوزير المكلف بالمالية بطلب منه (المادة 108 – الفقرة04).
	- يمنع على كل بنك أومؤسسة مالية أن تمنح قروض لمسيريها وللمساهمين فيها أوللمؤسسات التابعة لمجموعة

الفقرة04).	البنك أوالمؤسسة المالية (المادة 104 – الفقرة 01).
– الطعن من صلاحيات الغرفة الإدارية للمحكمة العليا (المادة 146- الفقرة 04).	- يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ، ينشئه بنك الجزائر (المادة 118- الفقرة 01).
– يجوز للبنك أوالمؤسسة المالية أن تمنح قروضا لمديرها وللمساهمين فيها شريطة ألا يتعدى مجموع هذه القروض 20% من أموالها الخاصة وأن تخضع هذه القروض للترخيص المنصوص عليه في المادة (627) من قانون التجارة (المادة 168 – الفقرة 01).	- يتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه (المادة 118- الفقرة 02).
– يجب على البنوك أن تكتتب برأس مال الشركة مساهمة ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية (المادة 170- الفقرة 01).	- ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقررها المجلس وضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر (المادة 127 الفقرة 01).
– فضلا على الأسهم التي يحوزها يلزم كل بنك بدفع منحة ضمان سنوية قدرها 2% على الأكثر من مبلغ ودائعه بالعملة الوطنية الذي يحدده المجلس سنويا(المادة 170- الفقرة 03).	- تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على تنفيذ إستراتيجية الاستدانة الخارجية تتكون اللجنة من عضويين يعينهما على التوالي: المحافظ والوزير المكلف بالمالية (المادة 128).
– يمكن كل شخص رفضت له عدة بنوك فتح حساب وديعة وبسبب ذلك ليس له أي حساب مصرفي أن يطلب من بنك الجزائر أن يختار له إحدى البنوك لفتح حساب لديها يمكن للبنك المعني أن يجدد خدمات الحساب بعمليات الصندوق (المادة 171).	- عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات، وغرامة من 5000000 إلى 10000000 دج (المادة 136).
– ينظم بنك الجزائر سوق الصرف (المادة 188).	- عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات وغرامة من 5000000 إلى 10000000 دج (المادة 137).
– عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة من 10000 دج إلى 500000 دج (المادة 195).	
لتطبيق العقوبات والغرامات على الرئيس أوالأعضاء مجلس الإدارة أوالمديرون العامون لبنك أومؤسسة مالية في حالة قيامهم بأية مخالفات.	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القانون رقم (90-10) والمعدل والمتمم والأمر رقم (03-11) والمتعلقين بالنقد والقرض.

وبعد عرض مختلف المراحل التي مر بها النظام المصرفي وأهم الإصلاحات المالية يتم التطرق فيما يلي إلى البنوك التجارية من خلال تعريفها وتبيان وظائفها وهيكلها التنظيمي باعتبارها أهم المؤسسات التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة.

المطلب الثاني : تعريف البنوك التجارية ووظائفها.

أولا: تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل مع النقود والتي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة تمنح اللازم سواء للمنتجين أوالتجار أوالمستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

تتميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك في أنها تقوم يقول الودائع التي يمكن السحب عليها بشيكات وتقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن السنة إلا أن التوسع في الأعمال المصرفية خاصة خلال القرون الأربعة الأخيرة دفع تلك البنوك للتعامل مع كافة منشآت المجتمع سواء كانت منشآت صناعية أوهيئات حكومية خاصة هذا بالإضافة إلى أن قيام البنوك بقبول ودائع الأفراد لا يعتبر عملا تجاريا ، إذ أن بعض هذه الودائع يكون في شكل سفرات ألا يرى البعض أن يطلق عليها بنوك الودائع (ودائع الشيكات) تمييزا لها عن أنواع البنوك الأخرى[1].

ثانيا: وظائف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

تتعدد وظائف البنوك التجارية منذ ظهورها وذلك نظرا لتطور نشاطات الأفراد والمؤسسات كما أن هيكلها التنظيمي ليس موحدا فهويختلف باختلاف مزيج الخدمات التي تقدمها.

1. وظائف البنوك التجارية :

تقوم البنوك التجارية بوظائف متعددة فمنها وظائف تقليدية ووظائف حديثة وتتمثل كالآتي:

أ. الوظائف التقليدية :

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها سواء كانت ودائع تجارية وودائع لأجل ، وودائع الإدخار.
- تشغيل مواد البنك على شكل قروض واستثمارات مع مراعات مبدأ التوفيق بين أصول البنك وربحيتها[2].

[1] شاكر القزويني، " **محاضرات في اقتصاد البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ص24 .

[2] زياد رمضان ، محفوظ جودة ، " الإتجاهات الحديثة في إدارة البنوك " مرجع سابق ص 12.

- تمويل العملاء تحت منهجية الربحية والسيولة والضمان.
- خلق النقود ويقصد بها زيادة الكتلة النقدية.

1- الوظائف الحديثة :

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم استشارات مالية .
- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة في ذمته.
- منح القروض قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل.
- خدمات البطاقات الإلكترونية.
- شراء وبيع العملات الأجنبية[1].
- خصم الأوراق التجارية.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

من المتفق عليه أن الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية لا بد أن يعكس الأنشطة التي يتم ممارستها وتتم رقابة هذه الأخيرة من خلال الإدارات المختلفة تتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام هذه الإدارة وتتمثل في أربع إدارات.

1- إدارة القروض والائتمان:

تعمل هذه الإدارة على تقديم مختلف أنواع القروض للمتعاملين مع البنك من المؤسسات وتحوي هذه الإدارة عدة أقسام نذكرها كما يلي : قسم القروض التجارية المقدمة لأصحاب الشركات الكبرى ، قسم القروض الموجهة للمهن المختلفة ، قسم القروض الموجهة للمتعاملين في الأوراق المالية ، قسم للقروض العقارية ، قسم للقروض الاستهلاكية.

[1] مؤيد عبد الرحمان "، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر** "، دار وائل للنشر ، الأردن 2000، ص 33.

2- إدارة التمويل:

تعمل هذه الإدارة على إيجاد مصادر الحصول على الأموال المستخدمة في إدارة القروض وتشرف هذه الأخيرة على قسم الخدمات وقسم خدمات الاستثمار وقسم البنوك الأخرى وكذا قسم التخطيط والتسويق وقسم المحاسبة والمالية.

ثالثا : إدارة العمليات

تتولى هذه الإدارة شؤون البنك فيها يتعلق بقسم حفظ السجلات وقسم الصرافة وقسم الأمن وكذا قسم لخدمة العميل وقسم الإدارة النقدية وشؤون العاملين[1].

رابعا : إدارة الأموال المؤمن عليها من الغير

تقوم هذه الأخيرة على تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أوالمؤسسات ومن أمثلة هذه الخدمات التي تتوالى بذلك : أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أوالأفراد والمؤسسات وكذلك القسم الذي يتولى إدارة الشؤون الملاك العينية المملوكة للزبائن والإضافة إلى القسم الخاص الذي يتولى خدمة المتاجرة في الأوراق المالية لصالحالزبائن وتقديم نصائح والخدمات التسويقية لهم .

[1] مؤيد عبد الرحمان، " **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** " ، مرجع سابق ، ص 34.

المطلب الثالث : تصنيف البنوك في الجزائر

1- البنوك التجارية العمومية (الأولية):

بمراعاة هيكلها الأصلي، تعد هذه البنوك بمثابة بنوك ودائع، حيث تم إنشاؤها على أساس تخصيص أنشطتها. فحسب القانون المؤرخ في 19 أوت 1986، فإن الوظيفة الأساسية لهذه البنوك هي تلقي الودائع بمختلف أنواعها ولآجال متفاوتة، ومنح القروض بدون تحديد نوعها أو مدتها، وحسب القانون الصادر في 12 جانفي 1988 فإن هذه البنوك تخضع لمبدأ الاستقلال المالي والتوازن المحاسبي، وبالرجوع إلى القانون (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، فإن هذه البنوك تعمل على تلقي الودائع ومنح القروض بالإضافة إلى توفير وتسيير وسائل الدفع المختلفة[1].

ويوجد بالجزائر حاليا سبعة بنوك تجارية عمومية، نوجزها فيما يلي:

1-1البنك الوطني الجزائري (B.N.A):

ويعد أول البنوك التجارية في الجزائر المستقلة، حيث تم تأسيسه بموجب المرسوم الصادر في 13جوان1966.

إن البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي، وظيفته تمويل النشاط الصناعي وإقراض المنشآت الخاصة والعامة، وخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد، وبذلك فهو بنك الودائع والاستثمارات ويوجه نشاطه للداخل والخارج[2].

1-2 القرض الشعبي (C.P.A):

وتم تأسيسه بالمرسوم الصادر في 14 ماي 1967 ليرث كلا من القرض الشعبي للجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، وكذا الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، إن القرض الشعبي الجزائري هو بنك تجاري عمومي، يقوم بتلقي الودائع ومنح القروض لكل من الحرفيين والفنادق والقطاع السياحي والتعاونيات غير الزراعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للجماعات المحلية، وبالإضافة إلى القروض القصيرة الأجل، فإن البنك يمنح قروض تجهيز متوسطة الأجل[3].

---

[1] AmmourBenhlima, `pratique des techniques ' Edition DAHLAB, Alger, pp30-31.

[2] شاكر القروبني، مرجع سابق ص59.

[3] المرجع نفسه ص60.

1-3 البنك الخارجي الجزائري (B.E.A):

وهو آخر بنك يتم تأسيسه وفقا لإجراءات التأميم المصرفي، وقد تم تأسيسه بالمرسوم رقم (67-204) الصادر في 1 أكتوبر 1967، إن البنك الخارجي الجزائري هو بنك ودائع، مهمته تمويل وتسهيل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح القروض للمستوردين وتقديم الضمانات للمصدرين، وقد اتسع نشاط هذا البنك بفتح شركات كبرى لحساباتها لديه مثل: سوناطراك، نفطال، وشركات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية....الخ[1].

1-4 بنك التنمية المحلية (B.D.L):

وتم تأسيسه بموجب المرسوم رقم (85-85) الصادر في 30 أفريل 1985، وهومنبثق من القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بنك التنمية المحلية بكل المهام الموكلة لأي بنك ودائع، ويعمل بالدرجة الأولى على منح القروض للهيئات العامة المحلية[2].

1-5 بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R):

وتم تأسيسه بموجب المرسوم رقم (82-206) الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 لغرض تمويل الفلاحة ومتمماتها، والتي كانت ممولة من طرف البنك الوطني الجزائري منذ 1966، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك ودائع وبنك تنمية في نفس الوقت[3].

فهو بنك متخصص لمسايرة تطورات هذا القطاع، وهو مسؤول عما يلي:

- تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي والنشاطات المرتبطة به.
- تمويل الهياكل والنشاطات الزراعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2003، ص ص 189-190.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق ص62.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق ص ص 190-191.

1-6 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك (C.N.E.P/BANQUE):

وتأسس بالمرسوم رقم (64-227) الصادر في 10 أوت 1964، ويتمثل دوره في جمع المدخرات الصغيرة وتوزيع القروض على البناء والجماعات المحلية وتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية، وبالموازاة مع المهام الأساسية الموكلة إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فقد تم تكريسه بموجب مقرر في 19فيفري 1971 من وزارة المالية كبنك للسكن، وقد تم تعزيز هذا التكريس بالعملية الصادرة عن مديرية الخزينة لوزارة المالية في 27 أفريل 1971، والتي تلزم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالمشاركة في تمويل مختلف برامج السكن الجماعي[1].

1-7 الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (C.R.M.A/BANQUE):

وتم تأسيسه بموجب النظام رقم (95-01) المؤرخ في 28 فيفري 1995، ومن مهامه ممارسة الأعمال المصرفية لصالح زبائن القطاع الزراعي المنتج، وقطاعات تربية المواشي والغابات والصيد البحري.

2- البنوك العمومية ذات الطابع الخاص:

2-1-البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر):

وسيتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل:

2-2- البنك الجزائري للتنمية (B.A.D):

وتم تأسيسه بالقانون (63-165) الصادر في 7 ماي 1963 تحت اسم "الصندوق الجزائري للتنمية"، ومنذ إصلاحات 1971 تغير اسمه من صندوق إلى بنك، وقد ورث أربع مؤسسات ائتمانية (مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسات للائتمان طويل الأجل وهي كالآتي[2]:

- القرض العقاري.
- القرض الوطني.
- صندوق الودائع والرهونات
- صندوق صفقات الدولة.
- صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

[1] Ammour Benhlima, "**pratique des techniques Bancaires**" ,op.cit, pp34-35.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق ص ص63-64 ص157.

وحسب هياكله، فإن البنك الجزائري للتنمية يعنى بتعبئة المدخرات متوسطة وطويلة الأجل الموجهة للمساهمة في تمويل أهداف الخطة التنموية الاقتصادية في الجزائر، وبهذا يعد البنك الجزائري للتنمية كبنك أعمال.

3- البنوك المختلطة أو الخاصة:

3-1- البنك التجاري المختلط "البركة":

وقد تم تأسيسه بتاريخ 6 ديسمبر1990 بمشاركة بنك البركة الدولي المتواجد بجدة (العربية السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تم الاكتتاب في رأس مال البنك بنسبة 49% من بنك البركة الدولي، و51% من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وحسب هياكله فإن النشاط الأساسي لهذا البنك هو تحقيق كل العمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

3-2- البنك المغاربي للتجارة(la B.A.M.I.C):

وقد تأسس في 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي لليبيا سنة 150 من رأس المال، وأربعة بنوك تجارية عمومية بنسبة 50%وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويتمثل نشاطه الأساسي في تحقيق كل العمليات المصرفية، المالية والتجارية بعملة قابلة بالتحويل، بالإضافة إلى ترقية الإستثمار وتطوير التجارة في دول المغرب[2].

3-3- بنك الأعمال الخاص "البنك الإتحادي" (UNION BANK):

وقد تم تأسيسه في 7 ماي 1995 برؤوس أموال خاصة وطنية وأجنبية، والنشاط الأساسي لهذا البنك هو جمع الادخار، وتمويل التجارة الدولية، وتقديم النصائح والمساعدات، بالإضافة إلى المساهمة في رؤوس الأموال الموجودة وإنشاء رؤوس أموال جديدة، وتجدر الإشارة هنا إلى هذه المؤسسة المالية أحيلت مؤخرا إلى التصفية القضائية، طبقا لحكم صادر عن القضاء وليس بحكم اللجنة المصرفية[3].

وبعد التطرق إلى نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري، وعرض أهم وظائف البنوك التجارية وتصنيفها في الجزائر سيتم التعرض في المبحث الموالي إلى البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية مع التركيز على بنك الجزائر، وذلك

[1] Ibid p35.

[2] Ibid pp35-36.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق ص204.

خلال التعرف على هياكل هذه المؤسسة ووظائفها باعتبارها أهم مؤسسة تعمل داخل النظام المصرفي، وتسعى لتحقيق استقرارها.

المبحث الثاني: البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي ويعني بأمور السياسة الائتمانية والمصرفية في البلد، ويشرف على تنفيذها. ونظرا لوجود قدر كبير من التشابه في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في ظل مختلف الأنظمة النقدية والمصرفية، نشأت مجموعة من القواعد والأسس التي تعمل على تنظيم أعمال البنوك المركزية، غير أن الإطار العام الذي تمارس فيه هذه البنوك وظائفها يختلف من دولة لأخرى، حسب تركيبة الهيكل الائتماني السائد حجم الموارد المالية المتاحة، مدى اتساع سوق النقد وسوق المال ودرجة الوعي المصرفي، وبصفة عامة درجة النمو الاقتصادي ونوع النظام النقدي الذي يزاول فيه البنك المركزي مختلف مهامه.

المطلب الأول: البنك المركزي وهياكله

1- نشأة وتعريف البنك المركزي:

في كثير من الدول نجد أن البنك المركزي نشأ نتيجة تطور إحدى البنوك التجارية التي كانت تقوم بأعمال البنوك التجارية العادية، ثم أضيفت لها وظائف أهمها احتكار وإصدار الأوراق النقدية، وتطورت وظائفها حتى توفرت لها البنوك المركزية، ولهذا فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية، ففي عام 1656 أنشأ "بنك ريكس" في السويد، وفي عام 1694 أنشأ "بنك انجلترا" وفي عام 1800 أنشأ "بنك فرنسا"[1]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من القواعد البنوك المركزية في مختلف الدول قد تأثرت بالتطور الذي لحق "بنك انجلترا"، وهذا راجع لأسبقية النظام المصرفي في انجلترا على كثير من الدول، بالإضافة إلى الوضع الخاص للندن كمركز عالمي للمعاملات النقدية خلال القرن التاسع عشر وإلى حد ما في القرن العشرين، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية، وأصبحت تباشر تدريجيا وظيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان.

[1] حازم الببلواي: "نظرية النقود"، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة ص59.

إن البنك المركزي، في الواقع أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، ولذلك فإن علاقته بالحكومة وطيدة، حيث يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة في السياسة النقدية، وهو أيضا على صلة وثيقة بالبنوك التجارية، إذ يقوم بالإشراف والرقابة على أنشطتها، كما يعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار النقود، وتضمن بشتى الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة[1].

يعرف الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم(9-10-11-12) بنك الجزائر بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير بنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة.

2- هياكل بنك الجزائر:

2-1 المحافظ ونوابه:

حسب الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، وحسب المواد رقم (13-14-15-16-17) من هذا الأمر، يقوم بإدارة الجزائر مجلس إدارة يترأسه المحافظ، ومن بين أعضائه ثلاث نواب محافظ، يعني جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما تتم إقالة كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا.

ولا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة توليهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي.

يتولى المحافظ إدارة شؤون البنك الجزائري، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال.

2-2-المديريات العامة:

إن هيكلة وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا وأخذت بعدا آخر يتماشى في آن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم ذلك بعد صدور القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، وحاليا، فإن هيكل بنك الجزائر وبالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا 11 مديرية

[1] ضياء مجيد الموسوي: "**الإقتصاد النقدي**"، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات نقدية، دار الفكر، الجزائر 1993 ص ص241-242.

عامة، والتي تتفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها 34 مديرية مركزية، وهذه الأخيرة بدورها تتفرع إلى نيابات مديريات وعددها 79 نيابة مديرية، وسنكتفي بذكر المديريات العامة ،وهي كما يلي:

أ. **المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي:**

ومن وظائفها القيام بعمليات إعادة تمويل البنوك، والسهر على تسيير السوقين المالي والنقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح الرخص لإنشاء البنوك، بالإضافة إلى تسيير البنوك التجارية.

ب. **المديرية العامة للمفتشية العامة:**

وتقوم هذه المديرية في آن واحد بمراقبة وكالات البنك الجزائري، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

ت. **المديرية العامة للشبكة:**

ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.

ث. **المديرية العامة للإدارة والوسائل:**وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة، بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.

ج. **المديرية العامة للموارد البشرية:**ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن وكذلك التكوين.

ح. **المديرية العامة للدراسات:**وظيفتها القيام بجمع الإحصائيات، والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف.

خ. **المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية:**ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات مع الخارج .

د. **المديرية العامة للصرف:**ومن وظائفها مراقبة عمليات الصرف،وتسيير المديونية الخارجية .

ذ. **المديرية العامة للصندوق العام** :وتقوم بإصدار إلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها.

ر. **المديرية العامة للمطبعة:**وظيفتها طبع الأوراق النقدية والميداليات، والبرمجة والصيانة.

ز. **المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية:**وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى.

2-3-مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض:

قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001 –كان لمجلس النقد والقرض دورين ،حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت،وجاء هذا التعديل ليفصل هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بإضافة إلى مجلس النقد والقرض وحسب المواد من المادة 18 إلى 25 من الأمر (03-11)المتعلق بالنقد والقرض.[1]

فان مجلس إدارة البنك الجزائر يتكون من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة، كأعضاء.
- ثلاثة موظفين ساميين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي،نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية،ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين سابقا عند الاقتضاء.

2-4-مراقبة بنك الجزائر:

حسب المادتين (26-27) من الأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة رقابة مكونة من مراقبين، يتم تعيينهما بموجب مرسوم رأسي، كما تنتهي مهامهما بموجب مرسوم رئاسي أيضا، ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات، لا سيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزية والتي تؤهلها للقيام بمهمتها[2].

2-5-هيئات الرقابة:

2-5-1-لجنة الرقابة المصرفية:

حسب المواد من المادة 105 إلى المادة 114 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.

تتخذ اللجنة المصرفية قراراتها بالأغلبية، وتتألف من الأعضاء الآتي ذكرهم، واللذين يعينهم رئيس الجمهورية لمدة 5سنوات:

[1] محمد حسين الوادي، "**النقود و المصارف**"، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2010 ص85.

[2] محمد حسين الوادي، مرجع سابق ذكره ص87.

- المحافظ أونائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس.
- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، يقترحهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ثلاثة أعضاء، يتم اختيارهم نظرا لكفاءتهم في الشؤون المصرفية والمالية.

2-5-2-مركزية المخاطر:

حسب المادتين (97-98) من الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، تلزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام ضوابط التسيير الهادفة إلى ضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء اتجاه الغير ولا سيما اتجاه المودعين، وكذا ضمان توازنها المالي، ويجب عليها بشكل خاص أن تحترم نسب تغطية وتوزيع المخاطر.

ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة لمركزة المخاطر تدعى "مركزية المخاطر"، ويكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، كما لا يجوز منح أي قرض دون أن يكون البنك (أو المؤسسة المالية) قد تحصل على مركزية المخاطر على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض، حيث أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر.

2-5-3-مركزية عوارض الدفع:

يتضمن النظام رقم (92-02) المؤرخ في 22 مارس 1992 تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة حيث يحدث هذا النظام ضمن هياكل بنك الجزائر "مركزية المبالغ غير المدفوعة" ويجب أن ينضم إليها جميع الوسطاء الماليين، ويقصد بالوسطاء الماليين في مفهوم هذا النظام كل البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العامة والمصالح المالية التابعة للبريد والمواصلات، وأي مؤسسة أخرى تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتتولى تسييرها.

2-5-4-مركزية الميزانيات:

يتضمن النظام رقم (96-07) المؤرخ في 3 جويلية 1996 تنظيم "مركزية الميزانيات" وسيرها، حيث يتم إنشاؤها لدى البنك الجزائر طبقا لمهامها المتمثلة في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك قصد تعميم استعمال طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي.

وتتمثل مهمة مركزية الميزانيات في جمع المعلومات المحاسبية والمالية، ومعالجتها ونشرها، والمتعلقة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من بنوك ومؤسسات مالية وشركات اعتماد إيجاري، وتتضمن المعلومات المحاسبية والمالية كل من الميزانية وجدول حساب النتائج والبيانات الملحقة.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي.

من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية نذكر منها ما يلي:

أولا: إصدار النقود:

إن إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك المركزية في الأنظمة النقدية هي وظيفة النقود حتى أنه سمي تبعا لهذه الوظيفة بـ "بنك الإصدار"[1].

وتعتبر هذه الوظيفة السبب الرئيسي في نشوء البنوك المركزية.

حيث تقوم عملية الإصدار النقدي على تحويل البنك المركزي أصوله وحقوقه لدى الغير إلى أوراق نقدية، وهذه الأوراق النقدية تمثل التزاما على البنك المركزي نحو الأفراد والمؤسسات والهيئات التي تمتلك هذه الأوراق النقدية، وبذلك فإن تعادل أصول البنك المركزي مع خصومه هو أساس عملية الإصدار النقدي، التي يجب أن تتم بشكل يحافظ على توازن الاقتصاد من خلال موازنة بين الإنتاج الحقيقي وتداوله بواسطة النقود المصدرة[2].

ثانيا: بنك الحكومة:

هذه الوظيفة مشتقة من خصائص الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي، حيث يعتبر مستشارها المالي في المجال المالي والنقدي، فهو الذي ينفذ السياسة النقدية لها، وقيام البنك المركزي بهذه المهمة لا يعني فقدانه للاستقلالية في تسيير نشاطه البنكي، فالبنك المركزي يسري دائما النصح للحكومة في السياسة النقدية والمالية بصفة خاصة وفي السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

[1] محمد حسين الوادي، "**النقود والمصارف**"، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2010 ص167.

[2] أكرم حداد ومشهور مذلول، "**النقود والمصارف**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005 ص141.

ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك

تتعامل مع البنك المركزي البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، وبهذه الصفة يقوم البنك المركزي بالوظائف التالية:

1- تحتفظ البنوك لدى البنوك المركزية بجزء من أرصدتها النقدية السائلة، وإجبار البنوك على الاحتفاظ بهذه النسبة في أرصدتها السائلة لدى البنك المركزي، يهدف إلى تحقيق غرضين هما:

- ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية وحمايتها في مواجهة الظروف الطارئة
- أن الاحتياطي النقدي أصبحت أداة يستخدمها البنك المركزي لتحقيق رقابته على الائتمان.

2- تقوم البنوك التجارية بتسوية معاملاتها فيما بينها عن طريق البنك المركزي بتسوية حساباتها بعضها البعض.

3- يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير، وتنبعث من وظيفته الأساسية وهي السيطرة على الائتمان وتنظيمه والمحافظة على ثبات قيمة النقد.

رابعا: البنك المركزي والسياسة النقدية:

يعتبر البنك المركزي رقيبا وموجها للائتمان وهو بذلك يقوم بأهم وظائف حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي[*]، في الدولة وبالتالي توجيه السياسة النقدية بالصورة الصحيحة ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة ويتم ذلك من خلال رقابته لعمليات الاقتراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية في البلد لذا تبرز أهمية الرقابة التي يتولاها البنك المركزي على البنوك التجارية وبقية أجزاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وغيرها وللتأثير على كمية ونوعية الائتمان المصرفي وكذلك التأثير في عرض النقود فلا بد للسلطة النقدية من استخدام أدوات كمية ونوعية مباشرة لتحقيق ذلك.

[*] الإئتمان المصرفي : هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاه تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن تتعهد المدين لسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية

إن دراسة العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية تتخلص أساسا في القيود حتى التسهيلات التي يقدمها لهذه الأخيرة وتعد كل من القيود المفروضة والتسهيلات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين، هذا لأنها تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وتوجيه البنوك التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها ونستطيع أن نستخلص تلك العلاقة الموجودة بين هذه المؤسسات من خلال وظائف البنك المركزي ويمكن إيجاز عناصر هذه العلاقة فيما يلي:

- تعد عملية إصدار الأوراق النقدية والتي يختص بها البنك المركزي، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية فإذا كان الأصل أن التدفقات النقدية اليومية الخارجة (المسحوبات) من خزينة البنك تتناسب عادة مع التدفقات النقدية اليومية (الإيداعات) إلى خزينة البنك، وفقا لقانون الأعداد الكبيرة [1]، فقد يحدث أن يطرأ خلل في هذا التوازن مما يجعل البنوك التجارية بحاجة إلى النقود الورقية من البنك المركزي والقادر على توفيرها حتى وإن لم تحتوي خزينته على الكمية الكافية لمواجهة الطلب وذلك من خلال إصدار كميات إضافية مع مراعاة التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية.
- في معظم الدول تلتزم البنوك التجارية بتكوين حد أدنى من الاحتياطي النقدي في شكل حسابات لدى البنك المركزي، يتمثل في نسبة من ودائع البنك التجاري والتي يديرها (أي الاحتياطات النقدية) البنك المركزي وتتيح عملية الإدارة هذه التبادل منفعة مختلفة بين الطرفين فالنسبة إلى البنك التجاري فهو يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة حماية أصول المودعين وهذا ما يزيد من ثقة المتعاملين مع البنوك التجارية أما بالنسبة إلى البنك المركزي فإن عملية إدارة الاحتياطي الإلزامي تعد بمثابة نوع من الرقابة والتي تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن في العرض النقدي يتماشى ومتطلبات السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تطبيقها.

[1] لمزيد من المعلومات راجع : منير إبراهيم هندي : إدارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ط3 ، مركز الدلتا للطباعة ، 1996 ، بدون بلد ص 81 .

- إن البنك المركزي يعمل في معظم دول العالم على توجيه البنوك التجارية والإشراف عليها ويتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي.
- من بين العديد من التسميات التي نطلق على البنك المركزي نجد اسم " بنك البنوك " ويسمى كذلك نتيجة للعلاقة التي تربطه بالبنوك التجارية والتي تنشأ به تلك العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والأفراد فغالبا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لطلب القروض والتي تأخذ شكل قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية مقابل عمولة يتحصل عليها البنك المركزي[1] ومما سبق نستنتج أن العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الطرفين فالأول يعتمد على هذه العلاقة لتطبيق أهداف السياسة النقدية وتحقيق التوازن وما ينجر عنه من زيادة في التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي كذلك ، أما البنوك التجارية ففي ظل هذه العلاقة تحافظ على تواجدها وحسن التسيير مواردها وزيادة مداخلها وتوسيع نشاطها .

وتجدر الإشارة هنا أن البنوك التجارية وخلال ممارستها لأنشطتها المختلفة وسعيها لتحقيق أهدافها قد تتعرض لمجموعة من المخاطر المصرفية والتي تؤثر على السير العادي لنشاطها وسيتم التعرف على هذه المخاطر في المبحث الموالي.

[1] صبحي تادريس قريصة ، مدحت محمد العقاد:" النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية "دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1983 ، ص ص 151-152.

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية وضماناتها

يتميز العالم المصرفي بتعدد أبعاد المخاطر المالية، مما أدى إلى طرح مشاكل تعريفها، فبالرغم من أن تعريف المخاطر يعد كخطوة كلاسيكية، غير أنه مهم باعتباره يمثل نقطة انطلاق تسيير هذه المخاطر.

إن تنامي الدور الدور الذي تلعبه الأسواق المالية ونمو المنافسة وليونة القوانين، أدى إلى تغيير جذري في الصناعة البنكية العالمية، حيث أن اختفاء القواعد القديمة أدى إلى توسيع حقل المنافسة، مما دفع بالجهات الوصية إلى البحث عن قواعد أكثر ملائمة، بما يضمن تحقيق أمن النظام المالي، ويخص ذلك مجموعة القواعد المؤسسة تدريجيا من قبل سلطات "لجنة بال"[1].

وقد سمحت ليونة القوانين للبنوك بعرض خدمات أكثر والمشاركة في الأسواق، وبصفة عامة توسيع حقل نشاطاتها، وهذا مما أدى بالبنوك إلى تطوير صناعات جديدة وبالتالي مواجهة أخطار جديدة، فإن زيادة الأخطار في المجال المصرفي هو نتيجة لحركات إعادة التنظيم وليونة القوانين والمنافسة، وسنتعرف من خلال هذا المبحث على أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية أثناء قيامها بأداء أنشطتها، بالإضافة إلى التطرق للضمانات المصرفية.

المطلب الأول: تصنيف المخاطر المصرفية

إن المخاطر المصرفية كثيرة ومتعددة الأبعاد، وهذا ما يستلزم تصنيفها وتعريفها بهدف قياسها ومراقبتها، كما أن التعاريف المتداولة للأخطار عادة ما تكون عامة وغير مبررة للفروقات الموجودة بين مختلف المخاطر، ولهذا فإن تدقيق هذه التعاريف يسهل عملية قياس المخاطر.

1- مفهوم الخطر:

فالمخاطر المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الأسواق هي مخاطر مالية خاصة، كما أن خطر القرض هو ذلك الخطر الذي يعرض للخسائر في حالة عجز المقابل (Contrepartie)، وعادة ما يعتبر كخطر تجاري باعتباره نتيجة لخيارات الأسواق والزبائن، وأما المخاطر العملية أو التقنية فتمثل كل الأخطار الداخلية، فبعضها يكون مرتبطا بأنظمة الإعلام، وبعضها الآخر يكون مرتبطا بالإجراءات الداخلية ومدى احترامها، وعموما، فإن كل

[1] رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر**"، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة المصرفية العامة1980 ص167.

المخاطر تعرف على أنها: "الخسائر المجمعة عن التحركات (أو التطورات المعاكسة، والنتيجة المباشرة والمهمة هي أن أي قياس للخطر يستند إلى تقييم التغيرات وأثرها على النتائج"[1].

ويمكن اعتبار الخطر كاحتمال لوقوع حدث أو مجموعة أحداث، وحسب المعنى المتداول فإن هذا الحدث عادة ما يكون غير مرغوب فيه من طرف المؤسسات المالية لأنه قد يتسبب في إفلاسها، ففي ميدان المؤسسات المالية (البنوك خاصة) وبالنسبة لكلمن:

[kavfman],[kane],[horvit],[eisewbis],[benstow] فإن الخطر يمكن أن ينتج عن نقص التنويع، نقص السيولة، ولكن أيضا عن إدارة البنوك في التعرض للأخطار حيث تكون هذه المصادر الثلاثة مرتبطة[2].

2- أنواع الأخطار البنكية

إن أي نشاط مصرفي ينطوي على مخاطر، حيث أن الهدف من مختلف طرق تسيير موارد واستخدامات البنك لا يتمثل في إلغاء الخطر لأن هذا الخطر لا يمكن تجنبه، وإنما هو محاولة تسييره بطريقة تمكن من الإبقاء على أصناف مختلفة من المخاطر بمستويات مقبولة، مع حفاظ البنك على عوائده، وهذا ما يستدعي من البنك مراقبة مدى تعرضه للمخاطر وتوقع تطوراتها، لغرض تقليص الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر إلى أدنى الحدود ومحاولة الاستفادة منها.

لقد عملت البنوك بطريقة تقليدية على تسيير خطر القرض –في وقت سابق- ومع تطور الاختراعات المالية وعصرنة أسواق رؤوس الأموال لوحظ ظهور أخطار أخرى، وعليه ففي كل مرة يتدخل البنك في سوق رؤوس الأموال فإنه يوجه أوضاع مختلفة لمعدلات الفائدة والصرف والخيارات، حيث أحدثت هذه الأوضاع أخطارا خاصة والمتمثلة في خطر السيولة وإعادة التمويل، خطر سعر الفائدة، خطر سعر الصرف....الخ، كما أن تطور التزامات خارج الميزانية قاد البنوك إلى الاهتمام أكثر فأكثر بالمخاطر الكامنة المرتبطة بهذا النشاط.

[1] JOEL BESSIS: « **gestion des risque et gestion actif-passif des banque** », ediliondalloz, Paris 1995, pp14-15.

[2] AMINE TARAZI : « **risque bancaire**, **déréglementation financière et reglementation prudentielle** » presse universitaires de France , Paris 1996, p25.

2-1-خطر القرض أو خطر المقابل:

إن إمكانية عدم احترام مديني البنك لالتزاماتهم بالتوقف عن دفع الفوائد المستحقة أو التهرب من تسديد ديونهم يعرض البنك لخطر المقابل أو ما يسمى بـ "خطر القرض"، حيث أن تقدير وتسيير البنك لهذا الخطر يكون مكلفا، غير أن هذا الخطر يمكن تنويعه بتجنب تمركز المبالغ الكبيرة في يد مدين واحد أو قطاع نشاط معين و حتى بلد معين[1].

ويمثل خطر المقابل خطر عجز الزبائن وبمعنى آخر خطر الخسائر الناجمة عن عجز المقترضين اتجاه التزاماتهم، وعند احتمال وقوعه فإن ذلك يعني خسارة كل أو جزء من المبالغ الممنوحة من طرف المؤسسة. كما يمثل خطر المقابل بصفة أوسع، تدهور الوضعية المالية للمقترض، مما يؤدي إلى زيادة احتمال العجز[2].

فبالنسبة للبنك فإن تسير خطر القرض يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية وهي، الانتقاء، التحديد، والتنويع، وإن الاهتمام الأول للمسير هو اختيار الحذر للمستفيد من القرض[3].

2-1-1-معايير تقييم المقترض:

بعض المقترضين كالمؤسسات ذات السمعة الدولية المشهورة مثلا تكون له قروض تفوق قيمتها تلك الخاصة بالوسطاء البنكيين، وعليه يمكنهم الحصول على معدلات فائدة أكثر اعتدالا من تلك الممنوحة من البنوك، وذلك من خلال اللجوء مباشرة إلى الادخار الخاص أو المؤسساتي بإصدارهم لأوراق مالية. فبالنسبة للقرض الشخصي، فإن العوامل التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة للمقترضين تغطي صنف الاستخدام واستقرار الدخل والموجودات المالية والحقيقية للزبون، مسكنه، سنه، حالته المدنية، مدى احترامه لالتزاماته.....الخ[4].

حيث تكثفت المعلومات المجمعة والمحللة تحت شكل تسعيرة لكل مؤسسة مفحوصة تبنى بالرجوع إلى ثلاث مجموعات من العوامل وهي:

---

[1] Amine Tarazi op.cit. p27.

[2] JoelBessis. Op.cit. p15.

[3] B.ACHARI : « **Typologie des risque bancaires et réglementation prudentielle** » banque d'Algérie, direction générale des études p29.

[4] Zuhayr Mikdashi : « **les banques a l'ére de mondialisation** ». **Economica**, Paris 1998, p87-88..القرض الممنوح للمقترض أنظر للملحق 2: العوامل المؤثرة على قيمة

1- الأهمية المرتبطة برقم الأعمال.

2- درجة الثقة الممنوحة للمسيرين وتطور الوضعية المالية للمؤسسة.

3- اعتدال وانتظام التسديد والشفافية اتجاه المدنيين.

وهذه التسعيرة تعد المعيار الرسمي لتصنيف القروض الممنوحة للمؤسسات والتي تظهر في محفظة البنوك حيث أن قاعدة المعطيات FIBEN مخصصة لمؤسسات القرض وبعض الأجهزة الاقتصادية العمومية المجبرة على احترام السر المهني، وفيما يخص الجزائر فمن بين الإجراءات المتخذة والتي تهدف إلى تمكين البنك من تقليص خطر القرض إنشاء ككل من:

- مركزية المخاطر حسب اللائحة (92-01) المؤرخة في 22 مارس 1992.
- مركزية عوارض الدفع حسب النظام (92-02) المؤرخ في 22 مارس 1992.
- مركزية الميزانيات حسب النظام (92 -07) المؤرخ في 3 جويلية 1996.

2-1-2 تسعيرة خطر القرض

تعمل كل مؤسسة مصرفية على تحديد الهوامش المخصصة لكل منتج من منتجاتها لتحرير عائدا معقول ، فزيادة على تكلفة الموارد المالية ومصاريف الإدارة والتوزيع فعلى هذه الهوامش أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف المكونات الخطرة فهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة القرض عدة مدنيين وحتى تتمكن متجاوز قيود التكاليف والوقت يمكن تعويض المتابعة الفردية للقروض بمدخل الكتلة المطبقة على القروض التي تنتمي لنفس الصنف (القروض الإستهلاكية مثلا) حيث أن محافظ القروض هذه ومن خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية والخسائر المحتملة تسمح بتأسيس المؤونات اللازمة بتعريفه مناسبة للخطر مع درجة مصداقية عالية[1].

يمكن للمؤسسات المصرفية المعينة توفير حماية أكثر تنظيف عمليات التغطية العجز في المؤونات المحتملة الظاهرة في الفترات الصعبة أوفي حالة النقص الكبير .

[1]Fiben ,**Ficher Bancaire de l'entreprise**,Zuhayr mikdashi .op.cir.p p 88-90.

2-2 خطر السيولة

يعتبر خطر السيولة كخطر رئيسي إلا أنه يمثل موضوع عدة معاني منها : النقص الشديد في السيولة ، فراش الأمان الذي تحدثه الأصول السائلة، أو القدرة على تعبئة رؤوس الأموال بتكلفة عادية وتصف وضعية سيولة المؤسسة بالمظهر العام لتطور احتياجاتها التمويلية التقديرية – مع مرور الوقت- حيث أن اتساعها وانتظامها ومبالغها تعطي صورة عامة عن وضعية السيولة فالقرض إذن من تسيير التمويلات هو إيقاف الاحتياجات عند المقبول[1].

ويرتبط خطر السيولة بإمكانية قيام المودعين بعمليات سحب ضخمة للأموال من البنك وبدقة أكثر، يحدث لخطر عندما تجبر هذه السحوبات البنك على تحرير هذه الأموال بتكلفة تفوق التكلفة العادية فإذا ارتفعت هذه التكاليف.

بما فيه الكفاية فإنها يمكن أن تجعل البنك معسرا أي غير ملئ.

2-3 خطر السوق:

يتمثل خطر السوق في الانحرافات غير الملازمة للقيم السوقية حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق والمتمثلة في سعر الفائدة والمؤشرات البورصة وسعر الصرف[2]، وعموما فإن أخطار السوق التي تتعرض لها المؤسسة المالية هي تلك الناجمة عن تذبذب العوائد معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول.

إن الوسيط المالي الحذر يهتم عموما بحصر البعد الأقصى للارتجاجات تحول الأسعار المتوسطة المنتظرة ففي قياس أخطار السوق فإن مفهوم " قيمة السوق تحت الخطر " يطمح إلى:

- تخليص على أخطار محفظة الأصول في رقم واحد.
- إنشاء قواعد أو أسس مقارنة متجانسة بين مختلف النشاطات.
- تخصيص الأموال الخاصة الاقتصادية لهذه النشاطات.
- إرساء القيادة الإستراتيجية للبيئة على أساس قوى وسليم[3].

[1] JOEL BESSIS , OP. CIT ,p17.
[2] JOEL BESSIS , OP. CIT ,p18
[3] JOEL BESSIS , OP. CIT ,p18

ويمكن تقسيم خطر السوق إلى خطر سعر الفائدة وخطر سعر الصرف وسيتم التطرق إليهما فيما يلي:

2-3-1 خطر سعر الفائدة :

يحدث خطر سعر الفائدة نتيجة التغيرات غير المتوقعة في تركيبة ومستوى معدات الفائدة فمع تطور وتنوع الأدوات المالية المستعملة لجمع الموارد وتوزيع القروض أصبح من الصعب على معظم البنوك تجنب تغييرات سعر الفائدة غير أن البنوك تبقى قادرة على تعديل هيكل ميزانيتها بالعمل على اختيار بعض أصناف الاستخدامات والموارد[1].

وإن خطر مراجعة المعدلات أولا الأسعار يعد أهم مصدر لخطر سعر الفائدة، حيث يأتي هذا الخطر من سيرورة أسعار الفائدة الثانية وأسعار الفائدة المتغيرة على مستوى الميزانية كما على مستوى خارج الميزانية ويمكن توضيح هذا الخطر بالاعتماد على قرض بنكي طويل الأجل بسعر ثابت ، والممول بودائع قصيرة الأجل قابلة للتجديد بأسعار فائدة تستجيب لتطور السوق.

[1] Zuhayr Mikdashi , op.cit.pp109-111.

ويعرض الجدول الآتي العوامل المحتملة المؤثرة على هيكل معدلات الفائدة مقسمة إلى صنفين وذلك كما يلي:

جدول رقم (1-2) : بعض محددات معدلات الفائدة في السوق (أمثلة على عوامل تؤدي إلى الزيادة).

عوامل إقتصادية كلية	عوامل خاصة بعملية معينة
– التسارع العام للنمو – نشدد الزيادة النقدية – زيادة إقتطاعات الدولة في الأسواق المالية. – إرتفاع الشك يؤدي إلى التضارب في الاسعار. – تمركز وتحالف الوسطاء الماليين. – التوقعات التضخيمية. – صدمات أسواق أخرى مثلا سوق الصرف.	– إنخفاض السيولة /قابلية التبادل للأصول المعنية. – الإحتمال المتزايد للخطر (مدنيين / مستثمرين). – إتلاف قيمة قرض المديون. – إرتفاع المصاريف أوالأعباء الضريبية. – إهتداء مدة دين ما في محيط سوقه عدم التأكد. – الكثافة المتزايدة للمعلومات المتحصل عليها من المديون.

Source :Zuhayr Mikdashi .op.cit.p 92.

2-3-2 خطر سعر الصرف

إن المضاربة في سوق الصرف وعمليات الإقراض والاقتراض طويلة الأجل والمشروطة بالعملات الصعبة المباراة عن عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى نمو خطر السوق وبالإضافة إلى ذلك ، فإن خطر السوق، وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر الصرف الناتج عن عمليات الإقراض والإقتراض يمكن أن يحدث خطر السعر مما يجعل السيطرة على هذا الأخير أكثر صعوبة[1].

إن العمليات التي تتم على العملة الصعبة بمختلف أنواعها تعرض نفس فرص الربح ونفس أخطار الخسائر التي تعرضها العمليات المتجانسة مع الظروف المختلفة لسعر الفائدة.

ويمكن تجنب خطر سعر الصرف إذا كانت هناك مطابقة بين الأصول والخصوم لنفس العملة ويمكن الحصول على هذه المطابقة إما من خلال العمل على التجزئة عملة بعملة (مثلا تمويل القروض لعملة معينة بإقتراضات لنفس العملة) وإما قيام بالمقاصة بين أوضاع الصرف الجارية غير المتوازنة وأوضاع الصرف الجارية غير المتوازنة وأوضاع الصرف لأجل المنتجة لسندات المحايدة.

2-4 خطر الدولة :

يعتبر خطر الدولة عادة حالة خاصة من خطر القرض، فهو ناجم عن عدم الاستقرار الداخلي أو الجهوي أو عدم قدرة أو رفض دولة ما دفع العملات الصعبة لأداء التزاماتها المالية الخارجية، أو للمتعاملين الاقتصاديين الخواص ذو الملائمة العاملين في تلك الدولة[2].

وتمكن تقسيم مكونات خطر الدولة إلى أربعة أصناف رئيسية وهي:

1- خطر الخسائر المحتملة من طرف المدينون أو المستثمر والناتج عن بعض الأعمال غير المستقرة أو العشوائية من طرف الدولة، وبدون تعويض مناسب، وتغطي هذه الأعمال مثلا: نزع الملكية، أو مصادر الأملاك، العوائق أو الحواجز البيروقراطية المقاييس الحمائية.

2- رفض السلطات العمومية تأدية تعهداتها أو التزاماتها سابقيها.

3- خطر عدم التحويل المرتبط بصعوبات أو عوائق الحصول على العملة الصعبة لمواجهة مدين ذو ملاءة.

[1] B.Achari .op.cit.p33.

[2] ZUHAYR.MIKDASHI .OP.CIT.PP 97-99.

4- خطر الخسائر المتأتية من الاضطرابات الإجتماعية، الاعتداءات والهجوميات، التزامات السياسية أو العسكرية.

إن القروض المرخصة للدول تطرح مشاكلا ، خاصة بالنسبة إلى تلك المرخصة لشركات تجارية أو الخواص.

2-5 خطر الملاءة:

يمثل خطر الملاءة في عدة توفر الأموال الخاصة للكفاية لامتصاص الخسائر المتوقعة وبالعكس، فإن خطر المقابل يمثل خطر تدهور لملاءة المؤسسة المقترضة.وينتج خطر الملاءة عن مبلغ الأموال الخاصة المتوفرة من جهة والأخطار المحتملة من جهة أخرى (خطر القرض، السوق، الصرف ....إلخ) ويمكن المشكل الأساسي لمعادلة رأس المال في التوفيق بين الأموال الخاصة والأخطار بأحسن طريقة[1].

2-6 الخطر النظامي

إن القواعد المفروضة من قبل السلطات الوصية يمكن أن تؤدي في بعض الحالات إلى هشاشة النظام البنكي حيث أن بعض هذه القواعد التي تدخل بهدف تحديد الخطر يمكن أن تؤدي إلى وقوع الأثر المعاكس ومن بين هذه القواعد نذكر ما يلي[2]:

- **تحديد النشاطات**: تعد القوانين المحددة لمجال نشاط المؤسسة المالية في بعض الأحيان السبب في حدوث أكثر ارتفاعا والناتج عن غياب التنويع الكافي أن تكون لها نتائج مماثلة.
- **تنظيم الودائع**: إن وضع سقوف الأسعار الفائدة الدائنة بهدف إبعاد أي منافسة حرة مدمرة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الحصة السوقية للبنوك في التعبئة وذلك برفع تكلفة هذه الأخيرة .
- **تنظيم الأموال الخاصة** : من المؤكد أن تنظم الأموال الخاصة بضع عدة مشاكل حيث أن تحديد الأموال الخاصة وطريق إنشائها يمكن أن يؤدي بالمؤسسات المالية إلى القيام بعض التجاوزات.

[1] JOEL BESSIS .OP.CIT.PP.20-21.

[2] Amine Tarazi .op cit p32.

2-7- الخطر الإداري:

يضاف إلى التعقيد التقني للأدوات المالية وللأسواق تعقد المجالات الإدارية والمحاسبية وتحويلات الأموال والنظام المعلوماتي للتسيير باعتبارها عوامل مولدة للأخطار كما هو الحال بالنسبة للعمليات نفسها ومن أمثلة ذلك نذكر ما يلي[1] :

- غموض أو جهل وضعية الصرف أو وضعية المعدل بحيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر هامة وغير إرادية والتي تمتع كل إمكانية للتغطية.
- الأخطاء، التأخرات والإهمال في إنجاز صفقات تحويل الأموال مما يتسبب في دفع فوائد التأخر أو عدم التصريح بالمبالغ العائدة للمؤسسة.
- المتابعة البيئية للمراسلين أو الحسابات مؤسسات البورصة مع تسديد فوائد مدين أو تجميد رؤوس الأموال المكلفة.
- غياب تبرير الحسابات، أين يكون إستدراكها مكلف جدا، والتي غالبا لا تنتهي بالتسجيل في حسابات الخسائر أو الأرباح المبالغ غير مبررة وهذه حالة تتمثل الطريق المفتوح للغش والاختلاس.

2-8 المشاكل العملية والقانونية :

يجب أن يكون للمؤسسة البنكية تنظيما مناسبا وإجراءات فعالة حتى تتمكن من تسيير مخاطرها وتحقيق أرباح ويجب أن يؤمن هذا التنظيم وهذه الإجراءات توزيع الكفاءات وتقسيم المسؤوليات مع الإستناد إلى نظام رقابة جدي، هذا الأخير يجب أن يعهد به إلى أشخاص ذوي كفاءة ونزاهة ومستقبلنا عن المصالح محل المراقبة لأن المشاكل العلمية والقانونية يمكن أن تنبثق من عدة ميادين ومن أهمها ما يلي[2]:

2-8-1 خطر الإتصال والأنظمة الإعلامية والمعلوماتية :

لقد أصبح البنك المعاصر يرتبط أكثر فأكثر بمجموعة المنشأة الضرورية ومختلف التجهيزات المتطورة كالكمبيوتر وأجهزة الاتصال عن بعد وعليه ، فإن أي عطب أو خلل أو حادث أو كارثة طبيعة أو أي خرق الأسرار الإعلام وغيرها يمكن أن يعرض البنك لخسائر معتبرة.

---

[1] AntoinoSabdi "**Pratique de la complabitité bancaire** ", Edition AFGES ? PARIS ? 1994 , pp711-712.

[2] Zuhayr Mikdashi , op .cit, pp 113-118.

وعادة من أجل تفادي مثل هذا الخطر فإن البنك يمكن أن يستفيد من الاستثمار في ميدان البحث وتطوير أنظمة الإعلام فيما يخص التخزين والمعالجة وتحويل المعطيات.

2-8-2-خطر الدفع

إن حجم المعاملات المالية، وحركة المدفوعات التي لا تتوقف عن النمو بسرعة على المستوى بين المحلي والدولي، تعكس تزايد العمليات على القيم المختلفة وإن عدة بنوك على مستوى النشاط الدولي ما زالت منشغلة بأهمية خطر الدفع في سوق الصرف كما أن السلطات الوصية كما هو الحال بالنسبة للوسطاء البنكيين والماليين مهمته بتطوير ميكانيزمات أو طرق جديرة بحماية المشتركين في نظام حركة المدفوعات ضد أخطار العجز المحتمل للمقابل.

2-8-3 القانون والقواعد المهنية :

إن الخطر القانوني يمكن أن ينتج عن مستندات غير مناسبة، أو فجوات أو بنود غير متطابقة في العقود أو عدم احترام القوانين والقواعد ففيما يخص مخالفات القواعد والاتفاقيات أو الأخطاء أو فيما يخص عدم فعالية (الرقابة) فإن الأطراف المتضررة يمكن أن تستدعي بنوعها للقضاء وعليه فإن الخلافات الحاصلة في مختلف الميادين يمكن أن تخضع للمحاكم كما تؤدي إلى محاضر مكلفة.

ولتقليص إنعكاسات هذه الأخطار لا بد من القيام بتقسيم المهام والاختبار الصارم للأشخاص ووضع رقابة داخلية محكم وهذا ما يستدعي الحاجة إلى الاحتراس المستمر من قبل الإدارة .وبعد عرضنا لأهم المخاطر المصرفية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك سيتم التطرق المطلب الموالي إلى الضمانات المصرفية باعتبارها عنصرا أساسيا لتقليص الخسائر الناجمة عن مختلف المخاطر.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.

من دون شك تعتبر المخاطر عامل جوهري في كافة نواحي الحياة، فلا يمكن أن نتجاهلها أو أن نغفل عنها وهذا الأمر يتطلب استجابة ديناميكية من أجل تفهم طبيعتها.

وقياس درجتها عقب تقدير حجم الضرر المنجر عنها ومن ثم تتخذ كافة الاستعدادات والاحتياطات قبل وقوع عوارضها فالإجراءات الاستدراكية التصحيحية المناسبة إن تحولت المخاطر من احتمال إلى حدث مع ذلك تختلف ردود الفعل هذه مابين الأفراد وما بين المنظمات وفيما بين الفئتين وتختلف أيضا حسب طبيعة المخاطر وحتى على الصنف الواحد حسب ظروف البيئية إلا آن الأدبيات الاقتصادية والتقنية تتفق على جملة من الخطوات المنطقية ستستعرض بعد التطرق إلى مفهوم وأهمية إدارة المخاطر.

أولا : مفهوم وأهداف إدارة المخاطر.

ترتكز الصناعة المصرفية على فن إدارة المخاطر فهي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية وثقافة أية منظمة فيها فمن الغريب أو الشاذ أن يختار البنك عدم مواجهة مخاطر هو عدم التعامل معها كلية بالنظر الارتباط الميكانيكي الإرتكازي ما بين عناصر التوليفة:

المخاطر، المزايا، المؤسسة، النشاط، والمحيط، وبالنظر إلى القاعدة التي معادها التعرض إلى أكبر قدر من المخاطر والتحكم فيها يعني تحقيق جانب أكبر من الأرباح والمكاسب[1]، من هذا المنطق تأتي أهمية اكتشاف الصيرفيين لمخاطر أنشطتهم وتحديدها ليس فقط لتجنبها بل لإحتوائها بطرق ذكية وتدابير رشيدة ، تؤدي حتما إلى تعظيم المكاسب الموجودة من هذه الأنشطة فالمقياس الحقيقي لنجاح أية مؤسسة (مستثمر / ممول) في خضم دورة حياتها هو سرعة الاستجابة بالتعريف والقياس ولمعالجة للمخاطر، المحتملة والأكيدة بتضافر الجهود التي تنطوي في صميم ما يعرف " إدارة المخاطر ".

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2012 ، ص 38.

إدارة المخاطر هي منظومة متكاملة ومتفاعلة من الترتيبات والتدابير التي تساهم تدنيه إحتمال فشل المؤسسة إلى أقل درجة ممكنة في بلوغ أهدافها الإستراتيجية (الربحية، النمو، المردودية، السيولة، الكفاءة، والفعالية) وفي الاستفادة من المزايا المستدامة من أنشطتها الاقتصادية فضلا على أنها تهدف إلى الحفاظ على موارد وخيرات المؤسسة من الضياع بحيث تسعى إدارة المخاطر إلى تقصي عن كافة الوسائل الممكنة التي من شأنها جعل الآثار السلبية للمخاطر في حدود المعقول وعليه تكون إدارة المخاطر عمليا بمثابة سياق منظم من مراحل : الإحاطة بخصوصيات وخبايا المحيط ورسم ثقافة واضحة للمؤسسة تحديد الغايات العامة للمؤسسة والأهداف الخاصة لكل وظيفة أو وحدة تنظيمية أو نشاط دراسة الأحداث لتحديد هوية المخاطر المنجزة عنها دراسة الثنائية العائد – المخاطرة لاتخاذ قرار شأن الاستمرار في النشاط معالجة المخاطر المتبقية عن قصور منظومة التحكم في المخاطر[1].

تتحدد وتتطور أهداف وظيفة إدارة المخاطر في المؤسسات تتماشى مع أهداف رسالتها وأحوال بيئتها وكم مقدرتها فأهداف إدارة المخاطر عديدة متجددة من فترة زمنية إلى أخرى والدراسات والتجارب أكدت توافق إدارات المخاطر على المقاصد الرئيسية التالية:

- تشكيل رؤية موضوعية لمستقبل المؤسسة في هذا النشاط أو ذاك والمساعدة على ترشيد صناعة القرارات بتفويض حالات عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات من خلال إرساء أنظمة فعالة للإعلام والإخطار واليقظة.
- إضفاء قناعة بأن تجاهل المخاطر اليوم أشبه بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات الاحترازية التصويبية اليوم لتفادي الأضرار والفشل غدا.
- تحسين الموقف التنافسي بالتحكم في التكاليف وجعلها في مستويات معقولة ب: درء الأضرار ، وتعزيز ولاء الزبائن من خلال تدعيم ثقتهم في التعامل مع المؤسسة .
- الاتجاه أكثر فأكثر نحو تكييف اقتصاد المؤسسة على مقومات اقتصادية المعرفة المدمجة عمليا بنظم اليقظة والخبرة والذكاء الاقتصادية إزاء المخاطر.
- حماية العاملين والمتعاملين (الدائنين والمساهمين) مع المؤسسة بتكييف المحيط ، لا سيما الداخلي ليكون آمنا مطمئنا وملائما.
- تحقيق المسؤولية الاجتماعية أمام المجتمع برمته بأداء الرسالة السامية للوساطة المصرفية في سبيل الحوكمة المؤسساتية والشفافية.

[1] Anne Marie Percie du Sert ,**Risque et contrôle du risque** ,Edition Economica France , Paris, 1999.

المطلب الثالث: تغطية المخاطر المصرفية

من أجل تغطية خطر عدم التسديد فإن البنك يتحوط بالضمانات لأنه كلما طالت فترة استحقاق القرض كلما زادت إمكانية وقوع أحداث غير متوقعة (خاصة في فترة الاضطرابات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية) وبالتالي الضمانات المشروطة وهذه الأخيرة تسمح للبنكي بالاحتراس من صعوبة تقدير الاحتياط للطوارئ فهي تعد بمثابة منافذ نجدة يعدها البنكي على أمل عدم استعمالها أبدا.

كما تلعب الضمانات أيضا دورا بسيكولوجيا مهما يضغط على المدين، باعتبارها تمثل قيدا على هذا الأخير ويمكن حتى أن تعتبر كتهديد والذي يحمله على احترام التزاماته الخاصة بالتسديد.

وتجدر الإشارة هنا إلى كون الضمانات عبارة عن ملحق أو تابع وليست إجراء سابقا لمنح القرض فتبعا لتغيرات القيمة الأصلية للمشروع يقوم البنكي بإعلان قراره وليس بالنظر إلى الضمانات المقترحة.

1- مفهوم الضمانات المصرفية:

يتمثل مفهوم الضمانات لدى البنك في الحصول على مختلف الرسائل التي تبعث على مختلف الوسائل التي تبعث على الاطمئنان بحيث تنتهي العملية المصرفية بالسداد دون اللجوء إلى القضاء أو التنفيذ بالحجر أو غيره وهذا لتجنب الإجراءات الشكلية وما ينجر عنها من تكاليف يكون البنك في غنى عنها ، فضلا عن الوقت الذي تستغرقه للوصول إلى التسوية النهائية إن الضمانات الائتمانية تعد بمثابة ضمانات اتفاقية باعتبارها ناتجة عن اتفاق أطرافها على الالتزام بها ولهذا تضاف لها ضمانات قانونية والمقررة كإعطاء البنوك حق امتياز على الأموال المدين، ونظرا لتعدد المخاطر المرتبطة بنشاط البنك فإن ذلك يستدعي قيام البنك بتقدير وتقييم كل عملية تقييما دقيقا واتخاذ أساليب الاحتياط اللازمة ومن أهمها اختيار الضمانات المناسبة على أساس أن سلامة البنك مرتبطة بسلامة العملية أو المشروع الممول، فضلا عن كون خسارة البنك مزدوجة باعتبار أن معظم موارده تكون خارجية[1]، (ودائع عادة).

[1] عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي،" **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية** "، منشأة المعارف الإسكندرية بدون للسنة ، ص ص 877-878.

2- أنواع الضمانات المصرفية:

إن الضمانات التي يمكن أن ترافق عملية الإقراض تكون جد متنوعة ، ففيما يخص القروض طويلة ومتوسطة الأجل فإن ضمانات المنقولة في شكل الرهن العقاري أو الاستبدال (أي التوكيل)في حق الأولوية للبائع تمثل فائدة كبيرة، وتقديرها يلعب في معظم الأحيان دورا حاسما عند مواجهة القرض وفيما يخص القروض قصيرة الأجل فتوجد بعض أنواع من المساهمات والتي لا تحرر بدون ضمان الذي يمثل جزءا أساسيا للعملية ويبقى أن القرض قصير الأجل يستند إلى الثقة ولا يستدعي نظاميا إنشاء الضمان وعلى البنك أن لا يمنح القرض على بناءا على الضمانات ولكن على إمكانيات منافذ القرض بعبارة أخرى بناءا على التسديدات انطلاقا من التدفقات النقدية المستقبلية ومن أجل تحسيس أمن التزاماته فإن البنك يشترط على زبائنه ضمانات وذلك لتجنب الدائن نتائج عدم الملاءة الممكنة لمدينه وعموما يوجد نوعان من الضانات هما : الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية [1].

2-1- الضمانات الشخصية :

وتنشأ عند التزام شخص أو عدة أشخاص بتسديد الدائن في حالة عجز المدين الرئيسي وترتبط قيمة هذه الضمانات عموما بملاءة الأشخاص الذين يقومون بها وتظهر الضمانات الشخصية على الأشكال القانونية للكفالة والضمان الاحتياطي .

2-1-1- الكفالة (Cautionnement)

الكفالة هي عقد يكفل شخص بمقتضاه تنفيذ التزام معين بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه ومع هذا تبقى الكفالة عبارة عن عقد ملزم لجانب واحد هو الكفيل الذي يلتزم أمام الدائن بالالتزام المكفول ويظل المدين في هذا الالتزام بعيدا عن عقد الكفالة.

2-1-2- الضمان الاحتياطي (AVAL):

الضمان الاحتياطي هو التزام معطى على السند التجاري أو السفتجة أو هو عقد منفصل لشخص بيد الضامن، بهدف ضمان تنفيذ الالتزام المتعاقد من قبل أحد مديني السفتجة.

[1] Ammour Ben Hlima,« **Pratique des techniques Bancaires** »,op.cit.p57.

3-2- الضمانات الحقيقية :

تكمن الضمانات الحقيقية في تعلق أحد الملاك بضمان دين معين ويمكن أن يخص هذا الملك المدين نفسه أن يكون التزاما من طرف آخر وعموما توجد الأصناف التالية من الضمانات الحقيقية.

3-2-1- الضمانات الغير المنقولة :

وعادة ما تكون على شكل " رهن عقاري " وهو عبارة عن عملية تكمن في إعطاء الدائن الحق الحقيقي في العقارات المبنية التي خصصها المدين كضمان لالتزاماته.

وتوجد الأنواع التالية من الرهن العقاري :

- **الرهن العقاري القانوني** : ينشأ رهن قانوني على الأموال غير المنقولة العائدة للمدين ويجري لصالح البنوك والمؤسسات المالية ضمانا لتحصيل الديون المترتبة لها والالتزامات المتخذة اتجاهها.
- **الرهن العقاري القضائي** : ويضمن بعض الديون التي تكون موضوع قرارات متعلقة بالقضاء .
- **الرهن العقاري الإتفاقي**: وينشأ من طرف مدين لضمان دينه أمام الموثق.

3-2-2- الرهن الحيازي :

رهن الحيازة هو عبارة عن عقد يلتزم بموجبه شخص لضمان دينه أودين طرف آخر بالإيداع لدى الدائن أو لدى شخص ثالث مختار من قبل الأطراف منقولا والذي ينشأ من خلاله ولفائدة الدائن حق حقيقي بموجبه يمكنه الاحتفاظ بذلك المنقول حتى يسترجع دينه [1]، وهناك عدة أنواع من الرهن الحيازي من طرف المدين لفائدة البنك وذلك من قاعدته التجارية (زبائنه عنوانه التجاري ، علاماته التجارية ، شهادات الإيداع .....إلخ).

- **الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز**: وعلى البنك هنا التأكد من سلامة هذه المعدات قبل القيام بالإجراءات القانونية الضرورية .
- **الرهن الحيازي للقيم المنقولة** : ويرتكز على الرهن الحيازي للأوراق المالية ، فإما أن تكون هذه الأخيرة مسلمة للدائن أوبين يدي طرف آخر متفق عليه بين الأطراف.

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 167.

خاتمة:

ومما سبق عرضه، تتجلى لنا أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد، باعتبارها من أنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، ومدى أهمية المخاطر التي تتعرض لها خلال قيامها بهذا الدور، وضرورة حرصها على اخذ الضمانات الكافية لتغطية هذه المخاطر، وهذا ما يتطلب مراقبة فعالة من قبل البنك المركزي، والذي يعمل على تحقيقها بمختلف الوسائل والآليات التي من شانها التقليص من المخاطر.

الفصل الثاني:

الرقابة المصرفية وتقييم أداء البنوك

مقدمة:

تمثل الرقابة المصرفية جزءا من أهداف حسن إدارة تسير الجهاز المصرفي، وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم إلا انه يوجد اتفاق على أهداف محددة رئيسيي للرقابة المصرفية وهي الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي.

وتزامنا مع تطور وتفاقم المخاطر المصرفية بدا التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد أمنة واليات مشتركة لتقليل من المخاطر والتعرف عليها والتأكد على أهمية الإشراف والرقابة المصرفية من اجل ضمان وسلامة القطاع المالي والمصرفي المحلي والدولي.

ومن اجل تفادي الأزمات والمشاكل التي أخذت تؤثر على النظم المصرفية والمالية تدعو نظم الرقابة المصرفية هذه إلى اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية لعمل المصرفي في تقليل من المخاطر وتجنب الأزمات التي تعتمد كمؤشر للأداء البنكي وضبط السياسات المصرفية.

وعلى هذا الأساس نتطرق في هذا الفصل إلى الرقابة المصرفية وتقييم أداء البنوك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار العام للرقابة المصرفية**
- **المبحث الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية**
- **المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك**

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة المصرفية

تمثل الرقابة بصفتها إحدى وظائف الإدارة محور الارتكاز الذي تستنج إليها البنوك لاستمرارها في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية والتأكد من الأداء العملي يتم وفق الأهداف المخططة والمعايير الموضوعية وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره حيث تسعى نظم الرقابة المصرفية إلى إيجاد نظام مالي ومصرفي قوي وكفؤ يحقق أهداف السلطات التنفيذية من خلال تحديد نقاط الضعف في أداء المؤسسات المصرفية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية، أهميتها، أهدافها

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لتطورات الجذرية في أنشطة القائمة في البنوك وقطاعات المالية بالإضافة إلى أنشطة جديدة التي يستحدثها لمواجهة وتجنب المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، لهذا كان من الضروري تحديد مفهوم الرقابة بشكل عام ناولا ثم تحديد مفهوم الرقابة المصرفية.

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية

قبل أن نتطرق إلى تعريف الرقابة المصرفية تعرف الرقابة بصفة خاصة

أولا: تعريف الرقابة

الرقابة هي وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بعرض التقويم والتصحيح[1].

فايول يعرفها بأنها تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المسطرة والتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها[2].

يعرفها أيضا " هيكس وجوليت" أنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وإذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحيات.

ثانيا: تعريف الرقابة المصرفية

من خلال تعريف الرقابة يمكننا تعريف الرقابة المصرفية على أنها " هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها او تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة

[1] ويلم محمد، **إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 1992، ص .239

[2] محمد احمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون ، الأردن، الجامعة الأردنية، ط1، 2010، ص 41.

المراكز المالية للمصارف توصلا الى تكوين جهاز مصرفي سليم، يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها"[1].

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في[2]:

- الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها.
- العمل علة توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.
- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها.
- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النفوذ في التأثير القوة الشرائية للعملة الوطنية.

الفرع الثالث: أهداف الرقابة المصرفية

في ميدان النشاط المصرفي يمكننا استنتاج بعض أهداف هذه الرقابة فيما يلي[3]:

- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:**

يتضمن ذلك تجنب مخاطر الإفلاس للبنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل كما يتضمن ذلك أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بادراه الأصل والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

[1] أنطوان الناشف وخليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1998، ص 121.

[2] ايهاب غازي زيدان، **مدى تطبيق معايير بازل على قطاع المصرف الخاصة**، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2009، ص 24.

[3] محمد احمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره ، ص 42-43

- **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:**

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة للبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق العمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

- **حماية المودعين:**

ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه لمودعين خاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية

تهدف الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية.

1. الرقابة الداخلية: le control interne

تسمى أيضا بالرقابة الذاتية وهي وظيفة مستقلة بطبيعتها تؤسس داخل المصرف لفحص وتقييم أنشطة كخدمة للمصرف ذاته، كما تعتبر من أهم أنواع الرقابة المصرفية ومن أهم التعاريف التي وردت عليها نجد التعريف اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها" العملية التي يتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف الإدارة وبهدف التمكن من تسير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة واحترام السياسات والبرامج المسطرة وحماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلمات المسجلة[1].

وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجمع الإجراءات والمقاييس المتعبة للتأكد من صحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة[2].

ومن هذا التعريف نستنتج الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية وهي[3]:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات و القرارات الإدارية
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية
- حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء

ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تقييم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية[4]:

---

[1] renard j, **théorie et pratique de l'audit interne**, paris.2002.p 118.

[2] خالف أمين عبد الله،" **العمليات المصرفيّة** "، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط5، الأردن، 2004، ص 338.

[3] khalessi réda, **l'audit interne** (**audit opérationnel**), édition Houma, 3 éme édition, Algérie 2010, P 71.

[4] خالف أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص 163-164.

أولا: الرقابة الإدارية

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام السياسات والقرارات الإدارية،وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل دراسات الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة[1].

ثانيا: الرقابة المحاسبية :

تعبر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات التعاقدية إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية المثبت بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

2. الرقابة الخارجية: le control externe

تسمى ايضا بالتدقيق الخارجي وهي وظيفة مستقلة بطبيعتها عن المؤسسة المصرفية تنشا لفحص وتدقيق الحسابات والنتائج المحققة وكذا تقييم وتشخيص الوضعية المالية لمصرف، ويتولى هذه المهمة أشخاص أكفاء يعرفون بالمدققين الخارجين تتبع أهمية عمل هؤلاء المدققين من حاجة المساهمين في المؤسسات المصرفية والمالية لمعرفة سلامة ودقة الأوضاع المالية والإدارية في المؤسسات التي يساهمون فيها، ذلك أن المساهمين بمسؤولية التدقيق والتأكد من سلامة تلك الأوضاع.

وانطلاقا من هذا المفهوم لأهمية الدور الذي تقوم به المصارف في الاقتصاد فقد نصت القوانين المتعلقة بها ضرورة وجو رقابة خارجية والتي يمكن أن تمارس من قبل عدة جهات و هو إما [2]:

- رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابع للبنك المركزي والمكلف بالسهر على مراقبة مدى احترام البنوك للقوانين والتنظيمات البنكية، واتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة في حالة التجاوزات.
- رقابة ممارسة من قبل السلطات النقدية للبلاد، والتي خول لها القانون هذا الحق الرقابي
- الرقابة الممارسة من طرف مدققوا أو محافظو حسابات قانونيين خارجين بحكم القانون، وهم غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك، حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين او بقرار من الإدارة العليا للبنك.

[1] خليل الرفاعي، **تقييم صناعة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية**، مدخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول" الأداء المتميز للمنظمات والحكومات:جامعة ورقلة، الجزائر، ص 6.

[2] توصيات لجنة العربية المصرفية، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية**، صندوق النقد العربي، 2003، ص 123.

وتجدر الإشارة إلى انه يجب أن تتوفر في المدقق الخارجي الذي يتم اختياره من قبل المصرف المؤهلات والخبرات اللازمة للتدقيق على أعماله وحساباته، شريطة إلا يكون مدنيا، وان لا يكون له منفعة فيه، وان لا يكون مديرا أو مستخدما لدى البنك[1].

ومن أهم مسؤوليات المدققين الخارجين ما يلي:

- يتعين على المدققين الخارجين أن يعتمدوا في أعمالهم على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهمة المراجعة أو التدقيق وان يتقيدوا في عملهم معايير وأدلة المراجعة الدولية
- يجب عليهم التقيد بالسرية التامة وعدم إفشاء المعلومات التي يحصلوا عليها بحكم عملهم، ولو بعد انتهاء مهمتهم في المصرف المعني.
- تقديم تقرير للجمعية العمومية لمصرف يبين فيه ان مراجعتهم لاعتمال وحسابات المصرف تمت وفقا لمعايير المراجعة الدولية، وعن مدى تعبير البيانات المالية بصورة عادة وسليمة عن المركز المالي للبنك وعن تاريخ أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية.
- عليهم أن يبينوا في تقاريرهم أي مخالفات لأحكام التشريعات والقرارات الصادرة من السلطة النقدية.
- تزويد مجلس إدارة المصرف بتقرير مفصل بشان أي مواطن ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي أمور أخرى تشد انتباههم خلال عملية التدقيق.
- عليهم ان يتحققوا من صحة وسلامة البيانات التي أعطت لهم خلال عملية التدقيق[2].

وبما أن رقابة المدققين الخارجين للمصرف تكون لفترة زمنية محدودة ومؤقتة عكس رقابة المدققين الداخلين التي تكون لفترة زمنية منتظمة ومستمرة، الأمر الذي يسمح لهم باستيفاء كل إجراءات وخطوات الرقابة الضرورية مما يجعلهم يعتمدون على أسلوب العينة والاختيار للوصول إلى درجة من القناعة حول سلامة البيانات المالية، ضف إلى ذلك بالرغم من نواحي الاختلاف بين الرقابة الداخلية والخارجية ان كلا منهما تكمل الآخرين فليس من الشك في أن وجود نظم سليم للتدقيق الداخلي يزيد من اعتما المدقق الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية واستعمال أسلوب العينة، وكذا اعتمد إيضاحات وكشوفات ودقة أعمال فيتم التدقيق الداخلي لفحص عمليات الفروع التي لا يتمكن من زيارتها في حين انه يمكن للمدقق الداخلي إلى جانب قيامه بفحص نشاط المصرف ان يقوم بتقديم عمل المدقق الخارجي لتحليله وإعطاء ملاحظاته ولكن بالرغم من هذا التكامل والتعاون

[1] كراجة عبد الحليم، **محاسبة البنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002،ص 102.

[2] خالف أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص 132.

الوثيق إلا أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي لن يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي محايد ومستقل.

3. رقابة البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك والجهة الرئيسية الوحيدة المؤولة عن ضمان وسلامة استمرارية النظام المصرفي، إذ يخول له مهمة الرقابة والإشراف على البنوك فهو الذي يمنح التراخيص لها وهو الملجأ الأخير للافتراض بالنسبة لها، كما يمارس وظيفته الرقابية من خلال أجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة وتهدف رقابة البنك المركزي إلى التأكد من تطبيق البنوك لكافة الإجراءات والتعليمات الصادرة من مجلسه وكذا من سلامة مراكزها المالية والائتمانية.

وعلاوة على ذلك فان رقابة البنك المركزي على البنوك تتم من خلال نوعين من الرقابة [1].

أ. الرقابة بالاطلاع على الوثائق:

تعتبرها من أهم أنواع الرقابة التي يمارسها البنك المركزي والتي تتم عن طريق فحص وتحليلي التقارير والبيانات التي ترفعها البنوك بانتظام للبنك المركزي.

وذلك للوقوف على حقيقة المراكز المالية للبنوك ودرجة كفاءة أدائها كما يراقب التقارير السنوية إلي يضعها مرقبوا الحسابات لدى البنوك للتأكد من مدى تنفيذ قراراته ومدى خلو نشاط البنوك من أية مخالفات.

ب. **الرقابة الميدانية :**

وتكون هذه الرقابة في عين المكان عن طريق إيفاد مندوبية للتفتيش على لبنوك بهدف التأكد من صحة البيانات المصرح بها ببنك المركزي والتحقق من حسن التسيير والاحترام للقواعد المعنية، ويعتم مفتشوا البنك للقيام بالتسهيلات الائتمانية وتسجيل الملاحظات ثم رفعها في نهاية زيارتهم في تقارير إلى الإدارة العليا للبنك مع توصياتهم.

وفي حالة إسناد مهمة الرقابة الميدانية إلى مراقبي حسابات خارجيين، فيتعين توافر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لهؤلاء المراقبين بالإضافة إلى حق السلطة الرقابية في الاعتراض على تعيين أي منهم[2].

وعلى السلطة الرقابية أن تحدد من المتطلبات الرقابية ما ينبغي تطبيقه على أساس:

- البنك فقط
- المجموعة فقط
- البنك والمجموعة كل على حد.

[1] عبد الكريم طيار، **الرقابة المصرفية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية الجزائر، 1999، ص 95.

[2] محمد احمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة

تشمل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل في سبتمبر 1997 على 25 مبدأ،وتندرج هذه المبادئ في 7 نقاط رئيسية وهي كما يلي[1]:

أولا: المتطلبات وللشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة

يجب ان يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهدافا واضحة، ومحددة لكل هيئة تشارك في الرقابة على البنوك، وينبغي أن تملك كل من هذه الهيئات الاستقلالية العمل والموارد الكافية، كما انه من الضروري وجود إطار قانوني مناسب يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسس المصرفية ورقابتها المستمرة وإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية ذات العلاقة بالسلامة والحماية المالية اي حماية سرية تلك البيانات[2].

ثانيا: الترخيص وهيكلة البنوك" المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس".

يجب تحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخصة ولخاضعة للرقابة المصرفية بكل وضوح وضبط استعمال كلمة " مصرف" إلى أقصى حدد ممكن على أن تنص القوانين المصرفية بوضوح على عدم السماح لأي مؤسسة لا تحمل صفة مصرف أو بنك من تلقي الودائع من الجمهور.

ينبغي أن يكون للسلطة الترخيص الحق في وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تلبي المعايير الموضوعية، وينبغي أن تشتمل عملية الترخيص، كحد ادني، تقييم هيكلة ملكية المؤسسات المصرفية وأعضاء مجالس إدارتها وكبا موظفي الإدارة من حيث كفاءتهم ومهاراتهم وكذلك تقييم خططها التشغيلية والضوابط الداخلية، ووضعها المالي المتوقع، بما في ذلك قاعدتها الرأسمالية.

يجب أن يكون للسلطة الرقابية الحق في دراسة الطلبات والموافقة على ذلك أو الرفض وينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية صلاحية وضع المعايير المناسبة لمراجعة عمليات التملك الكبير والاستثمارات التي يقوم بها البنك، والتأكد من أن المؤسسات والمنشاة المتسببة للبنك لا تعرضه إلى إطار غير مشروعة أو تعميق الرقابة الفعالة.

---

[1] بان توفيق نجم، **العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل**، دراسة استطلاعية في المصارف العراقي" مجلة الاقتصاد خليجي، مركز دراسات النصرة والخليج العربي، العدد 23، 2012.

[2] **Des 25 principe fondamentaux d''un control bancaire**, efficase comité de bale, sur le cite http//banque –France-fr.

ثالثا: المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة " المبدأ الخامس" حتى المبدأ الخامس عشر

يتعين على السلطة الرقابية وضع حد ادني لمتطلبات رأس المال بما يعكس الإخطار التي يتعرض لها البنك، وان تحدد مكونات رأس المال البنك اخذ بالاعتبار قدرة البنك على احتواء الخسائر.

كجزء أساسي من نظام المراقبة يجب القيام بالتقييم المستقل لسياسات وممارسات وإجراءات البنك المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وتقييم الإجراءات التي يتبعها البنك لإدارة مخاطر الائتمان والمحافظ الاستثمارية.

يتعين السلطة الرقابية أن تتأكد من أن البنوك تضع سياسات وإجراءات، وقاعدة ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية المخصصات واحتياطات خسائر القروض، وان هذه البنوك تتقيد بهذه السياسات والقواعد والإجراءات[1].

يجب ان تقتنع السلطة الرقابية بان لدى البنوك أنظمة معلومات تمكن الإدارة من تحديد التركزات في المحافظ الائتمانية، ويتعين على هذه السلطة وضع حدود معقولة للحد من تعرض البنوك لخطر ائتماني المفترضين من فردين أو مجموعة من المفترضين.

يتعين على السلطة الرقابية ومن اجل منع إساءة استعمال القرض المرتبط بمصاريف صغيرة أو متخصصة، ان تشترط على البنوك إقراض الشركات المترابطة والأفراد على أساس حر و نزيه.

يجب ان تقتنع السلطة الرقابية بان لدى البنوك سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة وضبط المخاطر المحلية، ومخاطر تحويل الأموال في عمليات الإقراض الخارجية، ونشاطات الاستثمار والسيطرة عليها، والاحتفاظ باحتياطي كاف ضد هذه المخاطر.

ينبغي أن تتأكد السلطة الرقابية من أن لدى البنوك أنظمة تقيس وترصد مخاطر السوق بدقة وتضبطها بشكل مناسب.

على السلطات الرقابية إن تتأكد من أن لدى البنوك إجراءات عمل شاملة وفعالة لإدارة المخاطر، وتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة.

على السلطات الرقابية أن تتأكد من أن البنوك تضع ضوابط رقابة داخلية فاعلة تتناسب مع طبيعة وحجم نشاطاتها المالية،على أن تشمل هذه الضوابط، ترتيبات واضحة لتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، والفصل بين

[1] بان توفيق نجم ، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

الوظائف التي ينتج عنها التزامات على البنك وصرف الأموال، وأساليب تسجيل الموجودات والمطلوبات السنوية بين هذه العمليات وحماية موجودات البنك.

على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن البنوك لديها سياسات وأساليب وإجراءات فاعلة تعزز المعاير الأخلاقية للقطاع المالي، وتحول دون استخدام البنط من قبل العناصر المجرمة عن قصد أو عن غير قصد[1].

رابعا: تحديد الأساليب المستمرة للرقابة " المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرون"

- يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من بعض أشكال الرقابة في الموقع (الفحص الداخلي) والرقابة خرج الموقع (الفحص الخارجي أو الميداني.
- يجب أن يكون هناك اتصال منظم بين المراقبين المصرفيين وإدارة المصرف في إطار فهمهم لعمليات تلك المؤسسة المصرفية.
- يجب أن يتوفر لدى المراقبين المصرفيين الوسائل الأزمة لتجميع ومراجعة تحليل التقارير والنتائج الواردة من البنك .
- ان اخذ أهم عناصر الرقابة المصرفية هو أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال المصرفية.

خامسا: المتطلبات الأساسية

لتوفير المعلومات الخاص بالرقابة " المبدأ الواحد والعشرون" يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من آن كل بنك يحتفظ بسجلات صحيحة تمكنها من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للبنك، نشاطه، وان تتأكد من أن البنك يقوم بنشر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركز المالي.

سادسا: الصلاحيات المعطاة للسلطة الرقابية" المبدأ الثاني والعشرين"

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية زان يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل البنوك في تلبية الشروط النظامية " كالنسبة الدنيا لكفاية رأس المال" وعند حدوث مخالفات نظامية أو عندما تكون ودائع المودعين في وضع خطر.

[1] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص 195.

سابعا: الرقابة خارج الحدود: المبدأ الثالث والعشرون حتى الخامس والعشرون

يتعين على السلطة الرقابية ممارسة الرقابة الموحدة والشاملة على المؤسسات المصرفية فيما يتعلق بجميع جوانب النشاط الذي يقوم به هذه المؤسسات على نطاق عالمي وتحديدا في الفروع الأجنبية لهذه المؤسسات وشركائها والشركات التابعة لها.

من العناصر الرئيسة للرقابة الموحدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنية وتبادل المعلومات معها، خاصة السلطات الرقابية في البلد المضيف.

يتعين على السلطة الرقابية أن تطلب من البنوك الأجنبية العاملة ضمن نطاق إشرافها بان تمارس في عملياتها المحلية المقاييس العالية ذاتها المطلوب ممارستها من المؤسسات المحلية، وان يتوفر لهذه السلطة صلاحية التبادل المعلومات التي يحتاج إليها السلطة الرقابية في البلد المضيف لهذه البنوك وذلك لغرض القيام بالرقابة الموحدة[1].

[1] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص 198.

المبحث الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية

في ظل التصاعد الخطير للمخاطر التي تتعرض لها البنوك بدا البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد قواعد وأسس مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من اجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل منها ومواجهتها، وهو ما تجسد في معاير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المطلب الأول: نشأة لجنة بازل تعريفها وأهدافها

نشأة لجنة بازل أول عهدها لمواجهة ظروف مصرفية خاصة بين المصاريف دولية النشاط(Internationally active Banks) تلك الظروف سارعت إلى حد بعيد في توجيه المبادئ الرقابية المصرفية بين كثير من الأنظمة المصرفية لدول العالم هذه المبادئ التي كان توفرها ضروريا لدرجة كبيرة لتنظيم العمل المصرفي الدولي ومن ثم المحلي، وحماية المصارف بعدما أصبحت تزاول نشاطها المصرفي في بيئة دولية متنافسة بذلك مع مصارف دول أخرى، لكل طبيعتها في مجال الرقابي لأنظمتها المصرفية عليها، فجاءت لجنة بازل من اجل تجسيد ذلك في الواقع العملي[1].

ارتبط ظهور لجنة بازل ببداية الاهتمام المتزايد بمعيار كفاية رأس مال المصارف وليس بظهور العيار نفسه، وإلا فلقد بدا الاهتمام به من قبل منتصف القرن التاسع عشر فعملت هذه اللجنة على الاهتمام به ورعايته بالعمل على تحديد معاييره، التي عمل خبراء المجال المصرفي الأعضاء في الاتفاقية عبر مراحل مختلفة على تعديلها وكرست تلك اللجنة جهودها لدراسة تلك وكانت قد لاحظت بداية ثمانينيات القرن العشرين، أن رأس المال في مصارف دولة النشاط الكبرى قد تضاءلت نسبة كبيرة في الوقت الذي تزايدت فيه حدة المخاطر المصرفية الدولية، ما دفع بها إلى السعي لإيقاف تأكل مستويات رؤوس الأموال تلك المصارف وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، ويشار إلى لجنة بازل نبت نظامها بناء على النظامين المصرفيين للولاية المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فهما الأساس في ذلك، وكذا في حساب نسبة كفاية رأس المال المرتبط بالأوزان الترجيحية المختلفة لمخاطر الأصول الذي انطلقت منه إذ أن سلطاتهما الإشرافية من توصلنا من خلال التجارب العلمية إلى ذلك[2].

---

[1] هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2005، ص 25

[2] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 123-126.

حيث انه وفي ظل ذلك بدا البحث عن السبل الكفيلة بتمكين المصارف من مواجهة تلك الثغرات التي أضعفتها وحالت دون قياما بدورها في ممارسة وظائفها على أتم وجه واختيار أفضل تلك السبل لتدعيم الاستقرار المصرفي والمالي، بداية من استقرار المصارف في عملها، والذي يعتبر امتلاكها لرأس المال كافي لمواجهة المخاطر، أول الشروط الواجب توافرها ، ما جعل المصارف المركزية في الدول العالم المختلفة، تسعى للتنسيق فيما بينها لأجل إيجاد فكر مشترك، من شانه الحد من اثأر تلك المخاطر على المصارف وبالأخص مخاطر الائتمان.

وهو ما تجسد واقعيا من خلال قيام السلطات الإشرافية بمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى (Groupe of ten) G-10 وهي سويسرا كند فرنسا ألمانيا ايطاليا اليابان السويد المملكة المتحدة الو م ا دول البينولوكس(بلجيكا هولندا ولوكسمبورج) إلى تشكيل لجنة من الخبراء سلطاتها النقدية ومحافظي مصارفها المركزية بمدينة بازل بال السويسرية نهاية سنة 1974 أين كانت اللجنة تعقد اجتماعا برئاسة كوك cook مدير مصرف انجلترا المركزي آنذاك والذي أصبح رئيسا لها فيما بعد و بينت توصياتها على مقترحاته التي تقدم بها سميث " لجنة بازل للإشراف المصرفي (bcbs) وأطلق عليها اسم تلك المدينة ، وعرفت توصياتها في مقر المصرف بمدينة بازل وعملت هذه اللجنة لعدة سنوات قبل نشر تقريريها النهائي في جويلية 1988، بعد عقدها العديد من الاجتماعات والمناورات من خلال فرق عمل متخصصة حيث تم قبل ذلك وبالضبط في 7 ديسمبر 1987 عقد اجتماع للنظر في التقرير الأول، الذي رفعته اللجنة لمحافظي المصارف المركزية لمجموعة دول العشر[1] والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية ، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك بالنسبة لمصارف دولية النشاط IAB حيث تعين عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة وبعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية RISK WEIGHTED CAPITAL.ASSETS RATIO كحد ادني كما طلب منها آنذاك توفيق أوضاعها مع هذه النسبة قبل نهاية سنة 1992 ، وقد تركت اللجنة للسلطات الوطنية حرية انتهاج ترتيبات إضافية تؤدي إلى تثبيت مستويات اعلي مما ذهبت إليه [2]، وتم نشر وتوزيع التقرير على المصارف والاتحادات المصرفية بغرض الاستشارة وإمهالها في ذلك مدة 6 أشهر لمعرفة أرائها بشان توصيات الجنة، ثم أنجزت اللجنة تقريريها النهائي بعد دراسة ما ورد في من توصيات، وقدمته في جوان 1988 حيث اقر من قبل المجلس محافظي باسم وفاق أو مقررات بازل وطبقته ما يزيد على مئة دولة.

[1] مجلة الدراسات مالية ومصرفية، المجلد الرابع، العدد الأول، 1996، ص .18

[2] ميزفت علي كامل ، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2** ، رسالة ماجستير، ص 28

الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل

تعرف لجنة بازل بأنها" لجنة الإشراف والرقابة المصرفية " تكونت أول الأمر من مجموعة الدول الصناعية العشرة (G10.) لتضم فيها بعد عددا من الدول الأخرى، تهدف إلى وضع معيار موحد لكفاية رأس المال بين كافة المصارف بدرجة أولى وتوحيد أيضا المبادئ الرقابية بين مختلف الأنظمة المصرفية والمصارف للدول الأعضاء، معتمدة في ذلك على المبادئ والمعايير المصفية الموضوعة من قبلها تحت إشراف المصرف السنويات الدولي ونصت اهتمام لجنة بأول على جوانب التالية:

- فتح مجال الحوار بين المصارف المركزية للتعامل مع مختلف مشاكل الرقابة المصرفية.
- التنسيق بيت مختلف السلطات الرقابية ومشاركتها في مسؤولية الرقابة والتنظيم تعاملها مع المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية.بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية
- المساندة والتحفيز لأجل قيام نظام رقابي معياري، يحقق الأمان والمودعين والمستثمرين، والجهاز المصرفي ككل، ويعمل على توفير الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل

تهدف لجنة بازل إلى[1]:

- دعم وسلامة لموقف المالي للمصارف العالمية
- إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين المصارف الدولية وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة واتي غالبا ما تنشا من اختلافات في القوانين المصرفية المعلقة برأس المال من دولة لأخرى.
- بنية أساسية ومتطورة وتشمل:
  - تحن الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني
  - تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية، وبما قد يستدعي هذا وجود معايير محاسبية موحدة
  - آليات تسمح بالتدخل الحكومي لحماية النظام العام المصرفي عندما يتعرض للعقبات بأشكالها.
  - تطوير الأدوات الرقابية وخاصة في ظل استخدام الكثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في المصارف وخاصة بعد دخول المؤسسات غير المصرفية إلى الأعمال المصرفية.

[1] طارق جهاد عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 1999، ص 126.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 1 واهم تعديلاتها

أقرت لجنة بازل عام 1988 وبعد اجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة اتفاقا لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك، والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال ملزما لكفاية البنوك العاملة في النشاط المصرفي للدلالة على المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور وتعميق ملاءة البنك وقد أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل الأولى التي أصبحت بمقتضاها يتعين على كافة البنوك العاملة لالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى.

الفرع الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

قد احتوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب المهمة، تتمثل في الأتي:

أولا: التركيز على مخاطر الائتمان

إذ ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بعدها الأساس في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى[1].

ثانيا: تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

إذ تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها.

[1] صادق راشد الشهري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان الأردن 2013، ص 80.

ثالثا: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين على النحو الأتي:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية وتضم مجموعتين فرعيتين وهما[1]:

1. الدول الأعضاء في لجنة بازل: " مجموعة العشرة" g 10
2. الدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع الصندوق النقد الدولي، وهي استراليا. النمسا الدنمارك فنلندا ايسلندا ايرلندا نيوزيلندا النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا.

وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd ودول ذات ترتيبا خاصا مع صندوق النقد الدولي.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالمية وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا

رابعا: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات:

فالوزن التراجيدي يختلف باختلاف الموجودات بأوزان المخاطرة تتراوح بين صفر 0 % و100 % وان إعطاء وزن مخاطرة لموجود ما لا يعني انه أصل مشكوك في تحصيليه بدرجة المخاطرة نفسها بعد تكوين المخصصات اللازمة.

[1] احمد سليمان، **المصارف الإسلامية مقرارات لجنة بازل، تحديات العولمة**، إستراتيجية مواجهتها عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 117

والجدول التالي يمثل المخاطر المرجحة للأصول:

الجدول رقم 2-1: أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات داخل الميزانية العمومية

درجة المخاطرة	الترتيب	الأصول
صفر %	ا ب ج د	-النقدية -المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية. -المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OCED وبنوكها المركزية -المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو الأوراق المالية للحكومات المركزية في الدول OCED أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية OCED
%10	ا	المطلوبات من مؤسسات القطاع لعام المحلية باستثناء الحكومات المركزية والروض المضمونة
% 20	أ ب ج د	- المطلوبات من بنوك التنمية عابرة القوميات ، البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الأسيوي وبنك الاستثمار الأوروبي كذلك المطلويات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. - المطلوبات من البنوك المسجلة في OCED والقروض المضمونة من قبل البنوك المحلية في OCED - المطلوبات من البنوك المسجلة في دول خارج دول OCED والتي تبقي من اجلها اقل من سنة - المطلوبات من المؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OCED باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من تلك المؤسسات
%50	أ	القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة أو التي مشتغل من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.
100	أ	- المطلوبات من القطاع الخاص. - المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCED باستحقاقات .تزيد على السنة الواحدة. - المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OCED ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة لها. - المباني والآلات والمعدات وغيرها من الموجدات الثانية العقارات والاستثمارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركت أخرى غير الموحدة ميزانياتها أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى مل لم تكن مطروحة من رأس المال

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر.

خامسا: وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية

حيث يلاحظ انه بعد تحويل الأصول تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليه سابقا، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال البنك إلى الغير، أي انه أول مخاطر ومن الائتمان المباشر قد تم تسويه هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل وفي هذا الإطار يتم ما يلي:

1. تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر الترجيحي للمدين، فعلى سبيل المثال : 20 % لتحويل * 20 % وزن ترجيحي = 4 % قيمة الالتزام العرض، والقيمة الناتجة تدرج مقام معيار كفاية رأس المال[1]، والجدول التالي يبين معامل تحويل الائتمان للفقرات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية:

الجدول رقم 2-2: أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات خارج الميزانية

الرتيب	الأدوات	معدل تحويل الائتمان
1	البدائل بالائتمان المباشر مثل الضمانات العامة وتدخل في ذلك الاعتماد لضمان القروض والأوراق المالية	% 100
2	الفقرات المرتبطة بمعاملات معينة مثل سندات الأداء	% 50
3	الائتمان قصير الأجل ذات التصفية الذاتية مثل الاعتماد المستند به المضمنة بشحن البضاعة	% 20
4	اتفاقية البيع وإعادة الشراء التي يتحمل البنك فيها المخاطرة	100
5	المشتريات المستقبلية للموجودات والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئيا إلى يتمثل التزاماته سحب معين	100
6	تسهيلات إصدار الأوراق المالية	50
7	الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التي تزيد عن السنة الواحدة	0
8	الالتزامات التابعة ذات الاستحقاقات حتى سنة	5

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، لعولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 85.

سادسا: وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي

الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي يتكون من المعادلة التالية[1]:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية= رأس الحال الأساسي+ رأس المال المساند

ومعنى ذلك أن رأس المال طبقا لاتفاقية بازل يتكون من مجموعتين:

المجموعة الأولى: تسمى رأس المال المساند ويتكون من رأس المال المدفوع+ الاحتياطات + الإرباح المنجزة

المجموعة الثانية: تسمى راس المال المساند ويتكون رأس المال المساند=الاحتياطات غير المعلنة+ احتياطات إعادة تقيم الأصول+ المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى

1. **مكونات رأس المال المساند:** وفيما يلي إيضاح لمكونات رأس المال المساند

أ.الاحتياطات غير المعلنة:

وهي الاحتياطات التي تعبر من خلال حساب الإرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف، وذلك يشترط ان تكون مقبولة من السلطات الرقابية، وهذه الاحتياطات تختلف عما يسمى بالاحتياطات السرية التي لا تظهر لها قيم بالميزانية والتي تنشا نتيجة تقييم الاصول بأقل من قيمتها الجارية[2].

ب. احتياطات إعادة تقييم الأصول:

تنشا هذه الاحتياطات من تقييم المباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمها التجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتشترط الاتفاقية ان يكون ذلك التقييم معقولا وان يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55 لتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها بالبيع للضريبة

ت. المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة:

لا توجد هذه المخصصات هبوط محدد في قيمة أصول بذاتها ومثال ذلك مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة، إذ تعتبر مثل هذه المخصصات بمثابة احتياطات على أن يكون الحد الأقصى لهذا النوع من

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 84

[2] سمير الخطيب، قياس، **إدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي تطبيقي عملي)**، منشاة المعارف للنشر، 2005، ص 32-34

المخصصات الذي يدرج ضمن القاعدة الرأسمالية 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان المخاطر

ث. القروض المساندة:

وهي قروض تطرح في صورة سندات ذات اجل محدد ومن خصائصها أن ترتب بسدادها في حالة إفلاس البنك يرد بعد سداد المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به، وتتمتع هذه السندات بسعر فائدة مميز والقروض المساندة التي أتاحت اتفاقية باز باعتبارها ضمن عناصر رأس المال المساند هي القروض التي يزيد عن خمس سنوات، على أن يخصم 20 من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من اجلها.

ج. أدوات رأسمالية أخرى:

وتجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين و القروض من هؤلاء المساهمين، حيث تسهم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حالة حدوثها كما أنها غير قابلة للاستهلاك.

2. **الاستبعاد من رأس المال الأساسي:** تستهدف من رأس المال الأساسي ما يلي[1]:

أ. **الشهرة:** إذ تضمنت الأصول للشهرة

ب. الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة

الأصل أن يتم حساب معدل كفاية رأس المال على أساس ميزاني المجموعة، إذ لم يتم ذلك فيوجد احد بدلين، الأول يتضمن استبعاد قيمة مساهمة البنك الأم في رؤوس أموال الوحدات التابعة من مجموعة رؤوس أموال المجموعة أما البديل الثاني فهو حر الاستبعاد حيث لم تلزم اتفاقية بازل بإجراء ذلك الاستبعاد وإنما تركت للسلطة الرقابية المحلية حرية تطبيق سياسة من شانها إجراء ذلك الاستبعاد بالكامل أو بقيمة المساهمات التي تزيد عن حد معين.

ت. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك

في هذه الحالة يتم الاستبعاد منعا من ازدواج حساب رأس المال من قبل بنكين

3. **القيود المفروضة على عناصر رأس المال المساند:**

هناك عدد من القيود التي تفرض على رأس المال المساند تتمثل فيما يلي:

- ألا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن 100 % من عناصر رأس المال الأساسي

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

- إخضاع احتياطات إعادة التقييم لخضم بقيمة 55 % من قيمتها الاحتياط والتحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأموال في السوق، واحتمالات خضوع هذه القروض الضريبية عند تحقق بيعها .
- أن يكون الحج الأقصى للمخصصات المكنة لمواجهة أي مخاطر غير محدد هو 1.25 % من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة للقروض المساندة 50 % من راس المال الأساسي.

وعلى ضوء هذه المعطيات تتحدد نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال(الشريحة1+الشريحة2)}}{\text{مجموع التعهدات الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} > 8\ \%$$

الفرع الثاني: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل الأولى

بعد وضع هذه النسبة رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في يناير 1996، وفي صورتها النهائية بعد ان طرحتها لنقاش في افريل 1995، وتعتبر هذه الاتفاقية تعديليه لاتفاقية 1988، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها، أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1988.

تتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة التحركات في أسعار السوق، وأهمها أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكية وأسعار السلع.

ومن خلال هذا التعديل يمكن أن نختر بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على حدة، والتي يضعها لمواجهة مخاطره السوقية، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءمة الإجمالية 8 % كما ورف في اتفاق بازل 1، إلا أنها عدلت عن مكونات النسبة كما يلي[1]:

[1] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 2006، ص ص،154-155

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات+ الإرباح المحتجزة)+ الشريحة الثانية (رأس المال المساند)+ الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين) وهذه الأخيرة رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن يتوفر فيه الشروط الآتية[1]:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وان لا يتجاوز 25 % كحد أقصى من رأس المال البنك من الطبقة الأولى المخصصة لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط.

أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال > الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 (وذلك على أساس ان 100 مقسومة على 8 وهي الحج الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5 (ثم إضافة الناتج إلى مجموعة الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

وبما ان المخاطر السوقية قد تختلف من بنك لأخر فقد تضمن مقترحات اللجنة طرقا احصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطر إضافة إلى مقياس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي[2]:

$$\text{معدل كفاية} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريح1+ الشريحة 2+ الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية* 12.5}} \geq 8\%$$

[1] سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية**، تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، بحث مقدم المدرسة العليا، للتجارة الجزائر، ايام 09/08 ديسمبر 2013، ص 5

[2] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص 43

الفرع الثالث: ايجابيات وسلبيات بازل الأولى

أولا: ايجابيات بازل الأولى: تتمثل ايجابيات بازل الأولى فيما يلي[1]:

المساعدة في تنظيم وتوحيد عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية مقدرة المساهم العادي على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دولة وأخرى، أو بين بنك وأخر.

لم يعد المساهمون من المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منهم على غرار المشروعات الأخرى، بل ادخل ذلك على المعيار مساهمة البنوك في صميم أعمالها، حيث أن ارتباط زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة على تصاعد الاهتمام سلامة المراكز المالية للبنوك قد ضاعفت من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس ادرة البنوك ، واتخاذ قرارات المالية المناسبة، حتى لو اقتضى الأمر زيادة راس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو من شانه الوصول إلى دور أكثر فعالية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك ذاتها.

إن تطبيق المعيار سيدعو إلى أن تكون البنوك أكثر اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة مخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان لأصول البنك.

ثانيا: سلبيات بازل الأولى

تتمثل سلبيات بازل الأولى فيما يلي[2]:

1. التمييز بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED على حساب الباقي
2. عدم الأخذ بعين الاعتبار اثر التنويع في محفظة القروض
3. عدم تحفيزها للبنوك في بعض التعاملات، واستخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر
4. التأثير السلبي على تنافسية البنوك، مقارنة بالمؤسسات المالية غير المصرفية
5. ارتباط أوزان المخاطرة فقط بأنواع الموجودات ، دون مراعاة فروقات العملاء ضمن نفس الفئة.

[1] بازل الأولى وبازل الثانية، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ن دولة الكويت، ديسمبر 2012 ، السلسلة الخامسة، العدد 4، من الموقع الإلكتروني : www.kibs.edu.kw بتاريخ 2017/02/26.

[2] كمال نوي، **الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال ووفق معايير بازل الدولية ودروها في تحقيق الاستقرار المصرفي**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر ، 2013/2012، ص 86

المطلب الثالث: الإطار العام لاتفاقية بازل الثانية

كما سبق أن ذكرنا أن اتفاقية بازل1 قد أتت لتعزيز استقرار النظام المصرفي ضد تحقيق خسائر غير المحتملة ولمنها تعرضت للنقد لوجوا نحاف بين مقياس رأس المال الرقابي والاقتصادي، ومحاولة التقريب بينهما، وقد حددت اتفاقية بازل 02 رأس المال الرقابي وطرحت نماذج قياس مخاطر الائتمان، والتي هيكلة على عامل المخاطر النظامية، الذي يهتم بحساب متطلبات رأس المال والذي وضع من طرفها سنة 2006، لدعم نسبة الملاءة

الفرع الأول: أهداف اتفاقية بازل الثانية

إن الأهداف الأساسية المتبعة من طرف لجنة بازل لم تتغير حيث واصلت في الحفاظ على متانة واستقرار النظام المصرفي العالمي وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية حتى تحقق وبصفة جيدة أهدافها عملت لجنة بازل على إدخال مقاربات جديدة خصصت لـ:

- الربط بدقة بين مستوى الأموال الخاصة النظامية إلى المخاطر الخاصة لكل بنك
- دعت البنوك إلى تطوير أنظمتها الداخلية لقياس المخاطر
- دعم دور الجهات الرقابية والأسواق في الركيزتين الثانية والثالثة.
- الضبط والتحكم في مجموع المخاطر وذلك سواء يكون بمتطلبات لرأس المال (مثل مخاطر الشغل او عن طريق المراجعة الرقابية (مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة البنك)[1].

الفرع الثاني: التعريف باتفاقية بازل الثانية

أن تبني اتفاقية بازل يشترط ثلاثة نقاط أساسية وهي:

أن يتم تطبيقها على كل البنوك التي تعمل على المستوى الدولي وذلك لتحقيق التوازن بين هذه البنوك، تجنب ان بعض البنوك تتخلى عن هذا التنظيم عن طريق عدم التركيز أنها تنطبق على مجموع البنوك بطريقة معدومة وليس فقط شرعية تتعلق بالبنوك على انفراد.

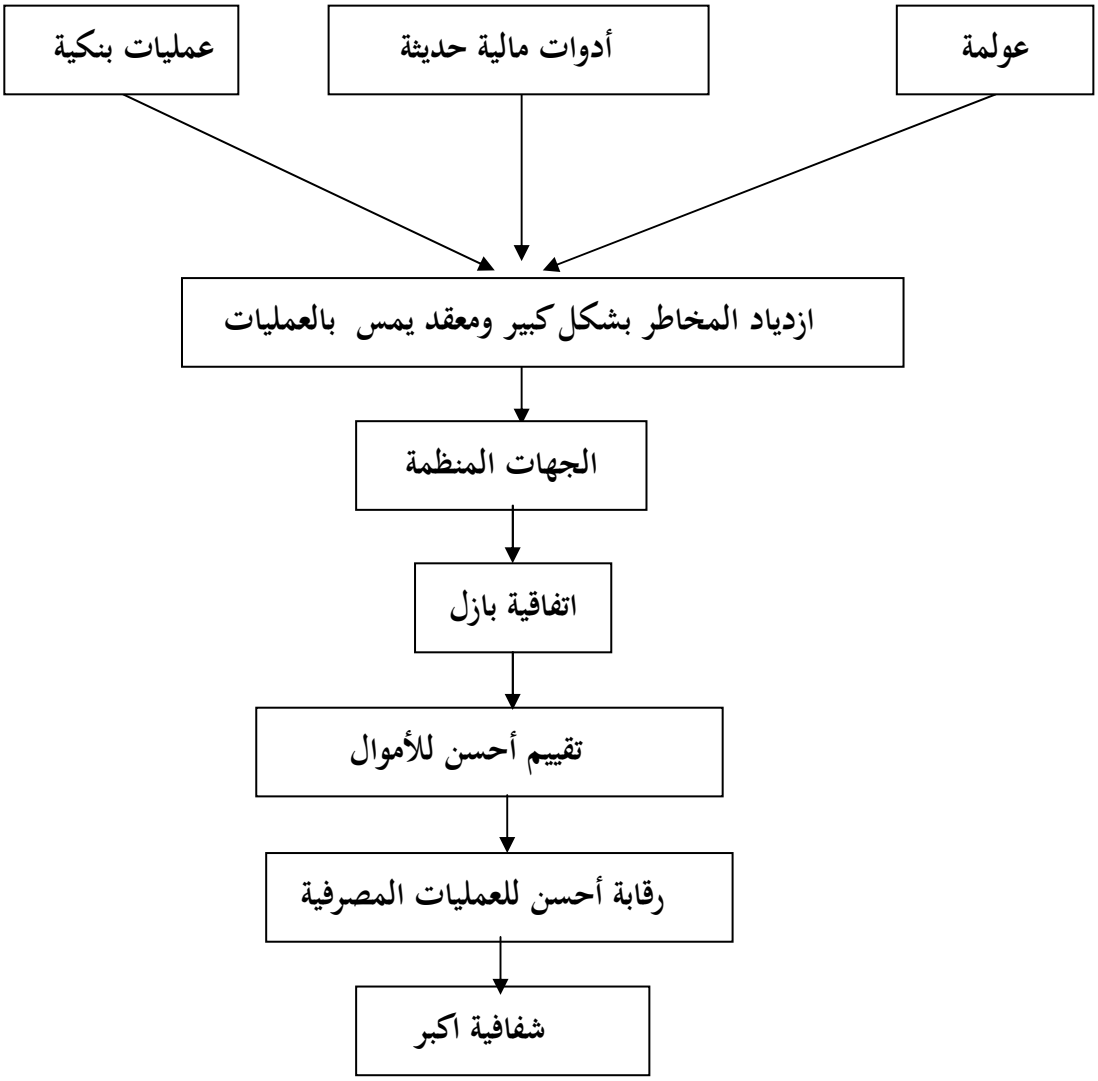
تطبيق التشريعات البنكية يكون على كل الدول الصناعية والنامية، بالإضافة إلى هذا فان زيادة في متطلبات رأس المال الرقابي، أي أن يكون رأس المال حساس للمخطر وهو الشيء الذي لم يكن كافيا في بازل[2].

[1] Antione sardi ,**Bale 2**, AFGES édition, France , 2004, P 15

[2] Michel ditsch et Joël Petey, **Mesure de risque de crédit dans les institution financier revue banque** ,2 eme édition , paris , 2008.p 258

وجاءت بازل 2 للاهتمامات أكثر بالتعقيدات التي تشهدها العمليات المصرفية اذ تركت للمؤسسات الائتمانية بعض الصلاحيات في اختيار الخيارات الممكنة لتحديد الحد الأدنى للأموال الخاصة لتغطية الخسائر المحتملة حيث تضمنت بازل الثانية إلى جانب المعايير الكمية معايير كيفية ونوعية وإحصائية (الركيزة الثانية والثالثة) وذلك لتمكين البنوك من تحديد وتقييم أحسن لمخاطرها حيث وضعت الاتفاقية عدة إمكانيات يمكن الاختيار بينها لحساب متطلبات الدنيا لرأس المال وقد مكننا رأس المال اقل ارتفاعا وفي نفس الوقت تسير جيد للمخاطر.

الشكل2-1: شكل يوضح ظروف نشأة اتفاقية بازل الثانية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع نذكر على الأقل" كمال نوي، مرجع سابق، سليمان ناصر، مرجع سابق ذكره.

الفرع الثالث: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية و ايجابيتها و سلبياتها

تضمنت اتفاقية بازل 2 ثلاثة ركائز أساسية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 2-2: هيكل اتفاقية بازل الثانية



Source :Michel Dedeitsche , Joël petey ,"Mesure de risque de crédit dans les institution financier",op cit p 285.

أولا:ايجابيات اتفاقية بازل

من أ هم الايجابيات التي جاءت بهام قرارات بازل 02هي:

- الإسهام في دعم الاستقرار للنظام المصرفي العالمي، وتحقيق المنافسة الشريفة بين المصارف
- مسايرة التغيرات السريعة التي تشهدها الصناعة المصرفية وعمليات إدارة المخاطر وتشجيع التحسينات المستمرة واعتماد المصارف على تقديراتها الذاتية.
- طرح المتطلبات لحد أدنى لمواجهة المخاطر التشغيلية لإدراك أهميتها والحاجة إلى الوقاية من مخاطرها الحتمية.

- توسيع إطار الأهداف الذي أصبح يمثل ثلاثة أركان أساسية (المتطلبات الدنيا، مراجعة الرقابية، الانضباطية السوق)[1].
- الزيادة الكبيرة في مجال الحساسية للمخاطر فيما يخص متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.
- وضع نظرة متكاملة للمخاطر ومراعاة منظومة كاملة من المبادئ الإدارة السليمة للبنك، حيث استخدمت أساليب مختلفة لكنها متكاملة.
- ساعدت الركيزة الثالثة في تحقيق منافع أساسية في مجال مساعدة المصارف والمشرفين عليها على إدارة المخاطر، وتحسين الاستقرار بتشديد الانضباط السوقي.

ثانيا: سلبيات اتفاقية بازل 02

- تعد أهم سلبيات معيار كفاية رأس المال هي تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية، تجعلها في موقف إضعاف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة إذا تعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطيرة، الأمر الذي يصدق الهامش بين تكلفة الموارد والعوائد الاستخدام.
- تميزت بازل 02 بدرجة كبيرة من التعقيد في اعتمدتها على الأسس الرياضية وإحصائيات بالغة التعقيد، خاصة فيما يتعلق بمدخل التصنيف الداخلي IRB والتي نجم عنها صعوبة تطبيقية و استعانة من قبل العديد من البنوك.
- إن تطبيق تقنيات التحكم في المخاطر كما نصت عليها اتفاقية بازل 02 تحتاج إلى موارد مالية كبيرة للاستثمار في الأنظمة التكنولوجية المتطورة.
- عدم قدرة البنوك في الدول النامية على الانسجام السريع مع معايير بازل 02 يكسب الدول المتقدمة ميزة نسبية، إلى جانب إضعاف القدرة التنافسية لبنوك الدول النامية ، رغم أن بازل 2 وجهة عناية أكبر للدول النامية.

[1] خلاصة بدراسة الأثر: **مشروع القرارات الجديدة لجنة بازل 02**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلد العاشر، العدد الأول، السنة العاشرة، مارس 2002، ص 32

المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 ومستجدات بازل الثالثة

تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية عنها، حيث تطرح معايير جديدة لراس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكن مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل[1].

الفرع الأول: الأزمة المالية العالمية 2008، أسبابها

أولا: الأزمة المالية العالمية 2008

بدأت الأزمة المالية شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007 ثم اندلعت نيرانها في سبتمبر 2008، في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تامين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وامتدت إلى جميع أنحاء العالم،والى جوانب الاقتصاد في صورة ركود يخيم على حركة الأسواق وانخفاضات في معدل النمو[2].

ثانيا: أسباب الأزمة العالمية 2008

وتعد الأزمة المالية كنتيجة لبعض الأخطاء التي سببت فيها بعض الأطراف والتي يمكن أن نذكر من بينها ما يلي:

سوء تقييم المخاطر والتقرب من متطلبات رأس المال لعل من ابرز الأسباب التي أدت بالأزمة هو قيامة البنوك والمؤسسات المالية المقضة التوسع في منح القروض دون مراعاة المخاطر، التي يمكن أن تنجم عنها خاصة تلك المتعلقة بالقروض عالية المخاطر، وما ساعدها في ذلك السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الإسكان إلى جانب السيولة الكبيرة التي توفرت لها خاصة بعد اللجوء إلى توريق ديونها.

سوء الموازنة بين الالتزامات قصيرة الأجل والأصول طويلة الأجل، بعد تحويل البنوك والمؤسسات المقرضة إلى القطاع العقاري في مجال القروض عالية المخاطر فان ذلك جعلها تبحث عن مزيد من السهولة، ما دفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات المتخصصة من توريق ديونها، غير أن هاته المؤسسات المخصصة حتى تتمكن من تمويل المؤسسات المقرضة اعتمدت في ذلك على الحصول على ديون قصيرة الأجل وذلك عبر طرح عدد كبير من الأوراق التجارية وما حفزها على ذلك أسعار الفائدة على ديون قصيرة الآجل، والتي كانت منخفضة مقارنة

[1] بوسنة محمد رضا ، **الأزمة المالية العالمية و بازل 3**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر ، العدد 13، ص ص، 137-138

[2] عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية (الأسباب والعلاج) دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2011، ص 40.

بأسعار الفائدة على الديون طويلة الأجل، بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية للبنوك الاستثمارية ، والتي تعتمد في جزء كبير من نشاطها على الأوراق التجارية، حيث أن في الظروف العادية من الممكن التوفيق بين تلك الالتزامات القصيرة الأجل والأصول طويلة الأجل، لكن يصعب ذلك في زمن الأزمة.

- **التساهل من قبل وطالات التصنيف الائتماني:**

لقد ساهمت نتائج التصنيف التي قدمتها هاته الوكالات في زيادة إقبال المستثمرين على السندات عالية المخاطر خاصة من فئة المستثمرين على سندات عالية المخاطر، خاصة من فئة المستثمرين الصغار، الذين يعتمدون على تصنيفات هاته الوكالات في تحديد مجال الاستثمار الذي يستثمرون فيه.

الفرع الثاني: انتقادات اتفاقية بازل الثانية بعد الأزمة المالية العالمية

لقد واجهت الكثير بازل الثانية وهذا خصوصا بعد الأزمة المالية الأخيرة، وتتمثل أهم الانتقادات فيما يلي[1]:

- تتجه البنوك من اجل تحقيق معيار كفاية راس المال وفقا لبازل الثانية إلى احتجاز نسب مرتفعة من الإرباح قاعدة رأس المال مما يعني عدم القيام بتوزيعات للإرباح على المساهمين.
- ان مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق.
- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي قدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار.
- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض ،وبالتالي الاحتفاظ برا مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.
- يتطلب الآراء المقترح بان يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط يتطلب ذلك توافر تقنيات حديثة غير متوفرة لدى معظم البنوك في الدول النامية.
- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل الثانية يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال، وجعلها أكثر عدالة، الا انه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف إلي في اغلب الأحيان لا تخضع لاي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيدتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقوم بتقييمها.

[1] زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 31/30، ماي 2013، ص 451.

الفرع الثالث: تعديل اتفاقية بازل الثانية

اولا: تعديلات اتفاقية بازل الثانية

تتمثل أهم التعديلات فيما يلي[1]:

1. **التعديلات الخاصة بالدعامة الأولى:** كانت أهم التعديلات المتعلقة بهذه الدعامة فيما يلي:
   - فرض أوزان المخاطر أعلى لتعرضات إعادة التوريق بما يعكس المخاطر المرتبطة بمثل هذه المنتجات.
   - عدم السماح للبنوك باستخدام التصنيفات التي تستند على التصنيف الضمني للبنك أو ما يشابهها، سواء في طريقة المعيارية، أو طريقة التصنيف الداخلي.
   - حددت اللجنة متطلبات تشغيلية لابد أن تمتاز بها البنوك كي تتمكن من استخدام الأوزان الخاصة بإطار بازل الثانية للتوريق.
2. **التعديلات الخاصة بالدعامة الثانية:**

هدفت اللجنة من خلال الاضافات التي قدمتها على الدعامة الثانية الى معالجة عيوب ممارسات تسيير المخاطر التي أظهرتها الازمة ولذلك فقد طرحت دليلا مكملا للدعامة الثانية، هدفه توسيع عملية تسيير المخاطر وتخطيط رأس المال.

3. **التعديلات الخاصة بالدعامة الثالثة:** بعد تقييم اللجنة لممارسات الافصاح وذلك من خلال مراجعة متطلبات الدعامة الثالثة، أوصت اللجنة بضرورة التركيز خلال عملية الإفصاح على ما يلي:
   - كفالة المشاريع المرتبطة بالالتزامات خارج الميزانية
   - طريقة التقييم الداخلي لعمليات التوريق
   - تعرضات عملية إعادة التوريق
   - التقييم بالأخذ بعين الاعتبار تعرضات التوريق

ثانيا: اتفاقية بازل الثالثة

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل لرقابة المصرفية عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، وذلك بعد اجتماعها ي مقر اللجنة، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في عاصمة كوريا الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلتزم قواعد اتفاقية بازل الثالثة البنوك بتحين نفسها جيدا ضد

[1] زبير عباس، بازل 2 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، نفس المرجع، ص 452.

الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن ان تتعرض لها من دون مساندة او تدخل البنك المركزي أو الحكومة[1].

وتستدعي هذه التدابير على ثلاث المرونة الحكم الشفافية أي تحسن قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناتجة عن الإجهاد المالي والاقتصادي وتحسين الحكومة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والتواصل داخل البنوك.

الفرع الرابع: محاور اتفاقية بازل الثالثة

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور وهي:

أولا: المحور الأول

ينص المحور الأول لمشروع لاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا رأس مال المكتب به والإرباح الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروط بعوائد وغير المقيد بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها[2].

أما رأس المال المساند فقد يقصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل اية مطلوبات للغير عل البنك، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من المكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.

ثانيا: المحور الثاني

تشدد مقترحات لجنة بازل في محور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، من خلال إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق[3].

---

[1] مفتاح صالح ورحال فطيمة، **قياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل 3.2.1**، مداخلة في مؤتمر دولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، أيام 13/12 ديسمبر 2012، ص 5-6.

[2] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقترحات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة قي المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الاسلامي، اسطنبول، تركيا، أيام 10/9 سبتمبر 2013 ص 27.

[3] اتفاقيات بازل الثالثة، **نشر توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، دولة الكويت ديسمبر 2012.السلسلة الخاصة العدد 05 من الموقع الالكتروني:.www. Kibs edu.kw بتايخ 2017/02/25.

ثالثا: المحور الثالث

تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة وهي نسبة الرافعة المالية، حيث كان للتوسع في منح الائتمان قبل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك، بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص لخسائر، حيث عددت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترخيصية صغيرة لتوظيفها من اجل زيادة اثر الرفع المالي، ولهذا عملت بازل الثالثة على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية لكبح التوسع غي القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3 % من الشريحة الأولى للرأس المال على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية[1].

رابعا: المحور الرابع

يهدف هذا المحور إلى الحد من إتباع بنوك سياسات إقرار موالية أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط لأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، تمنع أيام الركود الاقتصادي عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني[2].

خامسا: المحور الخامس

يهتم هذا المحور بمسألة السيولة والتي تبين إثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية للسيولةCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم، أما النسبة الثانية NCFR ، فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد ،والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[3].

---

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل3 وأثارها المحتملة على النظام لمصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر، العدد 13، 2013.ص 283.

[2] زوبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 456.

[3] comité de bale sue le control boncaire bale 3 dispositive reglementaire mondial visant à reference la resilience des establishment et ancaires .décebmre 2010 p 82 . sur le site :http://www.bis .org/publ/ bcbs 189 frp ….consulté le 26/04/ 2017 systems

الفرع الخامس: مراحل تنفيذ تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل) أو التقليل من حجم قروضها وفي الحالتين، فان الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية بازل الجديدة البنوك حتى عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك ان تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 % ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 % بحلول عام 2019 ، كما أن بعض الدول مارست ضغوط من اجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 % ليصل الإجمالي إلى 9.5 والجدول التالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة:

الجدول رقم 2-3: مراحل تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة

نسبة الرافعة المالية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة راس المالي الاحتياطي من حقوق المساهمين	الإشراف من طرف السلطات الرقابية		فترة التقييم 2013/1/1-2017/1/1 الكشف ابتداء من 2015/1/1					الترحيل الى العمود الاول	
نسبة راس المال الاحتياطي الإضافي			3.5	4.0	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال الاحتياطي						0.6.25	1.25	1.875	2.50
الاستقطاعات من الأسهم العادية للشريحة الأولى (بما تتجاوز الحد الأقصى للأصول الضريبة المؤجلة، وحقوق الرهن العقاري والخدمات المالية)			3.5	4.0	4.5	5.125	5.75	6.375	7.0
الحد الادنى من الشريحة الاولى				20	40	60	80	100	100
الحد الادنى الاجمالي لراس المال			4.5	5.5	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال + راس المال الاحتياطي			8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
ادوات راس المال التي لم تعد مؤهلي للشريحة الأولى أو الشريحة الثانية		التخلص التدريجي على مدى 10 سنوات ابتداء من 2013							
نسبة تغطية السيولة	بداية فترة الملاحظة				إدخال الحد الأدنى				
نسبة صافي التمويل المستقر								إدخال الحد الأدنى	

Source : comité de bale sur le contrôle bancaire ; bale 3 : dishositif réglementaire mondiale visant a renforcer la résilience des établissements et bancaires ; décembre 2010 ; p 28 su le site : http://www.bis.org/publ/bcbs 189.fr.pdf . consulté le 26/04/2017

المبحث الثالث: تقييم أداء البنوك

يعتبر اختيار مؤشرات تقييم الأداء مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء في البنوك، وركيزة أساسية من ركائزها فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لذلك سنحاول التعرف في هذا المبحث على بعض المفاهيم العامة حول تقييم الأداء ثم التطرق إلى نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMLES) الذي يعتبر من أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء

الفرع الأول تعريف تقييم الأداء

تحصل البنوك على مواردها المالية من مصادرها وتقوم بتوزيعها على استخداماتها في شكل منظم يضمن لها اكبر عائد، وهذا الأخير يختلف من بنك لأخر نتيجة لعدة اعتبارات منها:

اختلاف العمليات المصرفية وكذا السياسات الاستراتيجيات المتبعة أي أن هناك بنوك ذات أداء مرتفع وأخرى منخفضة الأداء، وعلى هذا الأساس وجدت تعاريف مختلفة لتعريف الأداء:

هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة اي من الافراد انجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤديه[1].

هو نظام من خلاله يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم[2].

هو دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاعة ومستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النم وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمله لمسؤوليات اكبر لترقيته إلى وظيفة أخرى[3].

تقيم الأداء يعني التأكد من استخدام المواد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة[4].

---

[1] عبد الغفار حلقي، **السلوك التنظيمية وإدارة الأفراد**، المكتب العربي الحديث، مصر، طبعة 1993، ص 273

[2] احمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، طبعة 1999، ص 283.

[3] صلاح عبد الباقي، **إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعية، مصر، طبعة 1999، 2000، ص 285.

[4] ابو الفتوح علي الفصالة، **التحليل المالي وإدارة الأعمال**، دار الكتب للنشر والتوزيع ، طبعة 1995، ص 24.

الفرع الثاني: الهدف من تقييم الأداء تهدف هذه العملية:

- توضيح المسار المالي للبنك بمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها[1].
- إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية ويرتبط تقييم الأداء بوظائف محددة[2].
- الحكم على مدى تحقيق البنك لأهدافه الموضوعة للاستعانة بالبيانات والإحصائيات بقدر كبير
- تفسير نتائج التغيرات التي تطرى على النتائج تفسيرا واضحا.
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء في البنوك

تحظى عملية تقييم الأداء للبنوك بأهمية كبيرة يمكن إبرازها في التالي:

- يبين تقيم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة منها، والكشف عن انحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها.بما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها.ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
- يعتب تقييم الأداء وسلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية، حيث يبين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج[3].

[1] عبد الغفار حلفي، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة 1999، ص 213.

[2] عبد الغفار حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[3] شيسي عبد الرحيم وبن بوزيان جازية، **تقييم كفاءة اداء النظام المصرفي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية جامعة بشار، الجزائر، ايام 25/24 افريل 2006، ص 4.

المطلب الثاني: نماذج العامة لتقييم أداء البنوك

تختلف مؤشرات قياس أداء البنوك، باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، لذا استخدمنا عدة نماذج لهذا الغرض، وتتمثل النماذج الأكثر استعمالا وحداته منها:

الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة.وقد استخدم هذا النموذج سنة 1972 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف ديفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم إرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تنغلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة[1].

أولا: المجموعة الأولى

توضح أهم مؤشرات قياس ربحية البنك المركزي، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية، لأنه يتأثر بأداء البنك فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول، ومؤشر على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك، والجدول 3 يبين عناصر المجموعة الأولى.

[1] راشدي سماح، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 ، 2010، 2011.

الجدول رقم (2-4) أهم مؤشرات قياس ربحية البنك

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد عل حق الملكية (ROE)	صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية
العائد على الأصول (ROA)	صافي الدخل / اجمالي الاصول	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة
الرافعة المالية (EM)	صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة
هامش الربح PM	صافي الدخل / اجمالي الايرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة إجمالي إلى الإيرادات كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب
منفعة الأصولAU	صافي الدخل / اجمالي الاصول	تعبر عن نسبة جمالي الإيرادات لوحة واحدة من الأصول

المصدر:حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب الحديث للنشر، الأردن، 1993، ص 247.

ثانيا: المجموعة الثانية:

فهي مؤشرات لقياس المخاطر التي تواجه البنك، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيصها في الجدول رقم2-4.

الجدول رقم (2-5): مؤشرات قياس المخاطر

المخاطر	العلاقة	المدلول
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / اجمالي القروض	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا
مخاطر السيولة	الودائع الاساسية / اجمالي الاصول	يشير المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المحسوبات من الودائع والزيادة في القروض
مخاطر سعر الفائدة	الاصول الحساسة للفائدة / اجمالي الاصول الخصوم الحساسة للفائدة / اجمالي الاصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرى على مستوى معدلات الفائدة
مخاطر راس المال	الامول الخاصة حقوق الملكية / الاصول	تشير إلى درجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر الدائنتين والمودعين أي درجة تغطية حقوق الملكية لأصول ذات المخاطرة
مخاطر التشغيل	اجمالي المصاريف / عدد العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك

المصدر: محمد جموعي قرشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية بحث على مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد3، 2004، ص 92.

الفرع الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

مع التطور الذي يشهده النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، من بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، وتعرف هذه الأخيرة على أنها" عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دف مجموعة الأعباء على الأموال المستثمرة".

ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة التشغيلية بعد الضرائب – (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال x رأس المال المستثمر)

$$EVA = NOPAT - (WACC \times Capital\ Invested)$$

حيث :

- **NOPAT** : النتيجة التشغيلية بعد الضرائب
- **WACC** : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أو CMPC* باللغة الفرنسية.
- **Capital Invested*** : رأس المال المستثمر

من خلال ما سبق نستنتج انه عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فان العائد على رأس المال المستثمر يكون أعلى من تكلفة رأس المال وهنا المؤسسة تكون لها القدرة على خلق ثروة للمساهمين وهو ما يعني من وجهة نظر حملة الأسهم تحقيق أداء يفوق توقعات السوق، وفي حال كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة فهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتدمير ثروة المساهمين فالعوائد المحققة لم تغطي تكلفة رأس المال المستثمر، وبالتالي تحقيق أداء في أدنى التوقعات، وفي بعض الحالات الاستثنائية جدا تكون القيمة الاقتصادية المضافة معدومة تماما هنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المدينين فقط.

بينما:

$$cmpc = kcp\frac{cp}{cp+d} + kd(1-tis)\frac{p}{cp+d}$$

- Kcp: تكلفة الأموال الخاصة (تكلفة الفرصة البديلة)
- Kd: تكلفة الديون
- Tis: ضرائب على أرباح الشركات

*Cout Moyen Pondéré du Capital.

*Rentabilité des Capital Investissement

والقيمة الاقتصادية المضافة هي أداء داخلية تساعد على مسيري المؤسسة على اتخاذ القرارات كما يمكن أن تستخدم من قبل أطراف خارجين في إطار التقييم الإجمالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

يعد معيار CAMLES في بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المكبر CAMLES وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ سنة 1929 ولقد أثارت نتائج هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من نتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة الطريقة على تحديد درجة الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل وأداء الأفضل وأراء هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMLES ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

الفرع الثاني: تعريف معيار CAMELS

سنذكر أهم التعاريف حول هذا المعيار

يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[2].

تتمثل طريقة CAMLES في مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على اخذ بنتائج معيار CAMLES والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

---

[1] Günter capelle brancard ,**Theory Chauveau l'apport de modèle quantitatifs a la superaircion bancaire en Europe** , revue française d'économie rol 19 n 1, 2004,p 78.

[2] علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات**، (دراسة تطبيقية حالة العراق2003)، 2009.

وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية[1].

- كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY
- جودة الأصول ASSERT QUALITY
- جودة الإدارة MANEGMENT QUALITY
- إدارة الربحية EARNING MANGEMENT
- درجة السيولة LIQUIDITY POSITIO
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق SENSITIVITY TO MARKT RISK

الفرع الثالث: أسس التقييم وفق معيار CAMELS وعناصره

أولا: أسس التقييم وفق معيار

CAMELS تتراوح درجة التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل الى التصنيف 05 وهو السوء والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2-6) تصنيف البنوك حسب طريقة CAMLES

التصنيف رقم 1	قوي
التصنيف رقم 2	مرضي
التصنيف رقم 3	معقول
التصنيف رقم 4	هامشي خطر
التصنيف رقم 5	هامشي خطر
التصنيف رقم 6	غير مرضي

المصدر: عبد القادر شاشي، **معايير بازل للرقابة المصرفية (اتفاقية بازل 2)**، مدخلة في الندوة حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20/19/18 افريل 2010، ص 24.

[1] وقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، 2011، ص 72-73.

ثانيا: عناصر معيار CAMLES

يتكون معيارCAMLES من عدة عناصر منها[1]:

1. كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUEAY

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاحية للمؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال

2. جودة الأصول: ASSEST QUALIYT

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقة مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسبيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، أن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهانات والتجارة بالمشتقات.

أ. المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة

التركيز الائتماني الطاغي، الاقتراض بالعملة الأجنبية، القروض غير العاملة، القرض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الأصول، الإقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

ب. مؤشرات المؤسسة المقرضة:

جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي.

3. جودة الإدارة MANGEMENT QUALITY

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤسسات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات

[1] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 10، 2012.

نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها، معدلات الاتفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في إعداد المؤسسات المالية

4. إدارة الربحية EARRING MANGEMENT

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية في حين أن الارتفاع المالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في نحافظ مالية محفوظة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق ، المؤشرات الهيكلية .

5. درجة السيولة: LOQUIDITY

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا في تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، مؤشر للسيولة تتمثل بشكل عام جانب الأصول والخصومة ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر غالى المؤشرات التالية:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية
- التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية- نسبة الودائع إلى القروض
- هيكل استحقاق الأصول والخصوم
- سيولة السوق الثانوية- هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ.

6. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية SENSITIVITY OF MARKET RISK

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة نقل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة وبشكل عام فان لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة مستخدمة في العديد من المجالات.

الفرع الرابع: مميزات معيارCAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMLES في النقاط التالية[1]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد
- توحيد أسلوب كتابة التقارير اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا، ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورئيسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي[2].

[1] شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 75.

خاتمة:

يتبين من خلال دراسة هذا الفصل أن الرقابة تعد إحدى الوظائف والارتكاز التي تستند إليها البنوك لتحقيق أهدافها والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح، وقد كانت اتفاقية بازل1 هي البداية إلى ذلك حيث بدأت بوضع حدود الدنيا لرأس المال الذي يسمى " كيفية رأس المال" التي حددت ب 8 % جدو ادني، ولم يتوقف عمل لجنة بازل عند معيار بازل حيث قامت بإصدار عدة وثائق متعلقة بمبادئ الإدارة السلمية والرقابة الفعالة للمصارف.

لقد قامت اتفاقية بازل بتحديد مكونات الأموال الخاصة لمصارف كما قامت بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية، لكن سرعان ما وجهت لها مجموعة من الانتقادات من ضمنها إهمالها لباقي المخاطر التي تواجهها المصارف وعدم موضوعية تقسيم بازل العالم إلى مجموعتين، مما أدى إلى إعادة النظر في هذه الاتفاقية فتم إصدار اتفاقية جديدة عرفت ببازل 2 تضمنت نظرة متكاملة لإدارة المخاطر للقطاع المصرفي بشكل عام ولم يقتصر الأمر على مجرد إعادة النظر في الحدود الدنيا لكافة رأس المال وهو ما تضمنته الدعامة الأولى في هذه الاتفاقية الجديدة، بل أضافت اليها دعامتين جديدتين ويتعلق الأمر بالمراجعة الرقابية وانضباط السوق، ومع حدوث الأزمة المالية العالمة سنة2008، والي تسببت في خروج العديد من المصارف من السوق اتضح قصور اتفاقية بازل 2 فيما يخص تحقيق السلامة المالية للمصارف الشيء الذي اجبر لجنة بازل على إصدار مقترحات جديدة سميت بمقترحات بازل التي تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي بالتعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية، وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار والنمو على المدى الطويل.

إن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة التي تساعد على اتخاذ القرار وأحكام تقييميه لذلك استعمل البنك المركزي العديد من النماذج لقياس أداء البنوك ومن أهمها :

نموذج العائد على حقوق الملكية ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة، ونظرا لحساسية عملية قياس أداء البنوك اجتهد المصرفيون في الدول المتقدمة لاستحداث معايير جديدة تعرف بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES وهو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي من أي بنك ومعرفة درجة التصفية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

BNA

مقدمة :

بعد ما تم استعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي يتم تناولها على البنك تجاري جزائري وهو البنك الوطني الجزائري، لذلك سنحاول تطبيق نموذج CAMELS لتنبؤ بالمخاطر هذا المصرف ولتوضيح ذلك في هذا الفصل تم تقسيمه إلى:

- **المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري**
- **المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري**

المبحث الأول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري "BNA"

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالبنك محل الدراسة " البنك الوطني الجزائري" ومن أجل ذلك سوف يتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، نعرض في المطلب الأول إلى تعريف البنك من خلال إعطاء بطاقة تعريفية له، أما في المطلب الثاني فسنحاول معرفة وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وفي المطلب الأخير استعرضنا الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تقديم البنك

في هذا المطلب سوف نعطي بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري، بالإضافة إلى القروض التي تقوم بمنحها.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم société par action" تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي[1]:

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 1 جويلية 1966م.
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 1 جانفي 1968.
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م.
- مكتبة معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان.

[1] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص 188

في عام 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك مخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت[1].

وفي سنة 1988 م وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات الأسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم رأسمال بقدر 304 مليار دينار جزائري.

وبفضل قانون القرض والنقد رقم 10/90 من 14 أفريل 1990م الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة البنك الشامل.

وفي جوان 2009م تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم .

الفرع الثاني: القروض التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

وهي تتمثل في الآتي[2]:

أولا: القروض قصيرة الأجل

وهي موجهة لتمويل الأصول الجارية أو خزينة المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. **قروض الصندوق:** وهي قروض يمنحها البنك لعميله على حساب خزينته، وبالتالي يجمد هذه الأخيرة وذلك مقابل وعد بالتسديد مع الفائدة ويمكن تصنيف هذه القروض إلى ما يلي:

1-1 **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض موجهة لتغطية العجز المؤقت في خزينة العميل أو لتمويل الأصول الجارية مثل شراء المواد

[1] موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz، 2017/04/25

[2] عاشوري صورية، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، برسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية و محاسبة ، 2011/2010، ص ص 117-118

1-2 القرض على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة العميل الذي يسجل نقصا في الخزينة ناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب العميل لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة.

1-3 القروض الموسمية: يوجه هذا النوع من القروض للعملاء الذين يمارسون نشاطات موسمية بمعنى أنها تستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي.

1-4 تسبيقات على الفواتير: وهي قروض مضمونة برهن الفواتير.

2. **القروض التي تتطلب ضمانات حقيقية**

وهي قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

2-1 **تسبيقات على الأسهم:** وهي قروض مضمونة برهن الأسهم مثل سندات .

2-2 تسبيقات على البضائع: وهي نوع قديم من القروض، تقديم للعميل لتمويل مخزون معين والحصول على بضائع كضمان للبنك ويجب على البنك التأكد من وجود هذه البضاعة في مخازن العميل، ويتأكد أيضا من مطابقة مواصفاتها.

2-3 **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي قروض توافق خصوصيات المؤسسات العمومية، تمنح هذه الأخيرة برهن لصفقة عمومية وهي عبارة عن اتفاق للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح السلطات العمومية.

3- **قروض التوثيقية:** هي نوع من القروض يستعمل في المعاملات التجارية الدولية من أجل تصدير واستراد البضائع أو المعدات.

ثانيا: قروض متوسطة وطويلة الأجل

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها، مدتها وموضوعها لذلك نميز طرقا أخرى لتمويلها من بينها:

1. **القروض متوسطة الأجل:** توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها سبع سنوات أي تمويل الأصول التي يتماشى عمرها مع مدة القرض مثل الآلات والمعدات.
2. **القروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي لا تتجاوز مدتها السبع سنوات ويوجه هذا النوع من القروض لتمويل نوع خاص من الاستثمار.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري وأهدافه

الفرع الأول: وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم بنشاطات متعددة أهمها[1]:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أول أجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين)
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation والتحصيل le virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها .
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري **www.bna.dz** 2017/04/25

1. **البنك الوطني الجزائري:**

يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم (شراء أوراق تجارية) وصولات الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين les collectivités publiques الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق، يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.

التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:

- استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات
- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية.
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة.
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي[1]:

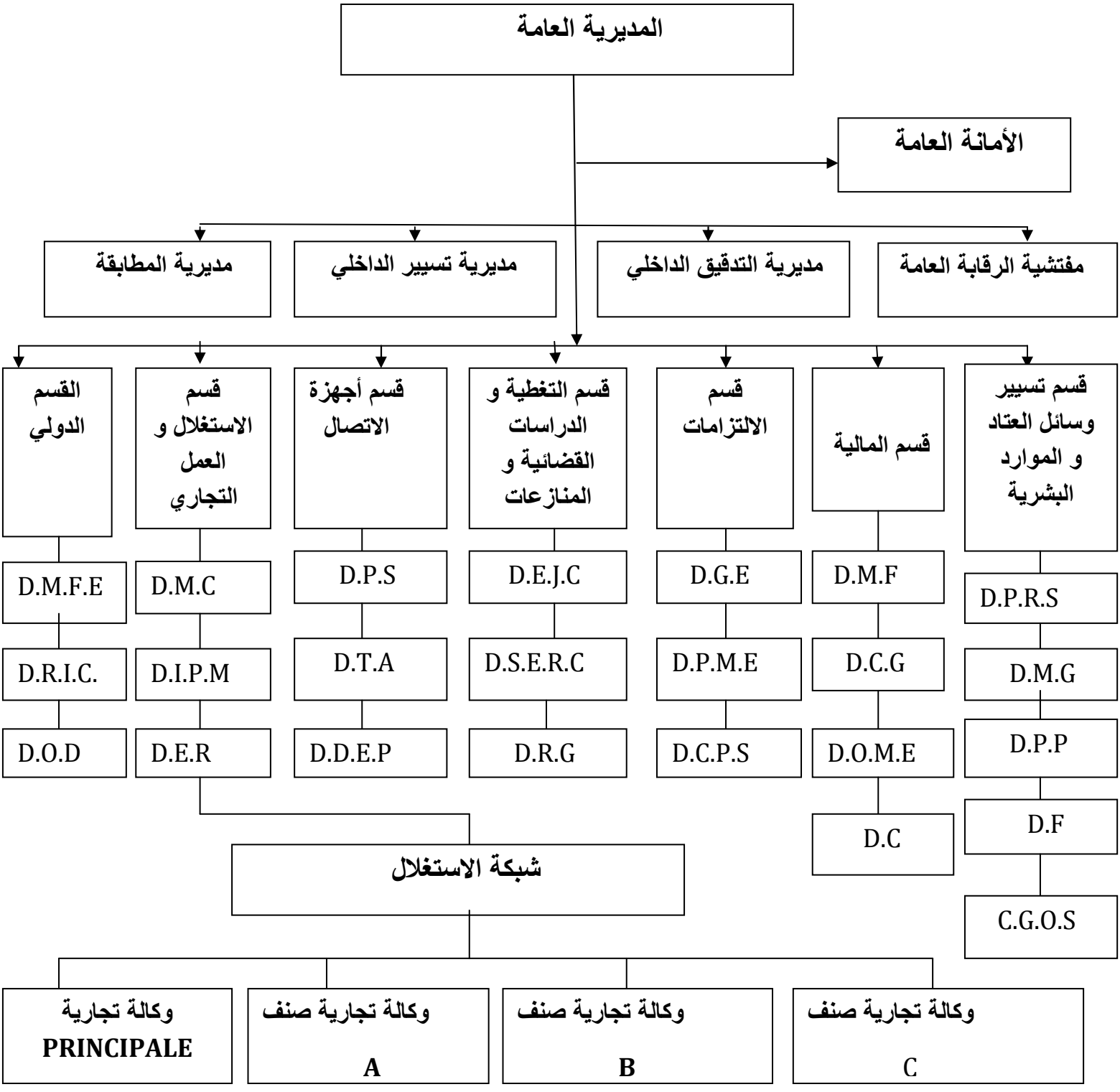
- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية .
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع....الخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري

إن هيكل أي بنك يعكس مدى تنظيم إدارة ذلك البنك وتوزيع المهام بداخله، وبالتالي سير نشاطه، ويعتبر هيكل البنك مرآة عاكسة لتنظيم نشاط البنك ومستوى تأهيله، ويتمثل هيكل إدارة البنك الوطني الجزائري كما يبينه الشكل الموالي:

[1] موقع البنك الوطني الجزائري **www.bna.dz** .**2017/04/26**

الشكل 3-1:الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري



المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري **www.bna.dz** 2017/04/26

1. **الهياكل التابعة للقسم الدولي**

- DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج.
- DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية.
- DOD: مديرية العمليات المستندية

2. **الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري**

- DER : مديرية تأطير الشيكات
- DMC: مديرية التسويق والاتصال
- DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد

3. **الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام**

- DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع
- DTA: مديرية التكنولوجيا والهندسة
- DPS: مديرية الإنتاج والخدمات

4. **الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات**

- DSERC: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات
- DRG: مديرية تحصيل الضمانات

5. **الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**

- DGE: مديرية المؤسسات الكبرى
- DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

6. الهياكل الملحقة بقسم المالية

- DC: مديرية المحاسبة
- DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات
- DCG: مديرية مراقبة التسيير
- DMF: مديرية السوق المالي

7. الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

- DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات
- DMG: مديرية الوسائل العامة
- DPP: مديرية المحافظة على التراث
- DF : مديرية التكوين
- CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المبحث الثاني : تقييم أداء البنك الوطني الجزائري

من خلال هذا المبحث سنحاول تطبيق نظام المصرفي الأمريكي camels على البنك الوطني الجزائري، حيث سنقوم بتحليل كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري وتحليل جودة أصوله وكذلك تحليل ربحيته وسيولته.

المطلب الأول: كفاية رأس المال وجودة الأصول للبنك الوطني الجزائري.

في هذا المطلب سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها بناءا على المعلومات المتوفرة لدينا:

الفرع الأول: كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين، ومن أجل تصنيف رأس المال للبنك نقوم بحساب النسبة التالية لأربع سنوات الأخيرة.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

حيث أن:

إجمالي الأصول= الأصول المتداولة + الأصول الثابتة

رأس المال الأساسي= رأس المال المدفوع+ الاحتياطات

الجدول رقم 3-1:كفاية رأس المال

وحدة : مليون دج

	2012	2013	2014	2015
رأس المال الأساسي	12840	14058	52224	54702
إجمالي الأصول	106904	104591	163471	333520
نسبة كفاية رأس المال	%12	%13	31%	16%
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**2**	**2**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري BNA من 2012إلى 2015

نستطيع القول أن البنك الوطني الجزائري تميز بأداء متوسط سنة 2012 بنسبة 12% حيث ارتفعت النسبة في 2013 إلى 13%، وارتفعت أيضا في سنة 2014 وكانت النسبة 31% لتنخفض إلى نسبة 16 % في 2015، وكان التصنيف بالنسبة لسنتين (2012-2013) هو1 وهذا يدل على النمو الجيد للأصول ومعقولية توزيع الأرباح تعطي العائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال، أما التصنيف السنوي لسنتين (2014-2015) هو2 قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن الأصول تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا.

الفرع الثاني: جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري BNA

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك من أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الوطني الجزائري نقوم بحساب النسب التالية.

أولا: نسبة التصنيف المرجح: تقيس هذه النسبة حجم المخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسبة في انخفاض فيعني هذا البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض.

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{إجمالي المخصصات} + \text{الملكية حقوق الأصول}}$$

الجدول رقم3-2: نسبة التصنيف المرجح

وحدة : مليون دج

	2012	2013	2014	2015
المخصصات	11841	1227	13252	13775
رأس المال المدفوع	41600	41600	41600	41600
الاحتياطات	86804	98985	10624	13102
حقوق الملكية	14252	15470	16196	18675
نسبة التصنيف المرجح	0.45	0.44	0.43	0.42
التصنيف الكلي	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من خلال جدول نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الأربعة، وحسب معيار CAMELSوبالنسبة لسنوات (2012-2013-2014-2015) بمعنى أن مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والإئتمانات المتعثرة، وبمعنى أن الأصول في هذه السنوات مرضية وهذا ما جعلنا نمنحها التصنيف 1 أي جيدة.

ثانيا: نسبة إجمالي التصنيف: تقيس هذه النسبة حجم القروض إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أكثر.

$$\text{نسبة إجمالي المرجح} = \frac{\text{القروض}}{\text{مخصصات + حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم 3-3: نسبة إجمالي التصنيف

وحدة: مليون دج

	2012	2013	2014	2015
إجمالي القروض	39327	30001	73461	65488
حقوق الملكية	142527	154707	161967	186752
مخصصات	22083	12309	76126	61024
نسبة إجمالي التصنيف	0.23	0.17	0.30	0.26
التصنيف الكلي	4			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات الأربعة، بالنسبة لسنة 2012 بلغت نسبة 23% وذلك راجع إلى نسبة القروض، وحسب معيار التقييم يمنح لها التصنيف 4 وهي لأسوء، أما في سنة 2013 نلاحظ انخفاض النسبة وذلك راجع إلى الائتمانات المصنفة رديئة (المشكوك فيها ومولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير التهديدات لرأس المال، كذلك عودة ارتفاعها في السنتين 2014 و2015 وتمنح لها التصنيف 4 .

المطلب الثاني: ربحية البنك الوطني الجزائري وسيولته.

الفرع الأول: ربحية البنك الوطني الجزائري

تنظر الإدارة إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، لمعرفة ربحية البنك نقوم بحساب النسب التالية:

أولا: معدل العائد الأصول

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول والتي تمثل العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم 3-4: معدل العائد على الأصول

وحدة: مليون دج

	2012	2013	2014	2015
الأصول	20600	21851	26206	27190
إجمالي الأصول	106904	104591	163471	333520
صافي الدخل	36271	42253	39896	41703
معدل العائد على الأصول	**0.33**	**0.40**	**0.24**	**0.12**
التصنيف السنوي	1	1	1	**1**
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائريBNA

لقد تأرجح هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة وذالك بداية بنسبة 33% سنة 2012 لترتفع في سنة 2013 بنسبة 40% لتنخفض في سنة 2014 بنسبة 24% بسبب نقص فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، لتنخفض إلى نسبة 12 % سنة 2015 وعليه نقول أن البنك الوطني الجزائري حقق نسب دالة على كفاءة إدارة البنك في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، أي أن قدرة البنك محل الدراسة على توليد الأرباح من أصوله جيدة.

ثانيا : العائد على حقوق الملكية

تؤخذ من جدول الحسابات النتائج أو الميزانية وذلك كل من صافي الدخل وحقوق الملكية

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حقوق الملكية، وتتكون من:

- رأس المال.
- الاحتياطات.
- فارق إعادة التقييم.
- إعانات التجهيز.
- إعانات أخرى للاستثمارات.
- الترحيل من جديد.

الجدول رقم 3-5: العائد على حقوق الملكية

الوحدة: مليون دج

	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل	36271	42253	39896	41703
حقوق الملكية	142527	154707	161967	186752
النسبة العائد على حقوق الملكية	0.25	0.27	0.24	0.22
التصنيف السنوي	**2**	**2**	**2**	**2**
التصنيف الكلي	**2**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المعدلات غير مستقرة نوعا ما، فكانت في سنة 2012 بمعدل 0.25 ثم ارتفعت سنة 2013 بمعدل 0.27 أما سنة 2014 عودة انخفاضها بمعدل 0.24 وبقيت منخفضة خلال سنة 2015، وحسب معيار التقييم المصرفي تمنح رقم التصنيف 2 لأربع سنوات، ويدل هذا أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين، وأن البنك في كفاءة جيدة.

الفرع الثاني: سيولة البنك الوطني الجزائري

إن عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنك في المشاكل وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، وأهم النسب لحسابها كما يلي:

أولا: نسبة التمويل على الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن.

$$\text{نسبة التمويل على الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

الجدول رقم 3-6: نسبة التمويل على الودائع

وحدة: مليون دج

	2012	2013	2014	2015
القروض	39327	30001	73461	65488
الودائع	40601	66223	220686	78305
النسبة التمويل على الودائع	**0.96**	**0.45**	**0.33**	**0.83**
التصنيف السنوي	**5**	**2**	**2**	**5**
التصنيف الكلي	**4**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من الجدول المتعلق بنسبة التمويل على الودائع أن النسبة غير مستقرة للسنوات الأربعة فبمقارنة 2012ب 2013 أن النسبة 96% وهي نسبة كبيرة بمعنى هذا البنك يمنح القروض على حساب سيولته وحسب معيار التقييم يمنح رقم التصنيف 5، كما نلاحظ انخفاض النسبة إلى 45% سنة 2013 وذلك راجع إلى زيادة تقلب الودائع ويمنح لها رقم 2 حسب معيار التقييم، أما بالنسبة للسنتين (2014-2015) فمنحت رقم التصنيف على التوالي (2-5) كما ارتفعت في سنة 2015، أما متوسط التصنيف رقم 4 إذن يجب على البنك أن يتخذ إجراءات فوري لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته.

ثانيا: نسبة القروض على إجمالي الأصول

$$\text{نسبة القروض على إجمالي الأصول} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأصول}}$$

الجدول رقم 3-7: نسبة القروض على إجمالي الأصول

وحدة: مليون دج

	2012	2013	2014	2015
القروض	39327	30001	73461	65488
الأصول	720600	321851	126206	827190
النسبة	**0.19**	**0.13**	**0.28**	**0.24**
التصنيف السنوي	**1**	**1**	**1**	**1**
التصنيف الكلي	**1**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة في سنة 2012 كانت 19% ثم انخفضت في سنة 2013 إلى 13% ثم ارتفعت في السنتين (2014، 2015) وهذا نتيجة لارتفاع نسبة الأصول أكثر من القروض، ويمنح للبنك رقم التصنيف.

المطلب الثالث: حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي أحد أهم مخاطر السوق، ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة، هو تحليل الفجوة وهي كالتالي:

- الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة
- الخصوم ذات حساسية اتجاه سعر الفائدة

الجدول رقم 3-8:حساب الفجوة

وحدة: مليون دج

	2012	2013	2014	2015
قروض وحسابات دائنة على المؤسسات	27986	16843	55145	50333
قروض وحسابات دائنة على الزبائن	11341	13158	18316	15150
أصول مملوكة	20600	21851	26206	27190
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	59927	51852	99667	92673
ديون اتجاه المؤسسات	33893	11084	16278	41963
ديون اتجاه الزبائن	14983	13251	17425	17322
ديون متمثلة بأوراق مالية	17347	16266	18698	19020
مجموع الخصوم الحساسة	66223	40601	52401	78305
الفجوة	**(6296)**	**11251**	**47266**	**14368**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من الجدول الخاص بالفجوة في سنة 2012 أن الخصوم الحساسة لتغير في أسعار الفائدة أكبر من أصول الحساسة لتغير في أسعار الفائدة اي أن الفجوة سالبة، أما في السنوات (2015،2014،2013) الفجوة موجبة هذا يعني أن الفوائد منخفضة، ان ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاض الفوائد سيجعله ربح.

خاتمة:

من خلال دراستنا في هذا الفصل قمنا بتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنك الوطني الجزائري BNA وقد اعتمدنا في تحليلنا لمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي على مجموعة من النسب حيث تبين أن نظام التقييم يكشف عن نقاط القوة والضعف للمصرف، حيث توصلنا أن البنك الوطني الجزائري له أداء ووضعية جيدة.

خاتمة عامة:

خاتمة عامة:

تضطلع البنوك التجارية بدور حيوي في تحرير مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أهم وأنشطة المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك التجارية، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر، وهذا ما استدعى وضع وتحديد معايير ومتطلبات كمية ونوعية والتي تسمح بتخفيف تعرض المؤسسات البنكية لهذه المخاطر، حيث يمكن ان تنجم عن عوامل داخلية خاصة بالنشاط البنكي مثل: السياسة التي يتبعها البنك، طبيعة الأنشطة والعمليات المصرفية، نوعية التسيير، الموارد البشرية والمادية المتاحة، كما يمكن أن تنجم هذه المخاطر عن عوامل خارجية مثل: الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد، ظهرت العولمة، والتجديد المالي.

وقد تناولنا في الفصل الأول من هذه المذكرة النظام المصرفي الجزائري ومختلف الإصلاحات التي مر بها، مركزين في ذلك على البنك المركزي والبنوك التجارية من خلال تبيان وظائف كل منهما والعلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض، ونظرا لمختلف المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية اثناء قيامها بتأدية وظائفها فقد استدعى الأمر وضع أساليب واليات للرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية، وهذا ما تم تناوله في الفصل الثاني، وذلك من خلال التعرف على المبادئ الأساسية للرقابة البنكية التي جاءت بها لجنة "بازل"، بالإضافة إلى التعرف على الرقابة الداخلية بآلياتها، والتي تدعمت في الجزائر بإصدار مجلس نقد والقرض لنظام رقم(02-03) المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي يهدف لضمان سير الأنشطة المصرفية بطريقة أكثر حذرا وفعالية، وزيادة على أسلوب الرقابة الداخلية، وقد تم تعزيز الرقابة المصرفية بالرقابة الخارجية ومتمثلة أساسا في الرقابة القانونية (محافظي الحسابات).

كما تم التطرق في الفصل الثالث إلى موضوع تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول"مدى مساهمة وتطبيق معيار CAMELSفي تحسين وتقييم أداء البنك "، من خلال الفصلين النظري والتطبيقي، ويعالج النموذج الأمريكي CAMELS مشاكل البنوك في ستة محاور وهي : رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الربحية، الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق، وعليه قمنا بتطبيقه على البنك الوطني الجزائري من أجل معرفة أدائه وتقييمه.

ولقد رأينا من خلال الفصول السابقة، أهمية ودور الذي يلعبه البنك المركزي في مراقبة مدى تطبيق البنوك التجارية لهذه القواعد والمعايير، وذلك من خلال تطبيق أليات مختلفة لفرض هذه الرقابة، كآليات الرقابة الخارجية وآليات الرقابة الداخلية.

صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تفترض أن من أهم المخاطر التي تعيق العمل في المصارف للمخاطر الائتمانية والتي تتعلق أساسا بمخاطر السيولة والسوق وسعر الصرف وغيرها والتي تتم إدارة كل منهما عبر خطط وإجراءات لمعرفة طبيعة هذه المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها ثم التحكم فيها بواسطة مؤشرات فقد ثبتت صحتها وسلامتها، لأنها من هام المخاطر التي تهدد استقرار البنك، مما دعى إلى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارتها حيث يلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من المخاطر في الائتمان من خلال ادوات الرقابة على الائتمان.

الفرضية الثانية: تعتبر الرقابة المصرفية أداة فعالة في تحقيق الاستقرار والسلامة في النظام المصرفي والمالي ككل، حيث إن لها دورا هاما في تحسين اداء البنوك وضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي. وخاصة في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة وتفشي الازمات المالية والمصرفية بين الدول المختلفة. وقد قامت لجنة بازل بإصدار المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة في سبتمبر 1997، تأكيدا على اهميتها في المجال المصرفي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: والتي تفترض إن معيار CAMELS يساهم في تقييم أداء المصارف ويساعد على اتخاذ القرارات الأفضل للمصارف فقد ثبتت صحتها وسلامتها، وذلك من خلال تطبيقها لمعيار CAMELS على البنك الوطني الجزائري نستنتج انه يؤدي إلى تقييم أداء البنك وذلك من خلال اكتشاف مواطن قوة وضعف البنك، وهذا ما يساعد في اتخاذ القرارات الأفضل لمسار البنك.

الفرضية الرابعة: "يمتلك البنك كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة " بما أن الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل هي 8 % وفرضه بنك الجزائر على البنوك التجارية، ونسب الملاءة التي حققها البنك خلال خمس السنوات كالتالي: 5% ،7 %،9 %،13% ،10% ، وبحساب المتوسط نحصل على النسبة 8,8 %وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة .

نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن إدارة المخاطر المصرفية هي ضرورة لإنجاح المصارف واستمرارية عملها؛
- لا تزال البنوك الجزائرية بحاجة إلى تفعيل إدارة المخاطر داخل مصرفها؛
- يعتبر البنك المركزي قاطرة النظام البنكي باعتباره المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود المتداولة في كل بلد، وفي نفس الوقت المشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك في إطار القوانين والتشريعات السائدة في كل دولة؛
- نتيجة لارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك، تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك بهدف صياغة توصيات تتضمن معايير تقوم البنوك باحترامها من اجل تجنب حالات الإفلاس، وبالتالي حماية أصحاب المصالح وخاصة المودعين؛
- يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم أداء البنوك، وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني.

مقترحات وتوصيات:

استنادا الى نتائج البحث المذكورة آنفا، وفي حدود الدراسة المشار إليها في متن المقدمة، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

1. تكثيف إنشاء فروع البنوك في الخارج، لمحاكاة البنوك الأجنبية لكسب الخبرة ورفع القدرة التنافسية.
2. توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير وقياس مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك.
3. من الأهمية على المصارف البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من التنوع.
4. إجراء تعديلات على مستوى جهاز الرقابة الداخلية للمصارف وذلك من خلال وضع نظام رقابة ومراجعة داخلية، لكي تخفض الأخطار ويتم اكتشافها في أوقات مبكرة.
5. ضرورة تعزيز المصارف الجزائرية بإدارات خاصة للمخاطر والاستغناء عن ضمها مع إدارات أخرى.

6. ضرورة تفعيل العناصر الأساسية التي يتسم بها نظام التقييم CAMELS في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها.
7. المضي قدما في تطبيق اتفاقية بازل الثالثة على مستوى البنوك الجزائرية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية، ولعل إسراع بنك الجزائر في إنشاء هيئة تنقيط محلية من أكثر الأمور تشجيعا في هذا الجانب.

آفاق البحث:

عد تحليلنا لهذا البحث من كل جوانبه واستخلاصنا للنتائج السابقة، وفي الأخير نشير إلى أن هناك نقاط في دراستنا تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق وبكثير من التحليل. وعليه نقترح المواضيع للبحث والدراسة التي تصب في نفس هذا السياق والتي منها:

- الرقابة المصرفية في الجزائر من خلال بازل الثالثة.
- تحديات وقياس المخاطر التشغيلية بالمصارف الجزائرية.
- إستراتيجية المصارف بقياس المخاطر.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالعربية

I. الكتب

1. أبو الفتوح علي الفصالة، "**التحليل المالي وإدارة الأعمال**"، دار الكتب للنشر والتوزيع، طبعة 1995.
2. احمد سليمان، "**المصارف الإسلامية مقرارات لجنة بازل**"، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها عالم الكتب، الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
3. احمد ماهر،" **إدارة الموارد البشرية**"، الدار الجامعية، مصر، طبعة 1999.
4. أكرم حداد ومشهور مذلول، "**النقود والمصارف**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005.
5. أنطوان الناشف وخليل الهندي، "**العمليات المصرفية والسوق المالية**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1998.
6. بخراز بعدل فريدة، " **تقنيات وسياسات السير المصرفي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 .
7. توصيات لجنة العربية المصرفية، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2003.
8. حازم الببلواي، "**نظرية النقود**"، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة.
9. خالف أمين عبد الله، " **التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 1998.
10. خالف أمين عبد الله، " **التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 1998.
11. خالف أمين عبد الله، " **العمليات المصرفيةّ** " ،الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط5، الأردن، 2004.
12. رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر**"، الهيئة المصرفية العامة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1980.

13. سمير الخطيب، " **قياس ادرتة المخاطر بالبنوك (منهج علمي تطبيقي عملي)**"، منشاة المعارف للنشر، 2005.

14. سويلم محمد، "**إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية**"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.

15. شاكر القزويني ،"**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجمعية الجزائرية ط2

16. شقيري نوري موسى وآخرون ،"**إدارة المخاطر**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012 .

17. صادق راشد الشهري، "إستراتيجية **إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2013.

18. صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

19. صلاح عبد الباقي،" **إدارة الموارد البشرية**"، دار الجامعية، مصر، طبعة 1999، 2000.

20. ضياء مجيد الموسوي، "**الإقتصاد النقدي**"، قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات نقدية، دار الفكر، الجزائر 1993.

21. طارق جهاد عبد العال، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 1999.

22. طارق عبد العال حماد، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** "، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

23. الطاهر لطرش ، "**تقنيات البنوك**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24. عبد الحميد محمد الشواربي، " **إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية** " ،منشأة المعارف الإسكندرية بدون السنة.

25. عبد العزيز قاسم محارب، "**الأزمة المالية العالمية (الأسباب والعلاج)**"، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2011.

26. عبد الغفار حلفي، "**الأسواق والمؤسسات المالية**"، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة 1999.

27. عبد الغفار حلقي، "**السلوك التنظيمية وإدارة الأفراد**" ،المكتب العربي الحديث، مصر، طبعة 1993.

28. عبد الكريم طيار، "**الرقابة المصرفية**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية الجزائر، 1999.

29. كراجة عبد الحليم، "**محاسبة البنوك**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

30. محمد احمد عبد النبي ،"**الرقابة المصرفية**"، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، الجامعة الأردنية، ط1، 2010.

31. محمد حسين الوادي، "**النقود والمصارف**"، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2010.

32. منير إبراهيم هندي ،" **إدارة البنوك التجارية**"، مدخل إتخاذ القرارات، ط3، مركز الدلتا للطباعة، 1996، بدون بلد.

33. مؤيد عبد الرحمان، " **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر** "، دار وائل للنشر، الأردن 2000

II. المذكرات والأطروحات

1. إيهاب غازي زيدان، "**مدى تطبيق معايير بازل على قطاع المصرف الخاصة**"، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2009.

2. راشدي سماح ،"**آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 ، 2010، 2011.

3. عاشوري صورية، "**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**"، برسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة ، 2011/2010.

4. كمال نوي، "**الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال ووفق معايير بازل الدولية ودروها في تحقيق الاستقرار المصرفي**"، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، .جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2013/2012.

5. ميزفت علي كامل ، "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2**" ، رسالة ماجستير، قسم في علوم التسيير ، 2007

6. هبة محمود الطنطاوي الباز، "**التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2005.

7. وقي بورقبة ،"**الكفاءة الشغلية في المصارف الإسلامية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، 2011

III. المداخلات والملتقيات

1. بوسنة محمد رضا ، "**الأزمة المالية العالمية وبازل 3**"، أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، العدد 13.

2. خليل الرفاعي،" **تقييم صناعة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية**"، مدخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول" الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.

3. سليمان ناصر، "**كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية** "، تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، بحث مقدم المدرسة العليا، للتجارة الجزائر، ايام 09/08 ديسمبر 2013.

4. شيسي عبد الرحيم وبن بوزيان جازية، "**تقييم كفاءة اداء النظام المصرفي**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية جامعة بشار، الجزائر، ايام 25/24 افريل 2006.

5. مفتاح صالح ورحال فاطمة، **"تأثير مقترحات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"**، مداخلة قي المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النموالعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي، اسطنبول، تركيا، أيام 10/9 سبتمبر 2013.

6. مفتاح صالح ورحال فطيمة، "**قياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل 3.2.1**"، مداخلة في مؤتمر دولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر، أيام 13/12 ديسمبر 2012.

IV. المجلات

1. بان توفيق نجم، "**العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل"**، دراسة استطلاعية في المصارف العراقي، مجلة الاقتصاد خليجي، مركز دراسات النصرة والخليج العربي، العدد 23، 2012.

2. خلاصة بدراسة الأثر : مشروع القرارات الجديدة لجنة بازل 02، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مجلد العاشر ، العدد الأول ، السنة العاشرة ، مارس 2002.

3. زبير عياش، "**اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 31/30، ماي 2013.

4. سليمان ناصر ، "**المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية** "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 14 ، 2014.

5. سليمان ناصر ، "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 6 ، 2006 .

6. نجار حياة، "**اتفاقية بازل3 وأثارها المحتملة على النظام لمصرفي الجزائري**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جيجل، الجزائر، العدد 13، 2013.

7. يوسف بوخلخال، " **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 10، 2012.

V. القوانين والمراسيم

1. القانون رقم (90-10) والمعدل والمتمم والأمر رقم (03-11) والمتعلقين بالنقد والقرض.

VI. الانترنت

1. Des 25 principe fondamentaux d''un control bancaire efficase comité de bale sur le cite http//banque –France-fr.
2. اتفاقيات بازل الثالثة، نشر توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ديسمبر 2012.السلسلة الخاصة العدد 05 من الموقع الالكتروني:www. Kibs edu.kw
3. بازل الأولى وبازل الثانية ، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ن دولة الكويت ، ديسمبر 2012 ، السلسلة الخامسة ، العدد 4 ، من الموقع الإلكتروني ، www.kibs.edu.kw
4. موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz
5. http://www.bis.org/publ/bcbs 189.fr.pdf

ثانيا: المراجع بالفرنسية

1. AMINE TARAZI ، « **risque bancaire**, **déréglementation financière et réglementation prudentielle** »، presse universitaires de France, Paris 1996.
2. Anne Marie Percie du Sert ,"**Risque et contrôle du risque**" ,Edition Economica France , Paris , 1999.
3. B.ACHARI ، « **Typologie des risque bancaires et réglementation prudentielle** »، banque d'Algérie, direction générale des études.
4. Günter capelle brancard ,Théry Chauveau l'apport de modèle quantitatifs a la superaircion bancaire en Europe revue française d'économie rol 19 n 1، 2004.
5. JOEL BESSIS، « **gestion des risque et gestion actif-passif des banque** », ediliondalloz, Paris 1995.
6. khalessi réda"، **l'audit interne 'audit opérationnel** ، édition Houma 3 éme édition Algérie ،2010.
7. M-lacheb ; « **droit boncaire**» , Imprimerie modeime des arts graphiques , alger, 2001
8. Ordonnance n :(01-01) du 27 Février 2001 , Modifiant et complétant la loi n (0910) du 14 Avril 1990 relative à la monnaire et au crédit , Jora n 14 28 Février 2001.
9. Renard، "**théerieet pratique de l'audit intern**" ،paris،.2002.
10. Zuhayr Mikdashi ، « **les banques à l'ére de mondialisation** »، Economica, Paris 1998.

الملاحق

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

31/12/2013

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note		Montant
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 007 845 590**	**1 003 415 673**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	10 747 645	17 615 392
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	298 401 621	529 415 088
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	428 354 678	231 765 334
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	270 341 646	224 619 859
Autres engagements donnés	**3-5**	-	-
ENGAGEMENTS RECUS :		**988 423 684**	**961 176 703**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	423 128 111	395 881 131
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

		NOTES	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 18 889 225	- 13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	- 56 747	- 11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	- 63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités		- 2 489	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		76 451 412	64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 322 782	- 14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 227 432	- 1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 901 198	48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 34 880 930	- 20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		42 253 336	36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT			36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 12 044 226	- 9 156 526
	Impôts différés sur resultat	4.13	29 290	65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	30 238 400	27 180 498

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

31/12/2014

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-14	dec- 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	318 233 779	308 802 293
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	212	174
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	230 569 742	218 564 490
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	55 145 087	168 432 097
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 831 665 625	1 315 847 592
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	12 678 581	8 541 311
Impôts différés - Actif	2-7	643 381	685 352
Autres actifs	2-8	39 924 437	37 125 605
Comptes de régularisation	2-9	77 806 314	73 510 839
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 467 981	17 115 360
Immeubles de placement			-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	22 190 068	22 825 562
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	261 760	210 322
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 620 619 286	2 185 693 316

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-14	dec-2013
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	162 789 197	33 893 136
Dettes envers la clientèle	2 14	1 742 545 916	1 498 338 492
Dettes représentées par un titre	2 15	18 698 362	17 347 240
Impôts courants - Passif	2 16	9 958 741	12 544 548
Impôts différés - Passif	2 17	389 090	277 993
Autres passifs	2 18	288 693 599	288 402 920
Comptes de régularisation	2 19	91 192 610	56 272 155
Provisions pour risques et charges	2 20	23 990 196	11 440 741
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	68 044 201	50 697 710
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital			
Réserves	2 23	106 245 349	98 985 363
Ecart d'évaluation		2 862 137	11 807 601
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 142	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 784 457	30 259 986
TOTAL DU PASSIF		2 620 619 286	2 185 693 316

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA	NOTE	déc-14	dec-2013
ENGAGEMENTS			
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 201 719 003**	**1 007 845 590**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	25 797 563	10 747 645
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	328 584 847	298 401 621
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	568 253 621	428 354 678
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	279 082 972	270 341 646
Autres engagements donnés	**3-5**		
ENGAGEMENTS REÇUS :		**1 096 270 618**	**988 423 684**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	530 975 045	423 128 111
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2014

En milliers de DA	NOTES	DECEBRE 2014	DECEMBRE 2013
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	111 560 106	95 134 347
- Intérêts et charges assimilées	4.2	- 24 588 757	- 18 889 225
+ Commissions (produits)	4.3	1 785 268	1 916 186
- Commissions (charges)	4.4	- 47 262	- 56 746
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	19	12
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	265 133	286 386
+ Produits des autres activités	4.7	132 073	105 074
- Charges des autres activités	4.8	-	- 2 489
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**89 106 580**	**78 493 545**
- Charges générales d'exploitation	4.10	- 15 871 056	- 14 363 625
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	- 1 325 244	- 1 227 432
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**71 910 280**	**62 902 488**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	- 74 801 315	- 36 360 311
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	42 787 301	16 233 068
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**39 896 266**	**42 775 245**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17		142 525
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	**- 153 068**	**- 113 236**
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	**39 896 266**	**42 775 245**
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	- 9 958 741	- 12 544 548
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	**29 784 457**	**30 259 986**

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	INTITULE	Note	31 12 2014	31 12 2013
1	**Résultat avant impôts**	**5**	**39 896 267**	**42 775 245**
2	.+/- Dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles		1 325 244	1 227 432
3	.+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations.			
4	+/-Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	**5.1**	32 014 015	20 127 242
5	.+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement			
6	.+/- Produits /charges des activités de financement			
7	.+/- Autres mouvements			
8	**Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)**		**33 339 259**	**21 354 674**
9	.+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	**5.2**	223 024 501	23 736 768
10	.+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	**5.3**	- 273 134 475	- 12 331 947
11	.+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	**5.4**	1 309 222	1 081 094
12	Flux liés aux opérations affectant des autres actifs ou passifs financiers		22 196 394	30 382 512
	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	**5.5**	26 929 295	- 22 261 305
13	Impôts versés	**5.6**	- 18 136 463	- 16 142 435
14	**.=Diminution /(augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)**		**- 17 811 526**	**4 464 687**
15	**TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLES (Total des éléments 1,8 et 14) (A)**		**55 424 000**	**68 594 606**
16	.+/- Flux liés aux actifs financiers y compris les participations		- 17 345 056	13 716 134
17	.+/- Flux liés aux immeubles de placement			
18	.+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles		- 1 969 177	- 2 140 846
19	**TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)**		**- 19 314 233**	**11 575 288**
20	.+/- Flux de trésorerie provenant ou à destinations des actionnaires		- 23 000 000	- 15 000 000
21	.+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement		-3 678 283	- 2 864 110
22	**TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)**		- 26 678 283	- 17 864 110
23	**EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)**		0	-
24	**AUGMENTATION/(DIMINUTION)NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)**		**9 431 484**	**62 305 784**
	Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		**55 424 000**	**68 594 606**
	flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissements (B)		**- 19 314 233**	**11 575 288**
	Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-26 678 283	- 17 864 110
	Effet de variation des taux de change sur la trésorerie et équivalant de trésorerie (D)			-
	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE			
25	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		308 802 294	82 826 670
26	Caisse, banque central, CCP (Actif et passif) à la date de clôture de N-1		308 802 294	246 496 510
27	Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières			
28	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29et 30)		318 233 778	308 802 294
29	Caisse, banque central, CCP (Actif et passif)		318 233 778	308 802 294
30	Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières			
31	VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE		9 431 484	62 305 784

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 :TABLEAU DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart de d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total capitalux propre
Solde au 31 décembre 2012		**41 600 000**		**944 726**	**14 122 290**	**113 985 366**	**170 652 382**
Impact des changements de méthodes comptable							
Impact des corrections d'erreurs significatives							
Solde au 31 décembre 2012 corrigé		**41 600 000**		**944 726**	**14 122 290**	**113 985 366**	**170 652 382**
Variation des écarts de réévaluation des immobillisations							
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				**8 961 750**			
Variation des écarts de conversion				**1 901 125**			
Dividendes payés						**(15000000)**	
Opérations en capital							
Résultat net de l'exercice 2013						**30 259 985**	
Solde au 31 décembre 2013		**41 600 000**		**11 807 601**	**14 122 290**	**129 245 351**	**196 775 242**
Impact des changements de méthodes comptables							
Impact des corrections d'erreurs significatives						**5 703 140**	
Solde au 31 décembre 2013 corrigé		**41 600 000**		**11 807 601**	**14 122 290**	**134 948 491**	**202 478 382**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations							
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				**(9132 496)**			
Variation des écarts de conversion				**187 031**			
Dividendes payés						**(23 000 000)**	
Opérations en capital							
Résultat net de l'éxercice 2014						**29 784 457**	
Solde au 31 décembre 2014		41 600 000		2 862 136	14 122 290	141 732 948	200 317 374

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Résultats consolidés
de la
Banque Nationale d'Algérie
31.12.2015

BILAN

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie
ANNEXE N1° : BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		**2 719 081 219**	**2 620 619 286**	**3,76%**

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

HORS BILAN

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie
ANNEXE N2° : HORS BILAN AU 31 décembre 2015

			En milliers de DA	
ENGAGEMENTS	**NOTE**	**déc-15**	**déc-14**	**Evolution /%**
ENGAGEMENTS DONNES :		1 129 826 423	1 201 719 003	-5,98%
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	6 080 789	25 797 563	-76,43%
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	332 213 411	328 584 847	1,10%
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	508 441 444	568 253 621	-10,53%
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	283 090 779	279 082 972	1,44%
Autres engagements donnés	**3-5**			
ENGAGEMENTS REÇUS :		1 108 724 815	1 096 270 618	1,14%
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**			
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	543 429 242	530 975 045	2,35%
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573	0,00%

COMPTES DE RÉSULTATS

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie
ANNEXE N3° : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2015

En milliers de DA

	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	140 202 778	111 560 106	25,67%
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-25 634 023	- 24 588 757	4,25%
+ Commissions (produits)	4.3	2 060 095	1 785 268	15,39%
- Commissions (charges)	4.4	-156 343	- 47 262	230,80%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	22	19	15,79%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	35 661	265 133	-86,55%
+ Produits des autres activités	4.7	153 871	132 073	16,50%
- Charges des autres activités	4.8	-20 814	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	116 641 247	89 106 580	30,90%
- Charges générales d'exploitation	4.10	-18 353 445	- 15 871 056	15,64%
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 377 532	- 1 325 244	3,95%
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	96 910 270	71 910 280	34,77%
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-59 647 052	- 74 801 315	-20,26%
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	4 440 056	42 787 301	-89,62%
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	41 703 274	39 896 266	4,53%
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16			
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17			
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-22 219	- 153 068	-85,48%
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	41 703 274	39 896 266	4,53%
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	-12 143 540	- 9 958 741	21,94%
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	29 537 515	29 784 457	-0,83%